جامعة مؤتة
كلية الدِّراسات العليا

تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية في الفترة 2003- 2022م

إعداد الطالبة
أثير أحمد الطراونة

إشراف
الدكتور حمود أبو سليم

رسالة مقدمة إلى كلية الدِّراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلاقات الدولية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2022م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة الطالبة اثير احمد محمد الطراونه من الموسومة بـ:

تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية الأردنية العراقية في الفترة 2003-2022

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

القسم: العلوم السياسية

	التوقيع	التاريخ	
د. احمود أبو سليم		2022/10/3	مشرفاً ورئيسا
د. رضوان محمود المجالي		2022/10/3	عضواً
د. معتصم الخلايلة		2022/10/3	عضواً
أ.د. مدثر جميل أبو كركي		2022 /10/3	عضواً

عميد كلية الدراسات العليـــــــا

أ.د. مخلد سليمان الطراونـــــــه

٢٠١٠/٠٤/

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته الذي سهر الليالي لأجلنا وأحسن تربيتنا.

إلى والدتي من وهبت عُمرها وحياتها لكي ترانا على ما نحنُ عليه اليوم.

إلى فقيدي جهاد الذي كنت أتمنى أن يكون بيننا.. تغمده الله بواسع رحمته.

إلى أخوتي عبدالله وحمزة وفريال طريقي ونور دربي في عتمة الأيام.

إلى أبنائي عبدالرحمن ومدين هم ذخيرتي وقت عجزي وضعف قوتي وقلة حيلتي.

إلى كل من ساهم ووقف بجانبي من أجل إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

الباحثة: أثير أحمد الطراونة

الشكر والتقدير

بدايةٍ أحمد الله سبُحانه الذي وفقني على إتمام هذه الدِّراسة؛ ولا يسعني إلا أنَّ أتقدم بالشكر والتقدير إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة مُؤتة، وإلى من فيها من أعضاء هيئة تدريسية وإدارية لهم مني جُل الاحترام والتقدير.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لمُشرفي الدكتور إحمود أبو سليم ؛ حفظه الرحمن وبارك في عمره بالصحة والعافية، حيثُ كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجُهده أو نصائحه، جزاه الله عني خير الجزاء.

وأتقدم أيضاً بالشكر والإحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المُناقشة المُوقرين الأستاذ الدكتور فايز الزريقات الدكتور رضوان المجالي الدكتور معتصم الخلايلة على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المُتواضعة، وما سيبدوهُ من مُلاحظات قيمة ستكون محط اهتمامي لإثراء هذه الرسالة.

ولا يفوتني الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المُساعدة أو أسهم في إبداء النُصح والمشورة في مسيرتي الدراسية، فجزاكم الله عني خيراً.

الباحثة: أثير أحمد الطراونة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 أسئلة الدراسة	3
4.1 أهمية الدراسة	3
5.1 أهداف الدراسة	4
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 المفاهيم والمصطلحات	6
8.1 حدود الدراسة	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**11**
1.2 الإطار النظري	11
2.2 الدراسات السابقة	15
الفصل الثالث: البعد التاريخي للعلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية- العراقية	**25**
1.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ الثورة العربية الكبرى 1916م حتى أنهاء نظام الحكم الملكي في 14 تموز عام 1958	27
2.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ عام 1959م- إلى قيام ثورة 17-30 تموز عام 1968م	36
3.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ عام 1968- إلى 1980م	38

المحتوى	الصفحة
4.3 العلاقات الأردنية – العراقية إبان الحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988م	41
5.3 التعاون الاقتصادي الأردني– العراقي إبان الحرب العراقية– الإيرانية 1980–1989م	44
6.3 العلاقات الاقتصادية الأردنية – العراقية 1989–1999م	48
7.3 المساعدات العراقية من عام 2000–2003م واثرها على تطور العلاقات بين البلدين	53
الفصل الرابع: تحليل العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية للفترة 2003–2022م	**57**
1.4 التبادل التجاري:	59
2.4 تحليل الهيكل السلعي الصادرات العراقية للأردن للأعوام 2003 – 2021	60
3.4 العجز في الميزان التجاري العراقي الأردني للأعوام 2003 – 2021	64
4.4 الاستثمارات العراقية في الأردن	66
5.4 حجم صافي تدفقات الاستثمار العراقي في الأردن مقارنة مع العالم	70
6.4 العلاقات النفطية بين العراق والأردن	72
7.4 آليات التعاون المشترك والاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والأردن	77
8.4 إعلان تحالف الشام الجديد	79
الفصل الخامس: سيناريوهات العلاقات الاقتصادية العراقية– الأردنية	**83**
1.5 سيناريو المصالح المشتركة بين العراق والاردن	83
2.5 سيناريو التطور الطبيعي	85
3.5 سيناريو التحالف	85
4.5 سيناريو تفعيل العامل الاقتصاديّ	86
5.5 سيناريو مد أنبوب البصرة – العقبة	86

المحتوى	الصفحة
6.5 سيناريو العلاقات العراقية– الأردنية في أوقات التوتر " الصراع ":	87
7.5 سيناريو الدور الأَمْرِيكيّ في العراق وتأثيره في منطقة الخليج العَرَبِيّ	88
8.5 سيناريو الأمن القومي العربي في ظل استمرارية الخطر الإيرَانيّ	91
النتائج	96
التوصيات	99
قائمة المصادر والمراجع	**101**

الملخَّص

تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية

في الفترة 2003- 2022م

أثير أحمد الطراونة

جامعة مؤتة، 2002م

هدفت الدِّراسة للتعرف على العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية في الفترة من 2003-2022م، وظهرت أهمية الدراسة من خلال تناول طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية ما بين البلدين في فترة شهدت مجموعة من المتغيرات على مستوى العراق والمستوى الإقليمي.

واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار لتفسير توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق خلال فترة الدراسة، أما حول الجانب الاقتصادي فقد أثبتت الدراسة أن مجالات التعاون الاقتصادي ما بين الأردن والعراق كانت أكثر في فترة ما قبل عام 2003م، إلا أنها تطورت ما بعد ذلك من عام 2004م،

وقد ظهر ذلك في العديد من مجالات التعاون والاتفاقات والبروتوكولات لتعزيز المجالات الاقتصادية ما بين البلدين، بالإضافة التعاون في المجال الأمني والعسكري في سبيل تعزيز الأمن والإستقرار في العراق، وأن التحالفات العربية في الوقت الحالي تمثل ضرورة ملحة وهو ما برز من فكرة تحالف الشام الجديد في ضوء علاقات تعاونية تبادلية متوازنة ما بين الشركاء في هذا التحالف (الأردن ومصر والعراق) لتحقيق غايات وأهداف هذه الدول الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأردنية العراقية، الاقتصاد، التعاون، التبادل التجاري، النفط.

Abstract
The development of Jordanian-Iraqi economic relations
In the period 2003- 2022 AD
Mutah University, 2022

The study aimed to identify the Jordanian-Iraqi economic relations in the period from 2003 - 2022 AD, and the importance of the study emerged by addressing the nature of political and economic relations between the two countries in a period that witnessed a set of variables at the level of Iraq and the regional level.

The study relied on the use of the historical method, the descriptive analytical method and the decision-making method to explain the orientations of Jordanian foreign policy towards Iraq during the study period. After that, since 2004. This has appeared in many areas of cooperation, agreements and protocols to enhance the economic fields between the two countries, in addition to cooperation in the security and military fields in order to enhance security and stability in Iraq, and that Arab alliances at the present time represent an urgent necessity, which is what emerged from the idea of the new Sham alliance in light of Balanced cooperative and reciprocal relations between the partners in this alliance (Jordan, Egypt, and Iraq) to achieve the goals and objectives of these strategic countries.

Keywords: Jordanian-Iraqi relations, economy, cooperation, trade exchange, oil.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تميزت العلاقات الأردنية العراقية طيلة المراحل التي مرت بها بنوع من الإستمرارية ومُنذ تأسيس الدولتين. وعلى المُستويات كافة، ويحتل التعاون الاقتصادي مساحة بارزة على هذا الصعيد، من خلال المشاريع الإستراتيجية المُشتركة التي يسعى البلدان لتنفيذها.

ولعلَّ المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام هي مرحلة تاريخية مهمة وغير مسبوقة ،لعل ابرزها احتلال العراق عام 2003م، وهو الحدث الأكثر أهمية وخطورة كونها سابقة خطيرة لم تحدث في التاريخ الحديث أن تتعرض دولة عضو في الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة لإحتلال من قبل دولة أو مجموعة دول أُخرى تحت ذرائع أثبتت الجوانب المادية والمعنوية لاحقا بطلانها وعدم صحتها ولم تقتصر خطورة الأمر على احتلال العراق وتداعيات هذا الاحتلال عليه محلياً ودولياً وإقليمياً، فحسب، بل أن خطورته وتبعاته إمتدت لتشمل دول المنطقة برمتها سواء من حيث تأثيرها على الأنظمة السياسية لدول المنطقة، ومن خلال انعكاس ذلك على علاقاتها الاقتصادية خاصة مع دول جوار العراق.

ولقد كان من نتيجة الاحتلال فتور العلاقة بين العراق ومعظم الدول العربية وأغلاق جميع السفارات العربية المعتمدة في العراق، بما فيها السفارة الاردنية وخاصة بعد أعمال العنف الناجمة عن المقاومة العراقية في آب/2008م، التي تعرضت لها السفارة، وتم تعطيل العمل الدبلوماسي العربي فيه، لذلك فالمُتتبع للمشهد العراقي بعد الاحتلال يجد تراجعاً ملحوظاً في العلاقات العراقية العربية، مُتمثلاً ذلك بضعف التمثيل الدبلوماسي العربي وبالمقابل غياب الحضور العراقي سياسياً على الساحة العربية، فقد أوجد الوضع الجديد في العراق شرخا في طبيعة العلاقة بين الجانبين بسبب التغييرات التي شهدتها الساحة العراقية، رغم المحاولات العديدة التي قامت بها

الدبلوماسية العراقية لتطوير علاقة العراق الخارجية وإستعادة مكانته ودوره اقليمياً ودولياً.

وتجدر الإشارة الى أن الاقتصاد لعب دوراً في رسم العلاقات المستقبلية الأردنية العراقية خاصة في فترة الحصار الاقتصادي على العراق والذي إستمر مُنذ عام 1991م، الى بداية الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003م، حيث شكل ميناء العقبة المنفذ الوحيد للواردات العراقية تحت ما تم تسميته(النفط مقابل الغذاء) ، وفي الواقع العراقي الجديد يلتقي ويقترب كثيراً في هذا الفهم من الواقع السياسي الأردني الراسخ، وتلك رؤية إيجابية تشجع على مزيد من بناء أوثق العلاقات بين الجانبين، فلا تدخلات في الشؤون الداخلية للجانبين ولا فرض مواقف ورؤى لطرف على الطرف الآخر، بل هنالك تعاون مُشترك وتداخل مصالح بين بلدين مُستقلين وذات سيادة. إلا أن هناك بعض صور التنافر والإبتعاد التي شابت تلك العلاقة سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي سواء داخل المملكة الأردنية أو في العراق خاصة بعد سلسلة الأحداث الأمنية التي شهدها العراق خلال السنوات التي تلت الاحتلال والتي إتُهمت فيها جماعات مسلحة إستخدمت الأراضي الأردنية منطلقاً لشن هجماتها على العراق، وعليه فقد أثرت هذه الأحداث كثيراً في إستبعاد فكرة إحياء أو بناء التكامل الاقتصادي بين البلدين والتي ستُسهم، في حال قيامها، بفائدة كبيرة للجانبين سواء في إستيراد الأردن للنفط العراقي بأسعار تفضيلية أو تصدير سلع زراعية وصناعية محلية أردنية للعراق.

تستعرض هذه الدراسه تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية مُنذ الغزو الأمريكي في العراق واحتلاله عام 2003م إلى عام 2022م، كإطار زمني للدراسة وعلى كافة المستويات ذات العلاقه في موضوع الدراسه بشكل عام والتبادل التجاري والاتفاقات الاقتصادية بين البلدين حيث يتم مراجعه مراحل تطور تلك العلاقات للوصول إلى أهم النتائج المترتبة على تلك العلاقة.

ومن هنا لا بد من إستعراض فترة الحصار الاقتصادي العراقي على العراق مُنذ عام 1991م، ودور الأردن في إستخدام ميناء العقبه لمرور البضائع العراقية عبر الأردن للعراق ومساله النفط مقابل الغذاء.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن حقيقة الوضع في السنوات التي تلت احتلال العراق عام (2003م) أمرٌ يستحق المتابعة الدقيقة. فالعلاقات العراقية الأردنية كان يسودها التعاون والتنسيق في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكن هذه العلاقة تأثرت بالاحتلال وذلك بسبب الثقل الإستراتيجي الذي تمثله كلتا الدولتين في المنطقة. وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية للحقبة 2003–2022م، وذلك من خلال تتبع تطوراتها وبحث الأسس والمرتكزات والمحددات الداخلية والخارجية التي حددت تلك العلاقات الاقتصادية ومجالات التعاون فيها بينها.

3.1 أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **ما هي أهم جوانب النشاطات الاقتصادية بين الأردن والعراق منذ الاحتلال الأمريكي في الفترة 2003–2022م؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:**

1. ما هي أهم جوانب التعاون الاقتصادي الأردني العراقي؟
2. ما هي أهم المعوقات التي واجهت تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية؟
3. ما هي أهم الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي بين الأردن والعراق؟

4.1 أهمية الدراسة:

أتت أهمية الدراسة من تركيزها على محددات العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية وخاصة المحددات الاقتصادية والجغرافية والأمنية والسياسية، وهكذا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة بمحورين أساسيين وهما:

1. **الأهمية العلمية:** تتمثل في رفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر طبيعة العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية وتطورها وإتجاهاتها المستقبلية خلال الحقبة الزمنية المحددة في الدراسة من 2003– 2022م، وذلك بسبب أن الدراسات التي تعالج العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية ما زالت قليلة ومحدودة جدا.

كما تنبع أهمية الدراسة العلمية في كونها تحاول إستكشاف المراحل التي مرت بها العلاقة بين الأردن والعراق، بالنظر إلى بيان قوة الإرتباطات بين البلدين على جميع المستويات ودراسة الدور الأردني تجاه القضية العراقية.

2. **الأهمية العملية:** تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال تناولها لواقع العلاقات بين الأردن والعراق كونهما تشكلان أحد العناصر الرئيسة في النظام الإقليمي العربي، ومن خلال تناولها لمحددات وإتجاهات السياسية الخارجية لكل من البلدين تجاه الآخر، وكذلك تناولها أثر المتغيرات الاقتصادية على هذه العلاقات ومدى إمكانية تطورها في المستقبل ولتكون أساس يبنى عليها من قبل صانعي القرار في كلا البلدين.

كما تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة تقديم استعراض أكاديمي متكامل يتضمن رصداً للسياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية اتجاه قضية احتلال العراق، بحيث يمكن أن تخرج هذه الدراسة بنتائج وتصورات واضحة حول الوسائل والأساليب المستخدمة في العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية.

1. 5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يُمكن ذكرها كما يلي:

1. تسعى هذه الدارسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية مُنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003–2022م، وبيان أهم المحددات المتعلقة بطبيعة النشاطات الاقتصادية بين البلدين في فترة الدراسة .
2. أيضا تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز محددات السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق. وتقسيم التحالف الإستراتيجي الذي تعمق وتنامى في أعقاب عام 2003م، كنموذج مرن وفريد للتعاون العربي .
3. كما وتهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة بصفة رئيسية بالعلاقات الأردنية العراقية لفترة الدراسة .
4. وتهدف أيضا إلى إبراز مستقبل التحالف الإستراتيجي بين الأردن والعراق.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، لذلك سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي:** عمدت الدراسة على إستخدام المنهج التاريخي في دراسة العلاقات الأردنية العراقية وتقويمها، حيث يهتم هذا المنهج في سرد وتتبع كافة الأحداث والمعلومات والوثائق والسجلات كمصادر أساسية لبياناته، ذات العلاقة في بناء العلاقات، وعلى كافة المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية ما بين الدولتين، وذلك من خلال تتبع مراحل تطور تلك العلاقات والعوامل المشتركة التي تُسهم في توضيح طبيعة تلك العلاقات وبعدها التاريخي. **من هنا تأتي أهمية استخدام هذا المنهج في حاله الدراسه.**
2. **المنهج الوصفي التحليلي** : يُستخدم هذا المنهج في دراسة الحالة المراد البحث فيها بغية الإطلاع على الظاهرة السياسية المعنية وكذلك تحديد إطارها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية أو كيفية ومن ثم العمل على تصنيف هذه المعلومات للوصول إلى مجموعة من الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المُعاصر، والإنطلاق نحو التوسع في إدراك الآفاق المستقبلية لموضوع الدِّراسة، ذلك أنَّ العلوم الاجتماعية بشكلاً عام؛ وعلم السياسة بشكلاً خاص، يتعامل مع السلوك الأنساني والطبيعة البشرية، وهي التي تتميز عادة بالتعقيد وعدم الثبات كونها في حالة من التغيُر المُستمر، إذ سيُساعد هذا المنهج بإعتباره مظلة واسعة ومرنة لتضمنهُ عدداً من المناهج والأساليب الفرعية المُساعدة مثل المُسوح الاجتماعية أو الدِّراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها، وأنه سيد المناهج كونه يحتوي على كافة المناهج ما عدا التاريخي والتجريبي، إذ أنه من خلال منهج دراسة الحالة يتم تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين مُتغيراتها وأسبابها وإتجاهاتها من خلال التحليل والربط، ذلك أنَّ الوصف أسلوب من أساليب التحليل المُرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع مُحدد ومن

خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك للحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة؛ إذ يكون الأساس في تحديد ملامح وخصائص الظاهرة أو المُشكلة والتعرف على الجوانب غير الواضحة منها حول الدراسه، ومن هنا فإن هذا المنهج سوف يُساعد في عملية تحليل تطور العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية، وبيان أبعاد ذلك من خلال ربطها بالعوامل التي أثرت عليها خلال فترة الدِّراسة وأثر ذلك على كل من البلدين.

والذي سيُسهم في وصف وتحليل طبيعة وتطور العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية والمتغيرات المؤثرة على تلك العلاقات على المستويين الإقليمي والدولي، وأهم المتغيرات الإستراتيجية التي حددت العلاقة بينهما.

3. **منهج اتخاذ القرار**: يهتم هذا المنهج بتحليل عملية صنع واتخاذ القرار لكل من الدولتين وأهم الدوافع الأساسية التي بني عليها عملية صنع القرار والآلية المتبعة من قبل مؤسسات صنع واتخاذ القرار في كل من النظامين السياسيين الأردني والعراقي وإعتماد آلية إختيار البدائل المناسبة لاتخاذ القرار الذي يخدم المصالح المشتركة لكلا الدولتين. ومن هنا تأتي أهمية إستخدام هذا المنهج في حالة الدراسه للوقوف على أهم العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار من قبل صانع القرار في كلا الدولتين.

7.1 المفاهيم والمصطلحات:

هُناك مقولة مشهورة لفولتير:"قبل أنَّ تتحدث معي حدد مُصطلحاتك" (أبراش، 1998: 272)؛ وهو ما فرض علينا تعريف بعض المفاهيم لهذه الدِّراسة:

1- **العلاقات الدولية**: تُعرف العلاقات الدولية بأنها كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها، حيث تشتمل هذه التدفقات على العلاقات بين حكومات الدول والعلاقات بين المجموعات العامة أو الخاصة، كما تشمل على جميع الانشطة التقليدية للحكومات من دبلوماسية ومفاوضات، وحرب، بالإضافة إلى

أنها تشمل تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية ، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية(ميرل، 1986: 98-99).

2- **العلاقات الأردنية- العراقية:** عملية التعاون والتفاعل على أساس المصالح المتبادلة بين الأردن والعراق، وعلى أساس العلاقات التاريخية أسرياً والعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في ظل المعطيات والظروف السياسية المحيطة بالعلاقة محلياً ودولياً(ذنون،2006: 34).

التعريف الإجرائي: ويمكن بيان مؤشرات العلاقات الأردنية – العراقية التي تخدم موضوع البحث وأغراضه بما يلي:

أ. **سياسياً:** من خلال تحديد الإتجاهات التي يتبناها صُناع القرار في كلا البلدين في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف(الدول) بشكل متحرك(السرحان، 2013: 223).

ب. **اقتصادياً:** التعاون والتفاعل على أساس المصالح المتبادلة، وعلى أساس العلاقات التاريخية أُسرياً بين الأردن والعراق في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية في ظل المُعطيات والظروف السياسية المحيطة بالعلاقة محلياً ودولياً(ذنون، 2006: 7).

ج. **عسكرياً:** يتمثل في قيام القوات الأردنية بتدريب وتخريج العديد من ضباط ومراتب في مختلف أصناف الجيش العراقي والقوات الأمنية منذ ما بعد عام 2003م، وحتى وقتنا الحالي.

3- **المصالح المشتركة:** إن العلاقات بين الدول والجماعات الدولية إنما تستند على المصالح، رغم ما يقال عن القيم المشتركة والروابط العضوية، وبالرغم من محاولة بعض الدول أن تنفي هذه الأطروحة إلا أن ما يحدث شيء من التجاوز هنا وهناك، وقد أشارت النظريات العربية إلى أن العرق واللغة والدين والوحدة الجغرافية والتجربة الإستعمارية المشتركة لم تشكل رابطة تعاون مشترك بين هذه الدول تعادل تلك التي توجد بين دول تتباعد بينها المسافات اللغوية والعرقية والدينية والمفاهيم السياسية والفكرية، إلا أنها نجحت في تدشين تجارب نموذجية

في العمل الإقليمي المشترك، وننى بذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ودول أمريكا اللاتينية(جاد، 2017: 1).

4- **الإعتماد المتبادل:** التعريف الإصطلاحي: يُعرف الإعتماد المتبادل بأنه تشبيك العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية وتكثيفها، وذلك بأن يُقدم كل طرف من الأطراف الداخلة فيه ما يُمكن أن يسهم في تحسين أوضاع الطرف الآخر أو يحافظ على مصالحه ويصون سيادته، وربط السياسات وتنسيقها بحيث لا يُمكن لطرف أن يقاطع الطرف الآخر، أو أن يستغني عنه، ولقد أدت خاصية التفاوت والتنوع فيما بينأعضاء المجتمع الدولي ضمن الخصائص والسمات التي يتصف بها إلى فرض الإعتماد المتبادل بين هؤلاء الأعضاء(موسى، 2010: 1). وإجرائياً: يُشير إلى الإعتماد المتبادل والمصالح المشتركة المؤثرة على العلاقات الأردنية– العراقية خلال الفترة 2003–2022م، في بعديها الاقتصادي والسياسي.

5- **الاتفاقية:** يستعمل هذا المصطلح للاتفاقيات التي تتناول نواحي فنية تنتج أثر فني ومهني مؤثر يحقق مصالح الدول التي تجري فيما بينها اتفاقية سواء أكانت جماعية أم ثنائية، وهو عُرف وتقليد دولي، والاتفاقية عبارة عن اتفاق دولي يُعد أقل أهمية من المعاهدة بالرغم من أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينهما، وهي تتناول بشكل خاص القضايا الفنية، كالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية أو البريديةأو القنصلية أو السكرتارية أو الطيران وتبادل البعثات التعليمية والثقافية والتعاون القضائي ومكافحة الجريمة وتسليم المجرمين ومكافحة المخدرات وغسيل الأموال واتفاقيات أمنية..ألخ، حيث تتعهد الدول الموقعة بإحترامها ورعايتها: كاتفاقيات لاهاي وغيرها، واتفاقيات جنيف متعددة الأغراض، وتعامل الاتفاقية أسوة بالمعاهدات، علماً بأن جميعها تتمتع بقوة إلزامية واحدة، وأن كلاً منها يستعمل في مجالات خاصة(الموسوعة القانونية الشاملة، 2022).

6- **مفهوم مصطلح البرتوكول:** تستعمل كلمة برتوكول وذلك للدلالة على مجموعة من القرارات والوسائل والمذكرات الحكومية كما تدل أيضاً على القرارات الصادرة عن مؤتمر أو جمعية ما، أما في القانون الدولي فإنها تدل على مجموع

الإجراءات والإستعدادات المتخذة على أثر التوقيع على معاهدة ما تمهيداً للتصديق عليها دون إستبعاد بعض التعديلات المتعلقة عادةٍ بالخطوات الإجرائية والبروتوكول يتم من خلال المحاضر واللقاءات والاجتماعات ويطلق لفظ بروتوكول على الإتفاق التكميلي كما أنه يطلق أحياناً على المحاضر الرسمية لمؤتمر دولي(الموسوعة القانونية الشاملة، 2022).

7- **مفهوم التبادل التجاري البيني:** ويكون بالعادة ما بين بلدين أو أكثر، وهي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم داخل البلد الواحد، حيث يسمى التبادل التجاري الدولي البيني، بالتجارةالبينية وأحياناً بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجية، وتستفيد الدول من التجارة البينية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الآخرون، حيث تمكن التجارة البينية من أنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات بطريقة أفضل، مما لو حاول بلد ما أنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة، والتبادل التجاري الدولي البيني يتمثل في تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر لديها والدول التي تفتقر إليها، إي أن هناك بلد مصدرة وأخرى مستوردة، وهنا ترد الحكمة من التجارة الدولية في أنها إستغلال أمثل للموارد(الإمام، 1990: 154).

8- **التكامل:** إصطلاحاً: هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددةومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة(الإمام، 1990: 176).

وإجرائياً: التكامل يُشير إلى مستوى معين من التقارب والتعاون لتصل فيه العلاقات الأردنية العراقية إلى مرحلة التكامل.

9- المصلحة الوطنية: وهي أحدى الركائز الأساسية التي تقومعليها السياسة الخارجية وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية، حيث عادة ما يتم تبريرها في صيغ منها المحافظة على المصلحة الوطنية للقطر المعني أو تحقيقها، وتُعد الحاصل

النهائي للعديد من الإعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والأيديولوجية والثقافية، أما الإعتبارات السياسية فهي تُغطي المحاولات التي يقوم بها قطر ما لتحسين قوته أو نفوذه في الخارج ويكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم(الحاج، 2008: 147).

8.1 حدود الدراسة:

جاءت حدود هذه الدراسة محددة بالأبعاد الآتية:

الحدود الزمنية: ستغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين الأعوام (2003–2022م) وهي فترة بداية الاحتلال الأمريكي للعراق.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية لكل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق.

الحدود الموضوعية: وستتناول العلاقات الاقتصادية الأردنية– العراقية للفترة من 2003–2022م، وربما ستضطر الباحثة للعودة إلى ما قبل بدء الحدود الزمانية لهذه الدراسة، وذلك إستجابة لمقتضيات البحث، من خلال التركيز على المجالات الأقتصادية والسياسية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

سيعتمد الإطار النظري على استخدام النظرية الواقعية ونظرية النظام الدولي، وذلك لأنهما المدخلان اللذان من خلالهما نستطيع الوقوف على نواظم ومرتكزات العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية ، وكما يلي:

أولاً: النظرية الواقعية

للنظرية الواقعية اتجاهين من المفكرين، أما الاتجاه الأول، فيرى أن العلاقات الدولية تقوم على أساس الفوضى الدولية، ووجود علاقات بين الدول تقوم على وجود نزاعات وحروب وفوضى عارمة، تجد الدول نفسها بحاجة لتحالفات لتحقيق قوتها وسيادتها عالمياً، تماماً كما جرى خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وما جرى من تحالفات بين الدول أدت إلى خلق علاقات بين عديد من دول العالم، والتي شكلت قوة واضحة في العالم، وأما الاتجاه الثاني، فينظر للعلاقات بين الدول بأنها علاقات قائمة على أسس التعاون والمشاركة والتوافق بين الدول كافة، وذلك لتحقيق مصالح مشتركة بين هذه الدول دون وجود أي نزاعات أو خلق حروب لإنشاء علاقات دولية حديثة. ومن خلال دراستنا سوف نعتمد على الاتجاه الثاني والذي ينظر للعلاقات الدولية على أن أساسها ومنطلقاتها هي التعاون والمشاركة والتوافق بين المصالح الأردنية والعراقية، بما يحقق المصالح المشتركة لكلى البلدين دون أي نزاعات أو حروب أو خلافات (الجرباوي وحبش، 2019، ص: 29).

وتُعد النظرية الواقعية من أكثر النظريات قدرة على دراسة مواضيع العلاقات بين الدول، وتوفر النظرية الواقعية أرضية سليمة لدراسة المصالح الهامة بين دول العالم، وكيفية تسليط الضوء على أبرز الطرق التي من خلالها يتم الكشف عن مسار السياسات الخارجية للدول في تعاملها مع

معضلات العصر والتي تؤثر في بنية العلاقات بين تلك الدول (أبو زيد، 2012، ص: 56).

ويُعد نيقولا ميكافيلي صاحب كتاب (الأمير) من أبرز رواد النظرية الواقعية، والذي نظر للعلاقات بين الدول على أنها ضرورة لا يمكن إغفالها في سبيل تحقيق النظام العالمي الذي يمكن أن تديره الدول العظمى باقتدار، كما يشير ميكافيلي على أن طبيعة الدول ينطوي عليها السعي إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المصالح الحيوية للدولة، كما تسعى إلى استمرار بقاء الدولة بغض النظر عن مصالح الدول الأخرى في العالم، كما يعتبر توماس هوبز أيضاً من رواد النظرية الواقعية، والذي أشار إلى أن بناء نفوذ وقوة الدولة لا يقوم على الأخلاق الحميدة لدى الأنظمة السياسية، وإنما تبنى العلاقات الدولية وفقاً لمصالح الدولة العظمى بعيداً عن مبادئ الأخلاق وحفظ العلاقات الإيجابية والتوافق بين الدول. (الخليلي، 2018، ص: 18 – 26).

ومن جانب آخر، فقد أشار الكاتب السياسي (هانز مورغانثو) في كتابه (السياسة بين الأمم) إلى وجود عدة مبادئ للنظرية الواقعية والتي تمثلت في كل مما يلي:

1- أن القوانين الناظمة لحياة المجتمع الدولي تعود إلى طبيعة البشر الذين يحكمون تلك الأنظمة والدول.
2- أن العلاقات بين الدول يتم تحديدها وفق المصالح المشتركة بين الدول، أو من خلال مصلحة الدول العظمى في دول ناشئة.
3- تبين النظرية الواقعية عدم وجود مبادئ أخلاقية في إدارة شؤون السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول.
4- إن ما يحدد مصالح الدول وكيفية الحصول عليها، متمثلاً بما لدى الدولة من قوة.
5- تبين النظرية الواقعية أن الأنظمة السياسية للدول تسعى إلى إحداث استقلال واستقرار في المحيط الذي تعيش فيه الدولة.

ومن جانب آخر، فإن النظرية الواقعية تُعد من أهم نظريات البحث العلمي اهتماماً بالعلاقات الدولية، الأمر الذي أدى بالعلماء إلى التركيز على هذه النظرية، وتطويرها وصولاً إلى النظرية الواقعية الجديدة، والتي تناقش العلاقات الدولية على أسس أكثر منطقية في خلق واقع أكثر تفاعلاً على صعيد المجتمع الدولي من خلال التأثير الذكي لدولة ما على الأنظمة السياسية العالمية، ويُعد العالم (جوزيف ناي) من أبرز رواد النظرية الجديدة الذي يرى بضرورة دعم فكرة القوة الذكية والتي تُمثل كل من القوة العسكرية والقوة الناعمة واستخدام كل من القوتين في سياقها الذي يتطلب استخدام أي من هذه القوى، ومع ذلك، فقد ركز ناي بشكل واسع النطاق على فهم النظام الدولي الجديد من خلال التركيز على ما سمي بالقوة الناعمة، والتي تتمحور حول تأثير دولة ما على المجتمع الدولي من خلال الجذب والإغراء لقيم وثقافات المجتمع الداخلي للدولة، تماماً كالولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت القوة الناعمة على نطاق واسع، من خلال الترويج لثقافتها وقيمها الداخلية من حرية وأوجه مختلفة من الديمقراطية والعدل والمساواة وخلاف ذلك من ترويج للقيم والمعتقدات والحريات الفردية حتى باتت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قبولاً وتأثيراً في المجتمع الدولي مما سهل عليها بنية علاقاتها الدولية على نطاق واسع (الهرمزي، 2016، ص: 124).

إذن فالعلاقات الدولية من منظور النظرية الواقعية الجديدة تعتمد أساساً على الجذب القيمي والثقافي للشعوب والأنظمة السياسية وهو الذي تسعى كل من الأردن والعراق الى توظيفه في علاقاتهما المتبادلة بما يعود عليها بالنفع والفائدة.

ويمكن توظيف النظرية الواقعية في الدراسة الحالية من خلال تفسير العلاقات بين الأردن والعراق على أساس إظهار مواطن القوة التي تمتلكها الدولتان، والمساحة التي تتحركان فيهما في المحيط الاقليمي وفقاً لمصالحها التي تسعى إلى تحقيقها (دشر، 2016، ص: 400)، بالإضافة إلى إمكانية تطبيق هذه النظرية في الدراسة الحالية من خلال دراسة المصالح المشتركة بين كل من الأردن والعراق، والتي تدعو تلك الدول إلى التحرك في علاقاتها

نحـو التقـارب والتعـاون مـا بينهـا لكسـب وتحقيـق مزيـد مـن المصـالح بينهمـا (الخليلي، 2018، ص: 34).

ثانياً: نظرية النظام الدولي:

ممـا لا شـك فيـه أن نظريـة النظـام الـدولي تُعـد مـن النظريـات الأبـرز والأكثـر فعاليـة فـي دراسـة المواضـيع التـي تخـتص فـي أشـكال العلاقـات بـين الـدول وكـذلك النزاعـات والصـراعات والتعـاون فيمـا بينهـا، ذلـك أن هـذه النظريـة تعمـل علـى دراسـة بنيـة العلاقـات بـين الـدول علـى أسـاس الـدول نفسـها ولـيس علـى أسـاس الشـعوب أو العرقيـات أو حتـى المـذاهب والأديـان، كمـا تنـاقش هـذه النظريـة مصـالح الـدول وكيـف أن لتلـك المصـالح أن تعمـل علـى انحـراف المسـارات فـي بنيـة العلاقـات الدوليـة سـواءً انحرافهـا نحـو التقـارب والتعـاون أو الانحراف السلبي المتمثل بالنزاع والصراع بين الدول (Hart & Weltman, 1976, P: 975-980).

كمـا تنظـر نظريـة النظـام الـدولي للعـالم أجمـع علـى أنـه عـالم فوضـوي تملئـه النزاعـات والصـراعات بـين الـدول التـي تسـعى إلـى تحقيـق مكانـة متقدمـة فـي سـلم ترتيـب القـوى العالميـة، وأن العـالم لا يمكـن أن يخلـو مـن الازمـات والتـي بـدورها سـتُظهر حقيقـة النظـام الـدولي ومـا هـي أبـرز القـوى فـي هـذا النظـام (Afonso, 2007, p: 2-8).

ويُعـد إيمانويـل فالرشـتاين أحـد أبـرز رواد نظريـة النظـام الـدولي، الـذي أشـار إلـى أن نظريـة العلاقـات الدوليـة تُمكّـن مـن بيـان مـدى أهميـة بنيـة النظـام الـدولي، وأن النظـام الـدولي تحكمـه سياسـات عظمـى وفـق منظـور النظـام الرأسـمالي مـالي الـذي تقـوده الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الغـرب، حيـث تخلـق هـذه النظريـة أرضـية سـليمة لغايـات البحـث والدراسـة فـي مواضـيع بنيـة العلاقـات الدوليـة، وكيـف تتـأثر تلـك العلاقـات إمـا إيجابـاً أو سـلباً وفـق منظـور المصـالح التـي تحكـم سـلوك الـدول العظمـى الرأسـمالية علـى وجـه الخصـوص والتـي تعتبـر أي مـن الـدول التـي لا تلتقـي مـع مصـالحها هـي دولاً مهـددة لأمنهـا وللأمن الدولي على حد سواء (الشرفات، 2018، ص: 1).

كما ويعتبر كينث والتز أحد أبرز رواد ومنظري نظرية النظام الدولي، والذي استند ببناء أفكاره على مبدأ أساسه الشروع ببناء منظومة علمية ومعرفية إزاء العلاقات بين الدول، من خلال تفسير سلوك الدول في علاقاتها فيما بينها، والتي تقوم في غالب الأمر على المصالح المشتركة أو المصالح الشخصية لدولة ما، والتي يتم من خلالها تسيير سياسة الدولة الخارجية في علاقاتها الدولية، كما استند والتز في دراسة النظم الدولية على الكشف عن أبرز الفرص والتهديدات التي قد تواجه النظم السياسية في العالم، بالإضافة إلى دراسة سلوك الدول التي تسعى إلى فرض نفسها على المجتمع الدولي، تبعاً لما تملكه من قوة ونفوذ سياسي وعسكري واقتصادي وطاقوي وخلاف ذلك من أوجه القوة التي تمتلكها الدولة والتي تمكنها من التحكم بمجريات العلاقات بينها وبين دول العالم أو التأثير على مسارات العلاقات بين دول العالم (وادي، 2012، ص: 1).

ويمكن توظيف هذه النظرية في الدراسة الراهنة خصوصا مقولات المفكر كينث والتز من خلال تناول أبرز محطات العلاقات الاقتصادية الأردنية–العراقية، وكيف ساهمت هذه العلاقات في تقريب وجهات النظر الأردنية–العراقية في العديد من القضايا الإقليمية والعربية، وتسليط الضوء على أبرز المصالح المشتركة بين الأردن والعراق والتي من خلالها يمكن بناء علاقات مشتركة قوية، بالإضافة إلى بيان القنوات التي من خلالها يمكن بناء العلاقات بين الجانبين كالقنوات التجارية والأمنية والاقتصادية والثقافية وخلاف ذلك، كما تأخذ بالاعتبار أيضاً أبرز المنعطفات التي من الممكن أن تؤثر سلباً على بنية العلاقات بين البلدين (الأردن والعراق).

2.2 الدراسات السابقة

بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة تبين أنها قليلة، بما يتعلق بموضوع الدراسة ومنها:

دراسة (الهزايمة، 1999م) بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية". لقد تناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر البيئة الخارجية والداخلية في السياسة الخارجية

الأردنية والإطار الإقليمي للعلاقات الأردنية،بشكل عام. أما بالنسبة للعلاقات الأردنية العراقية، فقد تناولها الباحث في جزئية متواضعة من حيث المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية، بالإضافة إلى معطيات التكوين في الدولتين الأردنية والعراقية، وكيف أثرت هذه المعطيات في السياسة الخارجية لكلا الدولتين،وكذلك دراسة مجالات التعاون بين البلدين من حيث الجانب السياسي والاقتصادي ومستقبل هذه العلاقات.

دراسة الجمعية العلمية الملكية (2005) بعنوان "الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني": قدمت الجمعية الملكية هذه الدراسة حول تطورات الحالة العراقية وآثارها على الاقتصاد الأردني، حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأردن والعراق، والدور الذي لعبه الأردن لدعم الشعب العراقي من خلال استضافة ما يقارب 200 إلى 400 ألف عراقي على أَراضيه، وإبراز جانب من العلاقات الإستراتيجية الاقتصادية القائمة بين البلدين، وانعكاس تشكيل الحكومة العراقية على الوضع الاقتصادي العراقي من تحرير معظم الأسعار باستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة، وتحرير نظام الاستثمار الأجنبي، وإلغاء التراخيص والتعريفات التجارية وسن قانون البنك المركزي، ولأن الأوضاع الأمنية لم تكن مستقرة في العراق فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في العراق، لم تكن مواتية لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للأعمال التجارية، لذلك توجهت الأنظار للأردن لتوفر هذه البيئة التي ولدت حركة استثمارية نشطة على أراضيها، عدا عن تنشيط حركة الصادرات من الأردن للعراق.

توصلت الدراسة السابقة إلى أن من الأمور التي نتجت عن الأزمة العراقية، تكثيف وجود الجالية العراقية في الدولة الأردنية مما شكل ضغطاً على بعض المؤسسات الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والطاقة، وكذلك التأثير على الحالة التجارية بين الأردن والعراق وحركة الاستثمارات في الأردن، وبالتالي فإن جميع هذه المتغيرات تصب في الاقتصاد الأردني الذي تأثر بشكل واضح جراء هذه الأزمة.

دراسة علاونة (2006) بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار

العربـي فلـسطين، السـعودية، العراق، سـوريا مـن عـام 1990 إلـى 2003 :" تبـرز أهمية هذه الدراسة، كونها تسلط الضوء على التعاون الاقتصادي العربي الثنائي وأثرها على العلاقات السياسية، وقد أشارت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية العراقية الأردنية تعود في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، وقد تناولت الدراسة مؤشرات التعاون الإقتصادي بين العراق والأردن مروراً بتزايد أهمية الأردن بالنسبة للصادرات والمستوردات العراقية مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 ،كما تشير الدراسة إلى أن التعاون الإقتصادي العراقي الأردني قد ترسخ بشكل كبير خلال هذه الفترة من خلال إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، كما تضمنت الإشارة إلى الموقف الأردني من الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب 1990 واستمراره باستيراد النفط من العراق، ومساعدته في توفير النفط اللازم للاستخدام المدني بعد تكريره في الأردن وذلك نظراً لضرب محطات التكرير العراقية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها:

أ.أن الأردن وعلى الرغم من ارتباطه بعلاقات تجارية مع دول الجوار، إلا أنها كانت تتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة، وكان العامل الإقتصادي يؤثر بشكل كبير، كأزمة فرار حسين كامل (كان يشغل مناصب رسمية مهمة في النظام العراقي إضافة إلى أنه كان صهر الرئيس العراقي السابق) إلى الأردن عام 1996 ،وقد أدى إلى تخفيض حجم البروتوكول التجاري بين العراق والأردن.

ب.التأثير السلبي للحصار الإقتصادي المفروض على العراق على الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إذ انخفضت حجم هذه الصادرات مما ترك آثاراً سلبية ليس على الصادرات الوطنية فحسب بل على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني عموماً.

ج. أدت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 إلى توقف المستوردات النفطية من العراق بشكل كامل مع بداية فترة الحرب.

دراسة إبراهيم، وحسون، (2007) بعنوان " الاردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003 :"تناولت هذه الدراسة تقديم نبذة تعريفية عن الأردن من حيث المساحة والسكان والطبيعة الجغرافية وطبيعة النظام السياسي القائم، وكذلك لمحة تأريخية عن أمارة شرق الاردن، كما تطرقت الدراسة إلى وجود مبررات معينة تدفع دول جوار العراق إلى التدخل بشؤونه الداخلية لسبب أو لاخر، وبالنسبة للأردن فإن تقسيم العراق يمس الأمن الوطني الأردني، إضافة إلى القلق الأردني الكبير من تنامي الدور الإيراني في العراق، وجاءت تصريحات الملك عبد الله الثاني في عام 2004م، عن الهلال الشيعي لتعكس تلك المخاوف بصورة واضحة، إضافة إلى صعود نموذج حزب الله الشيعي في جنوب لبنان بات يمثل قلقاً كبيراً للاردن، وكذلك زيارت بعض المسؤولين الإيرانيين لمؤسسة وجامعة آل البيت، وخلصت الدراسة بالتذكير بأن الصراع القادم لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد هو الصراع بين إيران الشيعية ودول سنية رئيسية في المنطقة والأردن أحدها، ومصير المنطقة سيتحدد على ضوء نتجية هذه المواجهة التي تجري على أرض العراق، ومن الممكن أن تتوسع لتشمل دولاً أخرى في المنطقة.

دراسة ذنون (2007) بعنوان "النفط في العلاقات العراقية الاردنية 1982-2007 "تناولت هذه الدراسة دور النفط في العلاقات العربية – العربية التي اتخذت شكل التآزر والمساندة بعد قيام جامعة الدول العربية عام 1945م، وعملت إلى حد ما على إرساء التعاون العربي، كما أشارت الدراسة إلى البداية الحقيقة لبداية التعاون النفطي بين العراق والأردن في عام 1982م، وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية عندما اتجهت أنظار القيادة العراقية آنذاك إلى ميناء العقبة لاستخدامه في نقل الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وتستعرض الدراسة حجم العلاقات بين البلدين في تلك الفترة مروراً بحرب الخليج الثانية عام 1990م، ولاحقاً فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق مروراً بقرار مجلس الامن الدولي المرقم (986) الذي عرف آنذاك (بالنفط مقابل الغذاء)، كما وقع العراق والأردن في 1998م، على برتوكول نفطي تم بموجبه زيادة الصادرات إلى (90) ألف برميل يومياً وقد ساهم هذا البروتوكول في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين، وبعد الاحتلال الأمريكي

للعراق عام 2003م، وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء الأردني معروف البخيت عام 2006م، مذكرة تفاهم بشأن التعاون النفطي تضمنت تزويد الأردن بالنفط العراقي مقابل أسعار تفضيلية مناسبة مقابل تقديم الجانب الأردني للمساعدة الفنية وضمان الشاحنات التي ستقوم بنقل النفط.

دراسة (المناصير، 2007) بعنوان "تأثير الأزمة االعراقية على التغيرات (السياسية، والاقتصادية، والأمنية) لدول الجوار الإقليمي (دراسة حالة: الأردن من 2003-2005) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مجريات الأزمة العراقية وبيان الأطراف المشاركة، والأدوار التي لعبتها فبها وأثرها على استقرار العراق ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاس هذه المجريات على دول الجوار الإقليمي وخصوصاً الدولة الأردنية، لتطال كافة الجوانب ذات الأهمية فيها، تحديداً السياسية والاقتصادية والأمنية، وكيفية استجابتها لمؤثرات هذه الأزمة عليها، والتعامل معها ضمن أولويات محددة الصعيدين الرسمي والشعبي، من خلال أستعراض أهم المواقف والتصريحات التي أدلى بها الملك عبد الله الثاني، وبعض المسؤولين الأردنيين حيال تطورات الأوضاع في العراق، وكذلك التيارات التي سادت الأردن خلال الشهور الاخيرة التي سبقت الحرب على العراق، ورغبة كل تيار بأن ينتصر في موقفه على الآخرين. وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها، والعلاقات الأردنية– العربية في ظل النظام الاقليمي العربي.

دراسة الياسري (2010) بعنوان "العراق والمجتمع الدولي والعهد": تسلط هذه الدراسة الضوء على الفترة الممتدة ما بين عامي (2006 – 2008م) من تاريخ العراق، من خلال استعراض صعوبة المرحلة التي تمثل وصوله إلى شفير الهاوية وأشد مراحل الاحتقان الطائفي والعنف المسلح، وتحليل الاجراءات الداخلية والدولية التي ساهمت بانتشاله من الوضع الخطير الذي أحاط به آنذاك، وكذلك تطور الأوضاع الامنية والسياسة والاقتصادية في البلاد انسجاماً مع التعاهد الدولي لمعاضدة العراق ومساندته، كما تشير الدراسة إلى دور دول الجوار العراقي ومنها الأردن في تداخل الوقائع والأهداف والمصالح والتخوفات مما عزز من ضبابية وعتامة المشهد

السياسي بين العراق وجيرانه، إذ إن التغيير الذي حصل في العراق عام 2003م، لم يؤثر في العراق فحسب بل أيضاً بدول الجوار.

دراسة (الثبيتات، 2010م) بعنوان "أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية". وتناول الباحث في هذه الدراسة بيان أثر التغيرات الدولية على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الجوار الإقليمية ومنها العراق،حيث بين كيفية صنع القرار في السياسة الخارجية لكل من الأردن والعراق والمراحل التي مرت بها هذه العلاقات من تقارب أو تباعد وكيف كان استغلال التناقضات من قبل البلدين لتحسين علاقاتهما، وكيف أصبحت العلاقات بين الأردن والعراق مع تسلم الحكم للملك عبد الله بعد وفاة الملك حسين، والتجربة السياسية التي اكتسبها الأردن عبر مراحل عديدة ميزته عن غيره وجعلته متسلحا بالخبرة العملية لان يتبوأ موقعا وسطيا ومعتدلا بين دول المنطقة وهذا اهله لان يكون دولة نموذجية وخاصة في احترامه للقرارات الدولية وان يحظى بسمعة عالمية مكنته من الإسهام بمعالجة قضايا إنسانية وسياسية في المنطقة وخارجها ما عوضه إلى حد كبير عن محدودية الامكانات المادية.

دراسة مجيد (2011) بعنوان"العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية" يشكل الحديث عن العلاقات العراقية – الاردنية بعد عام 2003م، امتداداً لتلك العلاقة التي بدأت مع تأسيس كلتا الدولتين، فضلاً عن ان الصِلات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية بين الشعبين تضرب بجذورها في اعماق التاريخ. وعلى مدى عقود طويلة مَثل العراق والاردن أنموذجاً للعلاقة المتوازنة والدائمة محوراً اساسياً وفاعلاً في محيطهما الاقليمي والعربي على حد سواء، ومع بداية تشكيل النظام الاقليمي العربي في عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، شهدت العلاقات العراقية العربية تقلبات وانعطافات كبيرة بدءاً من تأسيس الدولة العراقية عام (1921م) الى الوقت الحاضر، ولعل العلاقات العراقية الأردنية احدى تلك العلاقات التي شهدت خلال مسيرتها الطويلة احداثاً وتطورات مؤثرة، القت بظلالها على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

دراسة خماس (2011) بعنوان" الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية–الأردنية 2003–2010م" وتناولت الدراسة أثر الاحتلال الأمريكي للعراق على العلاقات العراقية الأردنية في الفترة ما بين (2003–2010م)، وقد اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية ومنها استخدام المنهج التاريخي في دراسة تطور العلاقة العراقية الأردنية وتقويمها للوصول إلى نتائج تفيدنا في اختبار الفرضية، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لدراسة التغيرات التي حصلت على العلاقات العراقية الأردنية، وبالتحليل الكمي عند مقارنة أرقام التبادل التجاري مع الاعتماد على الوثائق والاستبيانات الرسمية خلال هذه الفترة و الفترات السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها:– كان البعد الأمريكي حاضرا في العلاقات العراقية–الأردنية، إذ بعد إتمام احتلال العراق رأت الولايات المتحدة بأن الأردن هو الطرف العربي الوحيد من دول الجوار المؤهل قبل غيره لدعم العراق الجديد سياسيا و اقتصاديا وبما يسهم في إنجاح العملية السياسية في العراق.

أ. كان للاحتلال الأمريكي وتداعياته على الساحة العراقية دور في تحديد أشكال العلاقات بين العراق والأردن وأوجد تقاربا عراقيا–أردنيا من خلال الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين.

ب.كان من بين نتائج تدهور الوضع الأمني في العراق تزايد أعداد اللاجئين العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا بأشكال مختلفة في ازدياد التقارب العراقي–الأردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد أعداد المستثمرين العراقيين في الأردن الذين عملوا من جانبهم على المساهمة في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن بشكل مستقل أو بالتعاون مع نظرائهم الأردنيين.

ج. كان البعد الاجتماعي والثقافي حاضرا في العلاقات العراقية–الأردنية من خلال وجود شريحة واسعة من العراقيين في الأردن وقد ساهم هذا الوجود بين مختلف شرائح المجتمع الأردني في خلق تقارب اجتماعي بين الطرفين نتج عنه مصاهرات و تزاوج بين الأسر العراقية والأردنية، فضلا عن ذلك كان لارتفاع مستوى التعليم و تطوره في الأردن حافزا للطلبة العراقيين في الدخول بأعداد متزايدة في مؤسسات التعليم الأردنية المختلفة.

دراسة ذنون (2012) بعنوان" العلاقات العراقية-الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق: معطيات الحاضر وآفاق المستقبل" وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقات العراقية الأردنية فترة الاحتلال الأمريكي للعراق شهدت تطورا ملحوظا، أسهم في تطورها العديد من المعطيات السياسية، الأمر الذي دفع بالمراقبين والمحللين السياسيين إلى ترقب ما ستؤول إليه تلك العلاقات في ظل مخاوف من وجود ملفات سياسية أخذت بالبروز مع انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، ومن هذه الملفات، الملف الأمني الذي أخذ يؤرق صناع القرار في كلا البلدين اللذان يسعيان إلى العبور بعلاقاتهما نحو مزيد من التطور والتعاون للمحافظة على الأمن والاستقرار مما يشكل بالتالي عمقا استراتيجيا للعراق و الأردن على حد سواء.

دراسة العزاوي(2015) بعنوان تداعيات التدخل الأمريكي في العراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية خلال الفترة من(2003-2014)، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان تداعيات التدخل الأمريكي في العراق وأثر ذلك على العلاقات العراقية الأردنية في الفترة من 2003 حتى 2014م، وتوضيح طبيعة العلاقات التاريخية بين العراق والأردن في المراحل التاريخية المختلفة والمتمثلة بالعهد الملكي والجمهوري حتى نهايته،وبيان طبيعة العلاقات بعد الاحتلال الأمريكي، كما سعت الدراسة إلى معرفة الاهداف والمصالح الامريكية في العراق، وتقديم إحتمالات عن مستقبل العلاقات العراقية الأردنية في ضوء المحددات التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على العلاقة بينهما.

وإستخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية بإعتبار أن للعراق والاردن مصالح وطنية لكل منهما فيالقطر الآخر، علاوة على المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها في العراق، وتمتالإستعانة بنظرية الدور في العلاقات الدولية نظراً للدور الذي يلعبه كل من العراق والأردن في القطر الآخر، إلى جانب الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في العراق.

وأجابت الدراسة على السؤال المحوري لها: ما تداعيات التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية الأردنية؟ وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن البُعد الأمريكي كان حاضراً في العلاقات العراقية الأردنية حتى بعد احتلال العراق 2003م، وكان للاحتلال الأمريكي للعراق دوراً في تحديد أشكال

العلاقات بين العراق والأردن، حيث أوجد تقارباً بينهما من خلال توقيع اتفاقيات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، إضافة إلى ذلك فإن علاقة الأردن بالعراق وثيقة منذ تشكيل المملكة العراقية حتى الآن، إلا أن العلاقات كان يشوبها نوعاً من فترات الركود بسبب الأوضاع العربية والإقليمية والدولية وتباين المصالح ما بين البلدين.

دراسة Agwan (2017) بعنوان"السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية – السعودية حتى عام 2014م وآفاقها المستقبلية"

وتطرقت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003م، تشكلت في مرحلة مصيرية صعبة عاشها العراق بعد مخاض الحرب التي عصفت به وإعادة تشكيل ورسم ملامح الدولة العراقية من جديد ، فقد تكونت السياسة الخارجية العراقية من مزيج مركب من تضارب المصالح للقوى السياسية الداخلية والمدفوعة بمحركات خارجية ترغب بان تستحصل لها على موطئ قدم داخل العراق في مرحلة العراق الجديد ، هذه الحالة المركبة ، ولدت أداءً سياسياً عراقياً خارجياً غير متوازن ولا يستند على أسس المصالح المشتركة منذ عام 2003 حتى عام 2019م، بقدر ما يستند على حجم محركات مصالح القوى السياسية الداخلية وتعميق علاقاتها مع القوى الإقليمية المغذية لها.بشكل عام ، يمكن توصيف السياسة الخارجية العراقية منذ عام 2003 حتى عام 2014م، على اقل تقدير بأنها سياسة مضطربة عانت من عدم وضوح الرؤية والتوجه ، ولعل العراق والقائمين على سياسته الخارجية ليسوا وحدهم السبب في هذا الواقع بقدر ما ان المحيط الإقليمي واضطراباته المتأزمة وقوة الجذب الأيديولوجي والإستقطاب وسياسة المحاور الدولية وفروعها هي التي جعلت السياسة العراقية المبتدئة تتخبط دون رؤية واضحة ومتماسكة بناءا على معطيات الواقع العراقي الداخلي.

دراسة النور (2021) بعنوان"علاقات العراق الخارجية ومستقبلها" وتناول الباحث في هذه الدراسة بيان المؤشرات التي تؤكد أن علاقات العراق الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهمات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود

مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبيين يمكن ان تشهد مزيدا من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية . كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عراقيا واقليميا حول العديد من الملفات في المنطقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلاحظ على تلك الدراسات السابقة إما أنها تاريخية تتحدث عن مراحل تاريخية سابقة، وبنهج أو أسلوب تاريخي، أو جزئية تتحدث عن العلاقات الأردنية العربية أو الأردنية الخارجية، أو العراقية الخارجية وتخصص جزءاً منها للحديث عن العلاقات الأردنية العراقية. وإما أنها دراسات تركز على المتغيرات والعوامل الداخلية للعلاقات الأردنية أو العراقية العربية دون الحديث عن المتغيرات والعوامل الخارجية ذات الأثر الكبير على تلك العلاقات.

أمَّا هذه الدراسة، فإنها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية خلال حقبة حديثة بالنسبة إلى الدراسات السابقة (2003–2022م)، كما أنها تتناول أثر العوامل والمحددات والمتغيرات على اختلاف مرجعيتها ومصادرها وبيئتها بشيءٍ من التوازن، والتي أثَّرت على طبيعة تلك العلاقات، كالعامل الاقتصادي والجغرافي والسكاني والذي مازال يشكِّل متغيراً تابعاً لعوامل أُخرى يأتي في مقدمتها المتغيرات السياسية، فتحسن العلاقات الاقتصادية يرتبط بتحسن في العلاقات السياسية، وهي سمة واضحة للعلاقات الثنائية بين دول منطقة الشرق الأوسط، ولا شكَّ أنَّ الأردن والعراق ليستا في معزل عن ذلك.

الفصل الثالث

البعد التاريخي للعلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية العراقية

تتمثل أهمية الموقع الجغرافي للعراق لما له من مكانة بالنسبة للعالم الحديث، حيث نجد أن موقع العراق الجغرافي قد أكسبه سمة السيطرة والإشراف على القسم الشرقي من الوطن العربي، حيث يُعد أحد الدول العربية الكبرى التي تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ما بين هضبة الأناضول شمالاً والخليج العربي جنوباً، ويجري فيه كلٌ من نهري دجلة والفرات وهما ينبعان من المناطق الشرقية في تركيا، إذ يلتقيان على بعد (10كم^2) شمالي البصرة ليكونا مجرى واحد وهو شط العرب الذي يصب في الخليج العربي(الفاعوري، 2011: 150)، فالعراق يتمتع بموقع جغرافي سياسي جعله يؤثر في أحداث التاريخ قديماً وحاضراً وفق المعطيات السياسية المستجدة، وقد ميز هذا الموقع في السيطرة على خطوط الإتصال والتجارة الدولية البرية(الجنابي، 1992: 11).

وفيما يتعلق بالموقع الإستراتيجي فهو يُعتبر غاية من الأهمية من حيث أنه يقع ضمن ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم(العاني،1979: 12)، كذلك يمثل وحدة جغرافية وبشرية متكاملة مع الأقطار العربية تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، إذ أنه يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر، إضافة إلى قربه من مضيق باب المندب الذي يربطه بإوروبا وأفريقيا وآسيا، كذلك موقع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي شكل ممراً أرضياً يربط الخليج العربي بمنطقة الشام التي تُعد مدخلاً للوطن العربي عن طريق البحر الأبيض المتوسط والأردن الذي يقع على رأس البحر الأحمر(خيري، 1979: 46).

أما فيما يتعلق بموقع الأردن فإنه تأتي أهميته لما له من تأثير كبير في سياسته مع الدول الأخرى المجاورة له، وما يربطه معها من حدود مشتركة، وهي التي تشترك معه في العديد من العوامل أهمها الدين واللغة، التاريخ، وتعتمد علاقة الجوار وفق ما تطرحه رؤية وتصورات كل دولة حسب مصالحها المشتركة وما يمكن أن تمتلكه من نضج سياسي يجعل منها قادرة على إدارة موقعها الجغرافي دون حصول توترات

وصراعات سياسية أو عسكرية، وهذا يذهب في الدلالة عليه ما تتمتع به هذه الدول من التوازن السياسي الذي تتبعه في سياستها الخارجية(المشهدي،2002: 65).

إن العراق والأردن يجمع بينهما إصطلاحاً جغرافياً وهو الهلال الخصيب؛ حيث تعود جذور العلاقة إلى عام 1921م، عندما كانت المملكة العراقية تحت حكم فيصل بن الحسين، وإمارة شرق الأردن تحت حكم عبدالله بن الحسين، إذ تبوأ أبنائ الشريف حسين رأس السلطة في البلدين(الهزايمة، 1997: 115-116).

لقد شكلت الطبيعة الجغرافية للدولة الأردنية الركيزة الأولى للعوامل الداخلية والأساس في تكوين قوة الدولة الأردنية، كما أن حجم مساحة الأردن الصغيرة قد أثر ذلك عليها في عدة مجالات، حيث قلل ذلك من حجم قوتها مقارنة مع الدول الأخرى، وكذلك تأتي أهمية الموقع الجغرافي للأردن بإعتباره أهم عامل أساسي لجغرافية الدولة(صحيفة الرأي، 26 أيار، 2006)، ولذلك يُقال بأن الموقع الجغرافي لأية دوله له تأثير مباشر في مشاركتها وقوتها في المجتمع الدولي(مقلد، 1993: 177).

ومن هنا فإن أهمية حدود العراق مع الأردن تأتي من حيث وقوع الأردن إلى الغرب من العراق بحيث تشترك معه بخط حدود يبلغ طوله حوالي(178كم2)، إذ أن الحدود بينهما قد رسمت بموجب اتفاقية عام 1928م، وقد تم تثبيت الخط الفاصل بين الأردن والعراق بعد الحرب العالمية الأولى من قبل بريطانيا؛ إذ كان الأردن والعراق تحت الإنتداب البريطاني ونفوذه(الونداوي، 1994: 21).

ويقصد بالتطور التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لأحد المجتمعات من تأثير في نوعية سلوك أعضائه، ومن ثَمَّ في علاقاته المتبادلة من جهة وفي نوعية تفسيره للماضي، وتقيمه للحاضر، ونظرته للمستقبل من جهة أُخرى لذلك فإنه لا يمكن إغفال دور التاريخ، فهو يعدُّ من أبرز ما يفسر طبيعة العلاقات الأردنية العربية من جهة، وخاصة دول الجوار العربي ومنها العراق(الهزايمة، 1999: 35).

فلقد شهدت العلاقات الأردنية العراقية تحولات مهمة، ولا بد من الإشارة منذ البدء عند البحث في التطور التاريخي للعلاقات الأردنية العراقية والتي تعتبر نموذجا مثالياً للعلاقات العربية العربية، والتي إتسمت بالمثالية على كافة الصعد، فهما تعبير لحالة

عربية تتسم بأعلى درجات العمل العربي المشترك والتنسيق والتواصل، وحماية مصالح كل طرف مصلحة الآخر، كون مصالحهما واحدة (النعيمي، 2010: 45).

وفي البحث بطبيعة العلاقة الثنائية بين البلدين، نرى الكثير من التفاصيل الهامة والتي بنيت على أسس تاريخية، وبرامج وخطط ثنائية، زادت من عمق العلاقات، لتأخذ في مجملها طابع الإنجازات المتقنة المبنية على جهود تاريخية، وضعت الأردن في مكان القلب للعراق، بحكم الجوار والثوابت لكلا البلدين، شهدت السنوات التي حكم فيها الملك عبدالله الأول إمارة شرق الأردن كثيراً من المخاطر والمشكلات والتطورات الجديدة في المنطقة. وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأردنية إحداث توازن فعال حيال تلك المشكلات المختلفة، فجذور العلاقات العِراقية الأُردنية إلى تاريخ نشوء وتأسيس الدولتين في عام 1921م، عندما تولى الملك فيصل الأول الحكم في العِراق والأمير عبدالله الحكم في إمارة شرق الأُردن إذ اعتبرت بريطانيا تنصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأُردن والعِراق وفاء لالتزاماتها للشريف حسين مقابل مشاركته في الحرب ضد الدولة العثمانية أبان الثورة العربية عام 1916م، وقد وصفت العلاقات العِراقية الأُردنية خلال هذه الفترة بالإيجابية والمتطورة فقد تبادل قادة البلدين الزيارات الرسمية بينهما وكانت لها الأثر الواضح في تطور العلاقات بين البلدين(الرقاد، 2021: 24).

وستحاول الدراسة في هذا الفصل تتبع المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الأردنية العراقية:

1.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ الثورة العربية الكبرى 1916م حتى أنهاء نظام الحكم الملكي في 14 تموز عام 1958.

لقد قامت الثورة العربية الكبرى، الذي أعلنها الشريف حسين بن علي في 10 حزيران عام 1916م ، ضد الدولة العثمانية، وبالتحديد ضد جماعة الاتحاد والترقي، حيث استلموا السلطة، بعد تنحية السلطان عبدالحميد. وكان من الطبيعي أن تكون وحدة بلاد الشام في المملكة العربية الموعودة هي الهدف الحقيقي من مراسلات

الحسين – مكماهون منذ تشرين الأول 1915م إلى آذار 1916م، كما فهم قادة الثورة آنذاك (ذنون، 2006: 45).

لم تكن هناك علاقات أردنية – عراقية قبل عام 1921م باستثناء تلك العلاقات المرتبطة بكون شرق الأردن يمثل حلقة وصل، ومعبراً باتجاه أرض فلسطين، ومصر، وأحيانا كمعبر بديل باتجاه سوريا والحجاز (النعيمي، 2010: 56)، واتسمت العلاقة بين الدولتين بعد عام 1921م بحالة من التناقم والتفاهم والتعاون انطلاقاً من حالة التقارب التي عاشها البلدان آنذاك والتي تكرست في مناسبات عديدة برغبتهما في التقارب والوحدة، فأصبحت العلاقات بين الدولتين متجذرة ومبنية على دعائم راسخة من الانتماء لأمة واحدة تجمع بينها روافد التاريخ والمصير المشتركين، والتجاور الجغرافي، الهوية الحضارية، والعقيدة الدينية، والتداخل والتشابك المجتمعي، علاوة على حكم الهاشميين للدولتين، لتنتج مع مرور الوقت مجموعة من المصالح الاقتصادية والتجارية، والأهداف السياسية والإستراتيجية، والروابط الاجتماعية، والتلاقح الثقافي(الجبوري، 2016: 56).

وكان قد أعلن الأمير فيصل بن الحسين، على أثر إنهزام العثمانيين، قيام أول حكومة عربية في دمشق أدخلها في نطاق سوريا الكبرى كدولة قومية ضمت الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وأعلنه نفسه مَلِكاً عليها في 5 تشرين الأول 1918م، وذلك تنفيذاً لتلك الوعود البريطانية التي جاءت قبل ستة أشهر من توقيع اتفاقية سايكس – بيكو، وقبل أكثر من عام ونصف من وعد بلفور؛ حيث أقام الدولة الهاشمية باسم والدة الشريف الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، وألف أول حكومة عربية وعهد برئاستها للفريق علي رضا الركابي، والتي امتدت من معان إلى دمشق. فلم يرُق هذا الأمر للحلفاء بزعامة بريطانيا؛ فأصدرت قيادة جيوشهم في 22 تشرين الأول 1918م بياناً أعلنت فيه تقسيم سوريا الطبيعية إلى ثلاث مناطق عسكرية (دبور، 2000: 19):

1. المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولى القوات البريطانية إدارتها .
2. المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) يتولى إدارتها العليا الملك فيصل بن علي ولكن بإشراف الجنرال اللبني، قائد قوات الحلفاء في المنطقة.

3. المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) تتولى القوات الفرنسية إدارتها مباشرة.

ويمكن وصف هذه المرحلة بأن سياسة الأردن تجاه العراق انطلقت من ثوابت السياسة الخارجية الأردنية التي تقوم على البعد القومي والبعد الديني الذي قامت على أساسة الثورة العربية الكبرى عام 1916م، لتحقيق استقلال العرب ووحدتهم. وقد قدَّم الأردن مساعدات لحركات التحرر واستقبال المناضلين، وكان أول رئيس وزراء أردني هو رشيد طليع من أصلٍ سوري (هيكل، 1988: 78).

وفي عام 1921م جاء الأمير عبدالله بن الحسين إلى الأردن على رأس قوة نظامية من أجل استعادة ملك أخيه فيصل، وبعد أن وعد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، في مؤتمر القاهرة بين 12–23 آذار 1921م، بتأسيس الأمير عبد الله إمارة في شرق الأردن واستثنائها من وعد بلفور، حيث أقام الأمير الدولة الأردنية على شرق نهر الأردن، فسميت بإمارة شرق الأردن، حيث أوكل إلى السيد رشيد طليع بتشكيل أول حكومة في تاريخ الأردن الحديث في 11 نيسان1921م (الوزارات الأردنية 1921–1999م).

واعتبرت بريطانيا تنصيب حاكم هاشمي على كل من شرق الأردن وفاء بالتزاماتها للشريف حسين، مقابل مشاركته في الحرب ضد الدولة العثمانية إبان الثورة العربية عام 1916م، في العراق فقد تسلم الملك فيصل (الأول) بن حسين بن علي عرش العراق في 23 آب 1921م، وأيد الملك فيصل(الأول) استقلال حكومة شرق الأردن، وكان للانتداب البريطاني على كل من العراق وشرق الأردن دور كبير في تنسيق المصالح بين البلدين، حيث تمكنت بريطانيا من إيجاد اتصال بري بين الدولة العراقية وشرق الأردن من خلال عقد اتفاقية (حداء) بين حكومة شرق الأردن وحكومة نجد في 2 تشرين الثاني 1925م(النوايسه، 1994: 45)، وفي تموز عام 1925م قامت الثورة السورية في جبل الدروز بزعامة سلطان باشا الأطرش، حيث ظهر أول موقف سياسي للأمير عبدالله مخالفاً للموقف العراقي، أما بالنسبة لموقف الأمير عبد الله، فقد كان مزدوجاً إذ أظهر عدم تعاونه مع الثوار السوريين لكونه حاكماً تحت الانتداب البريطاني، ولكنه احتفظ بالاتصالات السرية مع سلطان الأطرش، وعبد الرحمن الشهبندر وغيرهم من أجل دعم الثورة. وقد أصدرت الحكومة الأردنية بلاغاً في 20

أيلول 1925م يمنع عبور الحدود بين الأردن وسورية من غروب الشمس وحتى الفجر (ملكاوي والشناق، 2014: 27).

وفي 1 تشرين الثاني 1926م، قرر المجلس التنفيذي الأردني الموافقة على أن تكون الحدود الأردنية – العراقية خطاً مرسوماً من تقاطع الدائرة (39) شرقاً وموازياً للدائرة (32) شمالاً إلى أقرب نقطة على الحدود بين سوريا والأردن (الماضي وموسى، 1995). وخلال الفترة التاريخية التي تلت رسم الحدود من 1926–1931م وعلى صعيد الزيارات المتبادلة خلال هذه الفترة فإننا نجد أن الملك فيصل (الأول) قد قام بزيارات متعددة إلى شرق الأردن، فقد زار الملك فيصل عمّان ثلاث زيارات رسمية في السنوات 1923م و1925م و1926م، وتناولت هذه الزيارات تنسيق المواقف المشتركة والتشاور في بعض القضايا وقد تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات التي شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية (أبو الشعر، 2010: 54).

وهدف الأمير عبدالله في حينها لأن تكون الإمارة نواة للدولة العربية تحت قيادة الهاشميين، حيث عقد في 27 نيسان 1931م، معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار بين العِراق والأُردن، تم بموجبها اعتراف الدولتين ببعضهما البعض، وأكدت الاتفاقية سعيهما لعقد اتفاقات تتناول الشؤون التجارية والبريدية والجمركية والصحية والإقامة والانتقال وتبادل المجرمين ومراقبة الأمن على الحدود ومنع التعديات، وتم تبادل وثائق إبرام المعاهدة في عمان في 24 تشرين الأول 1931م (دبور، 2000: 87).

بعد وفاة الملك فيصل (الأول) في الثامن من أيلول عام 1933م، تولى ابنه الملك غازي عرش العِراق، بينما نجد أن الأمير عبدالله بن الحسين قد تولى زعامة الأسرة الهاشمية، ومن خلال الزيارات المتعددة التي قام بها الأمير عبدالله بن الحسين في الفترة الواقعة ما بين آب 1933م، وتموز 1935م، حاول الأمير عبدالله أن يوجد نوعاً من التحالف بين العِراق وشرق الأُردن وعمل على توثيق علاقاته مع ابن أخيه ملك العِراق الجديد غازي بن فيصل (الأول)، رغم أن الأخير كان يخالف عمه من حيث نظرته إلى بريطانيا حيث تميزت علاقته معها بالفتور، كما شهدت هذه الفترة إتمام شركة نفط العِراق البريطانية تمديد الأنابيب الناقلة للنفط من آبارها في كركوك إلى حيفا عبر إمارة شرق الأُردن عام 1934 (مفارجة، 2009: 45).

وعلى أثر وفاة الملك غازي في حادث سيارة عام 1939م، عقد البلاط الملكي اجتماعاً للتداول في أمر الوصاية على عرش العِراق وذلك لعدم أهلية الأمير فيصل (الثاني) كونه لا يزال صغيراً في السن، وتم ترشيح كل من الأمير عبدالله والأمير زيد بن الحسين والأمير عبد الإله بن علي خال الملك فيصل الثاني لمنصب الوصي على عرش العِراق، ولكن الأمير عبد الإله هو من حاز على الوصاية على العرش الملكي العِراقي وتم استبعاد الأمير عبدالله والأمير زيد ويعزى ذلك الاستبعاد إلى الدور الذي لعبه نوري السعيد وعدد من ضباط الجيش العِراقي خوفاً من رغبة الأمير عبدالله المحتملة في السيطرة على العِراق (حسان، 2000: 43).

وفي عام 1939م، زار الأمير عبدالله العراق، وعلى أثرها اعتمدت العراق التمثيل الدبلوماسي الأردني (الحضرمي، 2010: 66)، وكان سامح حجازي أول قنصل أردني يصل بغداد في شباط عام 1941م، وحمل رسالة من الأمير عبدالله إلى الأمير عبدالإله الوصي على العرش. فيما وافقت حكومة شرق الأردن على تعيين القنصل العراقي السيد عبد الوهاب درويش في 18 آذار 1940م، وصدرت الإرادة بالموافقة على التعيين في 19 حزيران 1940م، وباشر عمله في 27 آب 1941م (أبو الشعر، 2010: 89).

وفي نيسان من عام 1941م، قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني واستمرت لغاية 2 أيار 1941م، حيث تم الاستيلاء على الحكم، وفرار الوصي على العرش (الأمير عبدالإله) إلى الأردن ، حيث اتخذ الأمير عبدالله موقفاً عدائياً من الانقلاب وطالب بالقضاء عليه، وذلك لأن نجاح الانقلاب في العراق كان يعني نهاية طموحات الأمير في تحقيق مشاريعه الوحدوية الخاصة بسوريا الكبرى والاتحاد مع العراق. ففي رسالة وجهها إلى شعبه في 16 أيار 1941م، ذكر فيها "أن فئة اغتصبت سلطة الحكم في هذا القطر العزيز قد ورغبت في إتباع سياسة خاطئة ترمي إلى تعريض هذا البلد العربي الكريم [العراق] إلى القلاقل والفتن وسلامته واطمئنانه إلى الفوضى والاضطراب. وأن العزم منصرف إلى إعادة الحالة الطبيعية (للعراق)(الموسوي، 2018: 76).

وكـان للمؤسسـة العسكرية الأردنيـة دور فـي مسـاندة المملكـة العراقيـة ضـد هـذه الأحداث السياسية، حيث قام الفيلق العربـي الأردنـي الذي كان يقوده الإنجليزي كلوب باشا قائد الجيش الأردني آنذاك، بالتحرك نحو العراق وهاجم نقطة شرطة طريبيل في أطار خطة مشتركة مع بريطانيا والقضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني، وقد شكلت هـذه المسـاندة الأردنيـة دوراً فعـالاً فـي إعـادة الوصـي إلـى عـرش العـراق (الثبيتـات، 2010: 236)، لكن كان هناك تقاطع في الأهداف بين الإنجليز والملك عبدالله الأول فـالإنجليز كـانوا يريـدون تخلـيص قـواتهم المحاصـرة فـي قاعـدة الحبانيـة. بينمـا الملـك عبدالله كـان يهدف إلـى إعـادة الأمور إلـى نصـابها فـي العراق وعودة الوصـي الشرعي على العراق وهو الأمير عبدالاله، مثلما كان يخشى من تداعيات الانقلاب في العراق الذي ربما يقود إلى تقوية النفوذ الألماني في العراق. ويدلل على صحة هذا التوجه أن الطائرات الألمانية قصفت قوات الفيلق العربي الذي كان مهمته تنظيم مقاومة ضد ثورة رشيد عالي الكيلاني. (الرقاد، 2021: 65).

وتماشـياً مـع توجهـات العـراق والأردن للتعـاون المشـترك، فقد عبـر ممثلـو العـراق وشرق الأردن عن وجهات نظر متشابهه آبان مباحثات الجامعة العربية في القاهرة (1943–1944م) وعملـت الحكومتـان العراقيـة والأردنيـة علـى تنسـيق مواقفهمـا إزاء الجامعة العربية، واتضح ذلك من خلال الزيارات المتبادلة للسنوات (1943–1945م)، التي أسفرت عن صدور تصريح هاشمي مشترك في عمان في تشرين الثاني 1945 ،نص على "التزام العراق وشرق الأردن بمبادىء الثورة العربية ومضاعفة الروابط بين الأقطار العربية جميعاً أنطلاقاً من ميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقاً لمثل العرب العليا" (حمدي،2007: 34). وشهدت الفترة اللاحقة بداية جديدة للعلاقات العِراقية الأُردنية تركزت أُسسها على التفاهم حول المشاريع الوحدوية المشتركة ومنها مشروع سوريا الكبرى الذي طرحه الأمير عبدالله عام 1946م، وكذلك مشروع الهلال الخصيب الذي دعى إليه نوري السعيد (حسان، 2000: 56)

وفي 25 أيار 1946م، أُعلن استقلال الأردن، على أن يكون نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي وعلى رأسه جلالة الملك عبد الله بن الحسين. وبعد نيل الجمهورية العربية السورية استقلالها أيضاً تابعت السياسة الأردنية الخارجية نهجها إزاء الوحدة

السورية، وقد أكد خطاب العرش عند افتتاح البرلمان بتاريخ 11 تشرين الثاني 1946م، الذي يعدُّ بمثابة برنامج عمل للحكومة الرغبة في متابعة المشروع الوحدوي وأصبحت هذه الفكرة مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة الخارجية الأردنية، منذ ذلك الوقت وحتى اغتيال الملك عبد الله بقي مشروع سوريا الكبرى قاعدة أساسية لسياسة الملكة الأردنية الهاشمية تجاه البلاد العربية(خير، 1999: 112).

ةفي 13 أيلول 1946م، وفي أثناء زيارته لبغداد قدم الأُردن مقترحاته حول الاتحاد، غير أن الطرفين اتفقا على تقليص فكرة الاتحاد إلى معاهدة أخوية وتحالف تم توقيعها في 14 نيسان عام 1947م(الثنيات،2010: 67) تضمنت تلك المعاهدة اثنا عشر مادة منها التأكيد على علاقات الأخوة والتحالف، والتعهد بأن لا يقوم أي منهما باتفاق أو تفاهم مع دولة أخرى تكون ضد مصالحهما المشتركة، وأن يحسما جميع الاختلافات بينهما بالطرق الدبلوماسية، وتعهد الجانبان على توحيد الأساليب العسكرية في بلادهما، وان يوكل للممثلين الدبلوماسيين بتمثيل مصالح الدولة الأخرى في البلاد التي ليس لها ممثلون في تلك الدولة (محافظة،2005: 45) وفي هذا الشأن تذكر التقارير البريطانية أن السبب في تقليص الفكرة إلى معاهدة يعود إلى شعور المسؤولين العِراقيين بأن الاتحاد سيحمل العِراق عبئاً فوق أعبائه، فضلا عن خشية القيادة العِراقية آنذاك من طموحات الملك عبدالله وإمكانية سيطرته على الدبلوماسية العِراقية (العبداللات، 1993: 34).

وفي أواخر عام 1949م، حاول الملك عبدالله أن ينقل عبر وزير خارجية العراق توفيق السويدي وجهة نظره إلى الوصي عبدالإله في بغداد لوضع أي مقترحات لضمان مشروع الاتحاد، وأن فيصل الثاني سيكون ولي العهد (الثبيتات، 2010: 89)، فوضع الملك عبدالله أسسا لهذه الوحدة أو الاتحاد في 2 حزيران عام 1950م، وأرسلت إلى الأمير عبدالإله الذي أدخل بدوره بعض التعديلات، لتأتي هذه الأسس مؤكدة على توحيد المصالح الاقتصادية والجمارك والتعاون في المجالات الثقافية والتعليمية، وقد زار الملك عبدالله العراق في أعوام 1947م و1948م و1950م، حيث تكررت زيارته في هذا العام مرتين (أبو الشعر، 2010)، إلا أن إغتيال الملك عبدالله

في 20 تموز عام 1951م، أدى إلى توقف الحوار بصدد المشروع الوحدوي (اللصاصمة، 2007: 67).

على اثر اغتيال الملك عبدالله توج ابنه الامير طلال ملكاً على الأُردن، وأصاب العلاقات العلاقات العراقية الأردنية بعض الفتور خلال فترة حكمه القصيرة وذلك بسبب الزيارة التي قام بها إلى السعودية في 10 تشرين الثاني 1951م، محاولاً تحسين علاقات بلاده مع السعودية الأمر الذي عدته الأسرة الهاشمية في العراق خروجاً عن المألوف في خط السياسة الهاشمية التقليدية تجاه آل سعود (حمدي، 2007: 34)، ولأسباب صحية لم يتمكن الملك طلال من الاستمرار في الحكم فأعفي من منصبه في 11 آب 1952م، ليتولى الحكم ولده الأمير الحسين بن طلال الذي ركز جهوده على تحديث الدولة وتغيير طابعها العشائري والبدوي الى دولة مدنية يسودها حكم ونظام المؤسسات بالاعتماد الكامل سياسياً واقتصادياً على بريطانيا آنذاك(حسن، 2006: 32).

وشكل العام 1953م، متغيراً واضحاً في طبيعة العلاقات بين العراق والأردن، باعتلاء الملكين فيصل الثاني والحسين عرشي العراق والأردن، الأمر الذي دفع بهما إلى تجاوز حالة الشك وعدم الثقة والفتور التي طغت على العلاقات بين البلدين في آبان عهد الملك طلال، وذلك يتضح من خلال طبيعة الزيارات التي تمت بين وفود البلدين، كما بدأ الملك حسين مشواره السياسي باهتمام حكومته بتوثيق العلاقات بالعِراق، وتقويتها إذ قام بزيارة بغداد بعد 57 يوماً من توليه الحكم ولكن هذه الزيارة لم تحقق أهدافها بعد أن رفض طلب أردني برفع التمثيل الدبلوماسي إلى سفارة وأنه لن يكون هناك علاقة مالية خاصة واتفق على أن تكون مساعدة الأُردن بالمشاركة مع الدول العربية(حسان، 2006: 66).

وعلى صعيد استئناف الجهود الوحدوية بين العِراق والأُردن تقدم رئيس وزراء العِراق محمد فاضل الجمالي رئيس وزراء العِراق بمشروع وحدة إلى جامعة الدول العربية وذلك في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1954م، قصد منه بالدرجة الأولى تكوين اتحاد بين العِراق والأُردن يلي ذلك اتحاد مع سوريا، وقد نال هذا المشروع تأييداً من جانب العِراق والأُردن، إلا أن سوريا ومصر والسعودية لم تقبل به وبالتالي لم

يتحقق لهذا المشروع النجاح والتطبيق، وقد سعى نوري السعيد جاهداً لضم الأُردن إلى حلف بغداد عام 1955، فزار الملك حسين بغداد في الرابع من شباط عام 1955م، في محاولة منه لمعرفة حقيقة الحلف التركي العِراقي، كما زار الملك فيصل الثاني عمان في الثامن والعشرين من آذار عام 1955م، للتباحث مع الملك حسين في إمكانية ضم الأُردن لحلف بغداد(الجبور، 2016: 87).

نلاحظ أن الموقف الأُردني المتمثل برفض الانضمام إلى حلف بغداد ربما يعود سببه إلى موجة الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات التي عمته آنذاك، والتي نددت بسياسة الأحلاف والهيمنة الأجنبية، وقد أسفرت المعارضة الشعبية الأردنية عن إسقاط ثلاث وزارات أردنية خلال فترة شهر حتى إنها دفعت الحكومة الرابعة التي شكلها سمير الرفاعي في التاسع من كانون الثاني 1956م، إلى الإعلان بأن الأردن لن ينضم إلى حلف بغداد فهدأت الأوضاع الداخلية في الأردن وقد استمرت العلاقات العراقية الأردنية على سيرتها التقليدية بالتعاون والتقارب خلال الأعوام1955-1956م(حمدي، 2007: 115).

وبعد إنتهاء الأزمة في الأُردن، سارع الملك حسين إلى القيام بزيارة إلى الملك فيصل الثاني في العِراق بتاريخ 22 حزيران 1957م، وكان يرافقه رئيس الوزراء الأُردني إبراهيم هاشم وزير الخارجية سمير الرفاعي وعدد من الوزراء، وعلى إثر الاجتماعات صدر بيان مشترك تضمن عزم البلدين على مقاومة الحركات الهدامة ووجوب عدم التدخل في شؤون أية دولة عربية أخرى ، كما وعد الملك فيصل الثاني بتقديم عون مالي للأردن قُدر بسبعة ملايين دينار إلا إنه تم تأخير الإعلان عن هذا الاتفاق، وذلك للتأكد من نية مصر وسورية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية التضامن العربي(الحسني،1982: 36).

وبعد التقارب الذي شهده البلدين في تلك المرحلة، والتحولات الواضحة للسياسة الخارجية الأُردنية بالتحول نحو العِراق منذ أحداث نيسان عام 1957م، وعلى أثر السياسة التي انتهجتها مصر بالضغط على الأُردن عن طريق الجبهة الأُردنية الداخلية، كما أكد هذا التوجه إعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، إذ حالما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قيام الجمهورية العربية المتحدة في الأول من

شباط عام 1958م، حتى أرسل الملك حسين رسالة إلى الملك فيصل الثاني يدعوه فيها لزيارة عمان للنظر في موضوع الوحدة أو الاتحاد العربي، استجاب الملك فيصل الثاني لدعوة الملك حسين وتوجه إلى عمان على رأس وفد في الحادي عشر من شباط عام 1958م، ومعه عدد من الوزراء، وبعد محادثات سريعة بين الطرفين، توصل الطرفان إلى إعلان الاتحاد الهاشمي بين العِراق والأُردن، وصدر بيان في كل من عمان وبغداد في الرابع عشر من شباط عام 1958م،(محافظة، 1988: 123) أعلن بموجبه رسمياً عن قيام الاتحاد العربي، كما صدر في عمان في اليوم نفسه نص الاتفاق، وسجل نقلة نوعية في شكل العلاقات بين البلدين غير أنه تعرض للانهيار بعد قيام ثورة 14 تموز 1958م، في العِراق وإعلان انتهاء حكم الهاشميين بالعراق بمقتل الملك فيصل الثاني ملك العراق، وانتهاء نظام الحكم الملكي فيه في 14 تموز عام 1958م، وإعلان القيادة العِراقية الجديدة انسحابها من الاتحاد ما دفع القيادة الأُردنية من جانبها إلى قطع كافة أشكال العلاقات مع العِراق، كما نلاحظ نشوء الحاجة إلى تأسيس علاقات دبلوماسية وإقامة مفوضيات لكلا البلدين حسب الأعراف الدولية والدبلوماسية، وهو ما عد مكملاً للعلاقات بين البلدين (اللصاصمة،2007: 127).

2.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ عام 1959م- إلى قيام ثورة 17-30 تموز عام 1968م.

عقب قيام ثورة 14 تموز 1958م، بزعامة عبد الكريم قاسم، وحدوث المجزرة الدموية التي ارتكبت بحق العائلة المالكة، أعلن النظام الأردني مقاومة النظام الجديد في العِراق وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العِراق في 20 تموز 1958م، ونظراً لأن التمثيل الدبلوماسي كان في طريقه إلى التصفية بسبب قيام الاتحاد، وطلب السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري أعتباره لاجئاً سياسياً في الأردن، كما طلب القائم بالأعمال الأردني في العراق بدري الملقي والملحق الثقافي الأردني إبراهيم صلاح والسكرتير الخاص للسفير الأردني في العراق سليم الشاويش اللجوء السياسي في العراق، ومنحوا ذلك في حينها، وقد كلفت الحكومة العراقية السفارة الهندية في عمان

للقيام بأعمال السفارة العراقية، والعمل على إعادة المحتجزين العراقيين هناك، وعاد السفير الأردني في العراق فرحان شبيلات، وفي 16 أيلول أبلغت وزارة الخارجية بتوقف أعمال سفارتها في عمان وقنصليتها في القدس، وتوقفت العلاقات بين البلدين قرابة العامين، على الرغم من وجود محاولات عديدة جرت لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومنها اجتماع السفير العِراقي في بيروت السيد نجيب الصائغ بالسفير الأُردني فيها السيد حميد السراج، واتفاقهما على ضرورة إعادة العلاقات بين البلدين واعتراف الأُردن بالجمهورية العِراقية(الحمداني، 2008: 49)

وقرر الأُردن إعادة علاقاته الدبلوماسية مع العِراق خلال اجتماع الملك حسين مع وزير الخارجية العِراقي آنذاك هاشم جواد أثناء اجتماعات الدورة العادية للأمم المتحدة التي جرت في تشرين الثاني عام 1960م، كما قررت الحكومة العِراقية فتح طرق النقل البرية والجوية وإستئناف الإتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية مع الأُردن، وجرى تبادل السفراء بين البلدين، وعادت العلاقات العِراقية الأُردنية إلى التأزم مرة أخرى، وذلك بسبب موقف الحكومة الأُردنية المؤيد لإستقلال الكويت، بعد أن أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي في 26 حزيران 1961م، بعد ستة أيام من إعلان إستقلال الكويت، إذ طالب بضمها الى العِراق، وبادر العِراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الأُردن في عام 1962م، واستمرت القطيعة بين العِراق والأُردن لغاية حدوث ثورة الثامن من شباط عام 1963م، في العِراق بقيادة عبد السلام عارف، ويلاحظ خلال هذه الفترة أن علاقات العِراق الخارجية إتسمت بالعزله عن المحيط العربي وبرزت خلافات مع أكثر من دولة عربية، وعلى الصعيد السياسي مع الأُردن نجد أن العلاقات أتسمت بعدم الإستقرار على الرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين(حمدي، 2007: 132).

كما شهدت هذه الفترة توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية بين البلدين ومنها التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين في كانون الأول عام 1965م، وشهد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في عام 1964م، مناقشة المخاطر الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية، وساهمت أجواء المؤتمر في نبذ الخلافات بين البلدين، وتصفيتها وكان من مؤشرات ذلك الوقف الفوري لجميع الحملات الإعلامية والحرب الكلامية في

وسائل إعلام البلدين كما إنعكس ذلك التقارب على تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين العراق والأردن، إذ أصدر العراق مرسوماً في 17 آذار من عام 1964م، يقضي بتعيين جاسم محمد إسماعيل سفيراً له في الأردن ليحل محل مكي الجميل السفير السابق، ومن جانبه إستبدل الأردن سفيره السابق في بغداد فواز ماهر وعين محله زهير المفتي(الزهيري،2010: 34).

كما حدث تنافر في العلاقات العراقية الأردنية في عامي (1965-1966م) بسبب القرارين الصادرين عن مؤتمري القمة العربي الأول والثاني بشأن إنشاء قيادة عربية موحدة تكون تحت تصرفها قيادة عربية مشتركة، والقرار الثاني المتمثل بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وعدها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. وتولى عبد الرحمن عارف الحكم في العِراق للفترة (1966 -1968م)، بعد حادثة تدمير طائرة عبد السلام عارف في مدينة البصرة، ويلاحظ أن العلاقات العِراقية الأُردنية أبان عهد الرئيس عبد الرحمن عارف اتسمت بالحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية والإسلامية وخاصة دول الجوار العربي بالأضافة إلى تركيا وإيران، فقام بزيارات لكل من سورية والأُردن والكويت وأنقرة وطهران في مسعي منه لتطوير العلاقات بين العِراق ومحيطه الأقليمي، بلغت أوج نموها وتطورها خلال هذه الفترة خصوصاً في الجانب السياسي وذلك بسبب تصاعد حدة التهديدات الصهيونية للمنطقة العربية، وبعد انضمام الأُردن إلى كل من مصر وسوريا في معاهدة الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة، وانضمام العِراق إلى الدول الثلاث في30 أيار 1967م، كما قررت الحكومة العِراقية إرسال فرقة مؤلفة من أربعة ألوية إلى المملكة الأُردنية بهدف مساعدة القوات الأُردنية والاشتراك معها في عمليات الدفاع ضد الهجوم الإسرائيلي المتوقع (حسان، 2000: 78).

3.3 العلاقات الأردنية العراقية منذ عام 1968- إلى 1980م.

ثورة 17 تموز وضُعت منذ انطلاقتها ضمن دائرة الإستهداف المركزي للقوى المعادية، فأنها جسدت من خلال أهدافها، ما تتوق له الأمة من تحرر وتقدم ووحدة وهي التي ترجمتهم في صيغ عملية برزت نتائجها في وقت قياسي على مستوى

التحولات الداخلية التي وضعت العراق على طريق التقدم في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث إمتدت تلك التحولات لتأخذ بعداً قومياً تحررياً، حيث أن الثورة التي أقامت صرحاً وطنياً، حققت في سنواتها الأولى إنجازات عظيمة(أبو طالب، 1981: 23)، من إقرار قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في شمال العراق، إلى تأميم النفط وإقامة شبكة من البنى التحتية لضرورات الثورة الزراعية والصناعية وإصدار قانون استيعاب الكفاءات العربية ومحو الأمية، والنهوض بالقطاع التعليمي والصحي والخدمي الى مستويات عالمية متطورة. مما جعل منها قاعدة صلبة محصنة من كل أشكال التخريب الداخلي والعدوان الخارجي.(النعيمي، 2010)

العراق كغيره من الدول العربية الأخرى التي كانت مستعمرة من قبل دول غربية عملت على نهب موارده وخيراته وجعلته فاقدا لسيادته، وقبل أن ترحل وتتخلى عن مستعمراتها قررت تسليم السلطة في البلاد لرموز مصنوعة مسبقا في دهاليزها المظلمة ، فبقي الحكام الجدد طوع إرادتها ومخططاتها، غابت عندها البرامج التنموية والتعليمية والصحية، فبقي العراق كغيره من المستعمرات القديمة متخلفا منهكا يعاني شعبه أشد أنواع الظلم والإستعباد والتخلف(حميد، 1977: 34)، ورغم انهيار النظام الملكي الذي نصبه الإستعمار البريطاني وإقامة نظام جمهوري وطني إلا أن التخلف بقي السمة الأساسية للبلاد بسبب عجز تلك النظم عن وضع برامج تنموية تنهض بالبلاد لأسباب عدة ، منها قصور النظر وعدم الجدية والفساد المالي والإداري . وبقيت الأمور على هذه الحال حتى قيام ثورة البعث في تموز 1968م، التي قادها رجال منظمون مقتدرون مخلصون ومستقلون عن مراكز القرار السياسي الخارجي، ومعهم بدأت ورشة جهد إستثنائي غير مسبوقة لبناء عراق جديد في توجهاته وعمله الوطني والقومي، ولم يمض سوى عقد من الزمن حتى بدأت التقارير الدولية، خصوصا تقارير الأمم المتحدة ترد تباعا حاملة أرقاما تدلل على التقدم الذي حققه العراق خلال عقد واحد من الزمن فقط (مجيد، 2011: 54) .

في 1970م، دعى العراق إلى تأسيس جبهة تحرير عربية ودعت العِراقيين والعرب للانضمام إليها بوصفها الفصيل الحقيقي لتحرير فلسطين، فشاب العلاقات العِراقية الأُردنية مزيد من التوتر والحذر والنقد، وفي 19 تموز 1971م، أعلن العراق عن قطع

علاقاته مع الأردن، وطلبت سحب السفير الأردني من العراق، كما أغلقت الحدود والأجواء العراقية بوجه وسائط النقل المتجهة من وإلى الأراضي الأردنية كافة، وفي عام 1973م، شهدت العلاقات العِراقية الأُردنية تطوراً واضحاً، فقد كانت لمشاركة الجيش العِراقي من خلال الفرقة المدرعة الثالثة من جيشه إلى جانب الجيش الأُردني ضد القوات الإسرائيلية على الجبهة السورية أثره الكبير في تطور العلاقات بين البلدين(حمدي، 2007: 114). ونجح العراق في مواجهة التّحدّيات عبر : تأميم عمليّات شركة نفط العراق 1972/6/1م، استثمار الكبريت وطنيّا، إعادة تشغيل المصانع ووضع خطط استثماريّة لبناء القاعدة الصّناعيّة / الزّراعيّة المتطوّرة، فتح الحوار مع الأحزاب السّياسيّة وإعلان الميثاق الوطنيّ، وتشكيل الجبهة الوطنيّة والقوميّة التّقدميّة عام 1973م، التّوصّل لحلّ المسألة الكرديّة من خلال بيان 11 آذار 1970م، ثم قانون الحكم الذّاتيّ 11 آذار 1974م، إن ما تحقق على صعيد الإستقلال السياسي والاقتصادي جاء تطبيقا لدستور 1970م، الذي عد العراق جمهورية ديمقراطيّة شعبية ذات سيادة، هدفه الأساس تحقيق دولة عربية موحدة وإقامة النظام الاشتراكي(عبد، 2007: 89).

ولتحقيق هذه الغايات، عقد "المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك" في 1978م، حيث ركز العراق على العلاقة بين مستقبل العرب والتنمية من خلال إستثمار الأموال النفطية، لأنها تشكّل عنصر قوة، ودعا العرب للتنسيق والتعاون بما يجعل عملية التنمية في خدمة المصلحة العربية العليا والتّكامل الاقتصادي، والابتعاد عن التنافس بين الأقطار العربية في مجال الإنتاج، وخلال مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، 1979م، دعا الرئيس لعقد قمة اقتصادية عربية، متخصصة في الشؤون الاقتصادية وسبل التعاون المثمر، لتعزيز العمل الوحدوي، ولإلغاء مظاهر التمايز الطبقيّ الحادة في الأمة الواحدة بين دول شبعانة إلى حد التخمة، وبين دول فقيرة إلى حد الانسحاق. (قدّم العراق مساعدات وقروضا خلال 1973 – 1981م، للبلاد العربية بقيمة 4.8 مليار دولار، وهذا ما يكون 41.56 % من المعدل السنوي لما قدمته الدول النفطية العربية مجتمعة، كما يبلغ مجموع ما قدمه العراق من 1985 – 1989م، ما مجموعه 7.4 مليار دولار (حسن، 2017: 45).

4.3 العلاقات الأردنية – العراقية إبان الحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988م

لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988م، محصلة للعديد من العداء والتوتر بين الطرفين عبر تاريخ طويل، حيث جاءت هذه الحرب نتيجة لخلاقات عدة منها الصراع والنفوذ والسيطرة على الخليج العربي بعد إنسحاب بريطانيا منه، كذلك مطالبة العراق بإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وهي جزر تابعة للإمارات العربية، حيث أقدمت إيران على احتلالها في 30/تشرين الثاني/1971م، حيث تتبع جزيرتا طنب الكبرى والصغرى لإمارة رأس الخيمة، أما أبو موسى فهي تابعة لإمارة الشارقة، وكان احتلالها بعد أيام من إستقلال الإمارات العربية المتحدة في 2/ كانون الأول/ 1971م، من الحماية البريطانية، وذلك لأهمية هذه الجزر بالنسبة لإيران ، حيث أنها تقع على مدخل الخليج العربي، وأن احتلالها سوف يمكن إيران من السيطرة على مضيق هرمز، بالإضافة إلى الخلاقات حول الأقليات وخصوصاً مشكلة الأكراد، إضافة إلى مطالبة العراق بالإعتراف بسيادته على أرضيه، وأزدهرت العلاقات العِراقية– الأردنية مع إندلاع الحرب العِراقية الإيرانية في أيلول عام 1980م، نتيجةً لدعم الأُردن غير المحدود للعراق، إذ زود الأردن العِراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي، وبالمقابل فإن العِراق دعم الأُردن بطرق عديدة منها خفض أسعار النفط العِراقي المستورد من قبل الأُردن وغيرها من أنواع الدعم، وقد أخذت العلاقات بين الأردن والعراق تخط مساراً جديداً من التعاون والتأزر لبعضهما البعض حيث كانت الحرب سبباً للتقارب ما بين البلدين(Curtis,2000,p40).

لقد كان الأردن أول الدول العربية التي أيدت العراق، حيث وصل الملك حسين إلى بغداد بعد ساعات من إعلان الحرب مُعبراً عن تأيده الكامل للعراق وفتح باب التطوع مع الجيش العراقي، مما دفع إيران إلى قطع العلاقات مع الأردن في 31/كانون الثاني/ 1981م(الخماش، 1999: 362).

كذلك سعى الأردن إلى عقد مؤتمر القمة العربية الحادية عشر للمدة من 25–27/ تشرين الثاني/ 1980م، في عمان، حيث تضمن بيان المؤتمر الختامي تأييد الأردن لحقوق العراق في أرضه ومياهه(خماس، 2011: 39)، وكذلك أوضح أيضاً بأن

العدوان على العراق هو عدوان على الأمة العربية، وأن هذه الحرب فُرضت على العراق وأن العراق يحارب من أجل مستقبل الأمة العربية وإنهاء إستغلالها وكرامتها(أسود، د ت: 96).

وفي إطار ذلك الدعم المطلق للعراق فقد عبر الرئيس السابق صدام حسين عن شكره وتقديره لموقف الأردن المشرف والداعم للعراق في حربه ضد إيران(جريدة الدستور، 1980: 5)، وإستمرت الإتصالات ما بين الطرفين، وقد حث الملك حسين في إتصال هاتفي مع الرئيس العراقي صدام حسين في 8/آذار/ 1984م، على ضرورة إنها الحرب وأعلن عن إستعداده للتوسط من أجل إنهاء الخلاف القائم، كما أنه حذر من أن تطال هذه الحرب الدول العربية كافة، وأكد دعمه للعراق حكومة وشعباً(ياغي، 1980: 7)، وكذلك قام الملك حسين في 26/نيسان/1984م، بزيارة إلى المملكة العربية السعوديةوتم اللقاء مع الملك فهد بن عبدالعزيز، حيث أكد على ضرورة جمع المساعي والجهود لوقوف الدول العربية موقفاً موحداً لنبذ الإنقسام في صفوفها وكذلك وجوب تحمل الدول العربية مسؤولياتها الوطنية والقومية تجاه الأخطار من تداعي إستمرار هذه الحرب والوقوف مع العراق في دفاعه عن أرضه ومياهه(جريدة الدستور، 1984: 4).

وقد قام الملك حسين بزيارات عدة للدول العربية ومنها الكويت حيث عقدت مباحثات بين الطرفين في إجتماع إستمر لمدة (5) ساعات من أجل بحث تطورات المواقف في الخليج العربي، في حال توسع الصراع الإيراني، وقد أسفرت تلك المباحثات عن توصل الطرفين إلى العمل على الوقوف مع العراق جنباً إلى جنب في حربه مع إيران، وأن يتم تقديم الدعم المعنوي والمادي له (جريدة الدستور، 1984: 3).

ولتعزيز الأمن الوطنيّ والقوميّ، جاء إعلان ميثاق الأمن القوميّ، في 1980،، الذي حدّد وسائل تفعيل استراتيجيّة قوميّة شاملة تنظّم العلاقات بين الدّول العربيّة وبين دول الجوار ودول العالم الكبرى والوسيطة. ودعا الإعلان : إلى منع إستخدام القوّة المسلّحة في النّزاعات التي تنشأ بين الدّول العربيّة، ودعا إلى حلّها في إطار العمل العربيّ المشترك وأكّد على أهمّية احترام حقوق السّيادة مع دول الجوار، وعدم اللّجوء

لاستخدام القوّة، ورفض انتشار القواعد العسكريّة والجيوش الأجنبيّة لأنّ في ذلك إخلالا بالحقوق السّياديّة والاستقلال، ويعرّض الأمن القوميّ العربيّ لانتهاكات خطيرة(فليح، 2012: 55)،ومن هذه المنطلقات كان اهتمامه بانشاء مجلس التعاون العربي مع مصر والأردن واليمن، في خطوة عملية لتعزيز التكامل العربي وترسيخ المبادئ الوحدوية(حسن، 2017: 114).

كذلك كان للأردن دور متميز آخر في دعم العراق وذلك من خلال مشاركة الأردن في العديد من المؤتمرات العربية لمساندة العراق، والعمل على إيجاد حل سلمي لوقف الحرب إذ وجه الملك حسين بن طلال خطاباً شاملاً في إفتتاح المؤتمر العربي الثالث غير العادي في الدار البيضاء للمدة من 7-9/ آب/ 1985م، حيث تطرق فيه إلى الحرب العراقية –الإيرانية، وأنهيؤكد على إيجاد حل لوقفها(الخماش، 1999: 119)، حيث أدان الأردن محاولات إيران للتسلح ضمن صفقة الأسلحة الأمريكية المعروفة بأسم(إيران غيت)(فليح، 2012: 213)، كما أن الأردن قد ناشد الأسرة الدولية لوقف الحرب إذ أن إستمرارها يؤثر على مستقبل المنطقة، ومن هنا يؤدي ذلك إلى تدويلها، لذلك على الأسرة الدولية أن تقوم بممارسة نفوذها ومعالجة جذور الأزمة من خلال التعاون لأجل إيقافها(الخماش،1999: 120-121).

وفي المدة الواقعة من 8-11/تشرين الثاني/ 1987م، عُقدت قمة الوفاق والإتفاق في عمان، وهي القمة الطارئة التي عُقدت لمعالجة الأخطار التي تهدد الأمة العربية، وأيضاً بحث التهديدات التي طالت الدول العربية الناجمة عن إستمرار الحرب العراقية-الإيرانية، والتي يبذل الأردن جهوده من أجل التوصل إلى وفاق مابين الدول العربية، وقد كان من جملة الأمور التي خرج بها هذا المؤتمر هي(أبو جبله، 1988: 23):

1- الرفض لإستمرار احتلال إيران للأراضي العراقية والجزر الإماراتية وإدانتها حول ذلك.
2- الوقوف إلى جانب العراق والتعاون معه من أجل العمل على إسترداد حقوقه وأراضيه.
3- أن الدول العربية تأكد على حل جوانب النزاع وفق قرار مجلس الأمن رقم(598) والعمل على دعم كافة السبل من أجل تطبيقه..

ومن هنا فإننا نستنتج مما سبق بأن موقف الأردن كان ثابتاً منذ بدأ الحرب، إذ أيد العراق ووقف إلى جانبه طيلة الحرب التي إستمرت من عام 1980-1988م، حكومتاً وشعباً، وقد إستنكرت ذلك إيران من تصرف الأردن وهو ما نجم عنه أن قطعت إيران علاقاتها مع الأردن، لكن الأردن وقيادته بذل جهداً كبيراً في دعم العراق من جميع النواحي حيث أتاح ميناء العقبة أمام التجارة العراقية، وفتح المجال الجوي الأردني أمام الطائرات العراقية في نقل الإمدادات العسكرية، وقد كانت لمراسلات وزيارات وإتصالات الملك حسين دوراً مهماً للتعبير عن دعمه للعراق حكومة وشعباً للعراق في حربه ضد إيران، إنطلاقاً من إيمان الأردن بوجوب الدفاع عن الحق العربي.

5.3 التعاون الاقتصادي الأردني- العراقي إبان الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1989م

شهدت العلاقات الأردنية العراقية تفاعلات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعيةأبان الحرب العراقية- الإيرانية، حيث برز التعاون السياسي والاقتصادي، وقد كان التعاون الاقتصادي يُعد رابطاً مشتركاً نتيجة الجوار الجغرافي ما بين البلدين، وهو ما له من أثر على العلاقات السياسية؛ حيث يعتبر من المتغيراتالمؤثرة في العلاقات السياسية، وما يظهره البعدالوطني والإقليمي، والذي تمثل في العديد من الاتفاقيات الثنائية التي أُبرمن ما بين البلدين(الكساسبة، 2001: 43)، وكذلك الإستثمارات والقروض والمساعدات، حيث إمتازت المدة من 1980-1988م، بعلاقات ثنائية متينة من خلال مساندة ومساعدة الأردن للعراق حتى وصل ذلك إلى الشراكة الاستثمارية، حيث في مطلع عام 1980م، تلقى الأردن قروضاً من العراق تقدر(189,2) مليون دولار، ومنحة بلغت (58,3) مليون دولار للإنفاق على ميناء العقبة والطريق الرئيسي الممتد من العقبة إلى الحدود العراقية، وقد تأسس على أثر ذلك شركة نقل أردنية- عراقية من أجل نقل البضائع ما بين البلدين، كذلك إزدادت أهمية الأردن بالنسبة للعراق بعد إغلاق مينائي البصرة وأم قصر بسبب الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما جعل العراق تندفع نحو الأردن وخصوصاً الإعتماد على ميناء

العقبة؛ بعد أن تم قطع العلاقات ما بين العراق وسوريا في نيسان 1982م، وقطع النفط العراقي الواصل إلى ميناء طرطوس السوري(السعدون، 2011: 233).

لقد وقعت اتفاقية تعاون اقتصادي وفني بين الحكومة الأردنية والحكومة العراقية في الأول من أيار من عام 1980م، ووقعها عن الجانب الأردني رئيس الوزراء عبدالحميد شرف، وعن الجانب العراق النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان، وقد أكدت هذه الاتفاقية على الروابط الأخوية والقومية بين البلدين والرغبة في تعزيز جوانب التعاون الاقتصادي والفني والثقافي القائم بين البلدين بما ينسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية(القوانين والتشريعات العراقية من 1960-2006، Wiki.dorar.aliraq.net).

كذلك تم عقد اجتماع اللجنة الأردنية الصناعية المنعقدة في عمان في أيلول من عام 1980م، حيث وبناء على ما جاء في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المنعقدبين الحكومتين الأردنية والعراقية من أجل تنفيذ إنشاء شركة صناعية مشتركة بين البلدين حيث ترأس الجانب الأردني محمد صالح الحوراني وكيل وزارة الصناعة والتجارة، وعن الجانب العراقي ترأسه السيد محمد طاهر الحيالي رئيس المؤسسة العامة للصناعات الغذائية(وزارة الصناعة والتجارة،1984: 145-147).

وأيضاً خلال السنوات 1981-1983م، تم عقد العديد من الاجتماعات واللجان الوزارية الخاصة بالعمل والتعاونالاقتصادي مابين الأردن والعراق، وذلك بغية تعزيز التطور في العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية للعمل على تحقيق أفضل مستوى للمصالح المشتركة ما بين البلدين، وبناءاً على ذلك فقد تم عقد اجتماع الدورة الرابعة للجنة الوزارية العراقية الأردنية المشتركة في عمان من 20-26/ تشرين الأول/1983م، وقد ترأس الوفد الأردني وكيل وزارة الصناعة والتجارة محمد صالح الحوراني، وترأس الوفد العراقي عبدالستار فرمان وكيل وزارة النقل والمواصلات، من أجل العمل على نمو العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين(وزارة الصناعة والتجارة،1984: 193-196).

وقد إتسع نطاق التعاون الاقتصادي ما بين الأردن والعراق في العديد من المجالات منها الطاقة والصناعة والزراعة والنفط منذ عام 1980م، حيث تراوحت قيمة واردات العراق من الأردن خلال السنوات من 1980-1981م، (214) مليون دولار، في حين بلغت بين عامي 1981-1982م، حوالي (209) مليون دولار، كذلك إرتفعت نسبة صادرات العراق إلى الأردن ما بين عامي1985-1986م، إلى (173) مليون دولار، و(168) مليون دولار على التوالي(المنذري،1998: 232).

لقد كان للموقف الأردني الداعم للعراق في حربه مع إيران أثر كبير في زيادة حجم واردات الترانزيت عبر ميناء العقبة من(61) ألف طن إلى (6,930) مليون طن سنوياً، كذلك زادت حجم الصادرات العراقية من خلال ميناء العقبة من (8) آلاف طن سنوياً عام 1980م، إلى(3) ملايين طن عام 1988م، وأيضاً زادت حركة المسافرين عبر الميناء بصورة كبيرة جداً، وزادة كذلك قيمة الواردات العراقية علة قيمة الواردات الأردنية، إذ بلغ حجم الشحن إلى العراق حوالي (9,150) مليون طن(محافظه، 2001: 233).

أيضا قرر العراق المساهمة في تمويل مشروع المحطة الحرارية في العقبة ضمن مجال العمل في إطار الخطة التنموية الأردنية للسنوات من 1981-1985م، التي عرضها الأردن على العراق وساهم فيها بمبلغ (10) مليون دولار، كذلك تم تمويل مشروع مياه ومجاري منطقة عمان الكبرى بمبلغ(5) مليون دولار، من قبل صندوق العراق للتنمية الخارجية(وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، 1984: 174).

وقد كان للزيارات والمفاوضات ما بين الأردن والعراق أن أسفرت عن عقد اتفاقيات تجارية ما بين البلدين، من خلال ما قامت به الحكومة العراقية من إتخاذ إجراءاتها القانونية بفتح فروع لها لكل من البنك الصناعي العراقي والبنك الزراعي العراقي في عمان، إذ أبقى الجانبان الأردني والعراقي الباب مفتوحاً في مجال المفاوضات بشأن مسألة الإقراض الزراعي والمساهمة في إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية(حمدي،2007: 147).

لقد أصبح ميناء العقبة الميناء الرئيسي بالنسبة للواردات والصادرات العراقية، كما أنه أصبح واسطة الشحن ما بين العراق ومصر، حيث أن مصر كانت تزود العراق

بالاسلحة المصرية أثناء حربه مع إيران، وقد زاد الإهتمام من قبل العراق ومصر بميناء العقبة، حيث تم إنشاء شركة نقل مشتركة من (الأردن والعراق ومصر) سميت شركة(الجسر العربي)، حيث باشرت عملها في عام 1987م، كذلك تم توسيع شبكة الطرق الداخلية التي تربط ميناء العقبة بالعراق، والعمل على إيجاد سوق رائجة للمنتجات الصناعية والزراعية الأردنية، مما ساهم في إنعاش الميزان التجاري الأردني(محافظه، 2001: 234).

ومما سبق يتضح لنا أهمية العلاقات الاقتصادية ما بين الأردن والعراق في الفترة من عام 1980–1988م، حيث تمثل هذه الحقبة من القرن العشرين بمثابة الحقبة الذهبية في العلاقات بين البلدين التي توجت بالتعاون والتماسك والتأزر من خلال الوقوف إلى جانب العراق في حربه مع إيران، حيث كان الأردن وبالأخص ميناء العقبة البوابة الرئيسية والمتنفس الوحيد لحركة التجارة سواء الصادرة أم الواردة للعراق من دول العالم، ومن هنا فقد وقفت الأردن مساندة للعراق في محنته، كذلك وقف العراق مع الأردن من خلال ضخ النفط بأسعار مخفضة.

بعد إنتهاء الحرب العِراقية الإيرانية وفي خطوة دلَّت على مدى التقارب العِراق الأُردني بشكل خاص، وقع زعماء كل من العِراق والأُردن ومصر واليمن الشمالي في 16 شباط 1989م، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد ، وكان الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لهذا المجلس، إذ نصت الاتفاقية أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل تدريجياً في مجالات الاقتصاد والمال الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة "(ذنون،2013: 76)، ولم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأربع على ما يرام، فقد كان العِراق وحده من بينها يملك موارد كبيرة من مبيعات النفط ولكنه كان يرزح تحت طائلة ديون باهظة، وقدر تعلق الأمر بالأُردن كانت تعاني من شح الموارد وكثرة الديون، وعليه كانت الآمال بأن يؤدي التعاون والتنسيق إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية ما كان حافزاً قوياً دفع القادة الأربعة إلى عقد هذه الاتفاقية (حسان،2000: 76).

6.3 العلاقات الاقتصادية الأردنية – العراقية 1989–1999م

إن النمو الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية أدى إلى بروز جماعة ضغط من رجال الأعمال الأردنيين مؤيدة للعراق يقودها كبار ملاكي مصانع الأدوية، بالإضافة إلى مجموعة من المثقفين والسياسيين الأردنيين، وهو ما إنبثق عنها اللجنة الشعبية الأردنية لمساندة العراق، وهي التي كانت قد تألفت على أثر إندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وهو ما أدى إلى التوافق من حيث التأييد الرسمي والشعبي ووقوفه مع العراق، وكذلك أدى ذلك إلى توسع ما لا يقل عن مئة وستين شركة أردنية لها علاقات تجارية وصناعية مع العراق، وكنتيجة لذلك التأييد فقد كان حوالي ثلاثة أرباع الصناعة الأردنية تعمل من أجل التصدير إلى العراق، وجراء الضغوط التي تعرضت لها العراق نتيجة الحرب العراقية الإيرانية؛ فقد تلكأت الحكومة العراقية في دفع أثمان ما إستوردته من الأردن، حيث بلغتم طالبة الديون الأردنية من الحكومة العراقية نحو 835 مليون دولار في عام 1989م(المجالي، 2006: 65).

وقبل إندلاع أزمة الخليج عام 1990م، تم تحديد حجم التبادل التجاري البيني بحوالي 800 مليون دولار مناصفة لكل منهم 400 مليون دولار، وحصة كل مركز تجاري بمبلغ 80 مليون دولار (وزارة الخارجية الأردنية،www.agreements).

ومما يؤكد على عمق العلاقات التاريخية قيام تأسيس مجلس التعاون العربي بعد إنتهاء الحرب العراقية الأردنية، حيث وقع زعماء كل من الأردن والعراق ومصر واليمن في 16/ شباط/ 1989م، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي، إذ كان الدافع وراء تأسيس هذا المجلس هو الدافع الاقتصادي؛ حيث جاء ذلك في نص الاتفاقية وركيزتها الرئيسية(حسان،2003: 33).

لقد تزايدت أواصر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن وجمهورية العراق بعد احتلال العراق للكويت في عام 1990م، كون الأردن أصبح الرئة الوحيدة التي يتنفس بواستها العراق، حيث خضع العراق للحصار الدولي ولا توجد له بوابة للإتصال بالعالم الخارجي إلا من خلال الأردن، وفي المقابل حصل الأردن على النفط من العراق بأسعار أقل من القيمة السوقية، وقد كان الأردن ملاذاً للعراقيين إذ يتواجد على الأراضي الأردنية أكبر تجمعاً للجالية العراقية على مختلف إنتماءاتهم العرقية والطائفية

والسياسية، حيث شكلت الجالية العراقية تجمعاً لمختلف القوى الحكومية والمعارضة وحتى قوى المقاومة، ولقد سعى الأردن لحل الأزمة داخل البيت العربي دون التدخل الأجنبي، لكنه لم ينجح لكونه هناك من أراد العمل على تأجيج الصراع، ولم يُمنح الملك حسين الفرصة للبحث في الإجتماع مع الرئيس صدام حسين بشأن الإنسحاب من الكويت، إذ بادرت كل من مصر ودول مجلس التعاون وسوريا في شجب الاحتلال وفي ضوء ذلك تعقدت الأمور، فقد تعرض الأردن أثناء أزمة الخليج وبعدها إلى كثير من الضغوطات الدولية، وتفتيش السفن القادمة إلى ميناء العقبة، ووضع مفتشين في ميناء العقبة، وكذلك تعرض الأردن للإتهامات والانتقادات الدولية، وحتى الحصار الاقتصادي الموجه إليه وغير المنصف، والتي بدأت مع بداية الأزمة بتاريخ 2/ آب/1990م، وفي ضوء ذلك رفض الأردن فرض الحصار على العراق عام 1991م، فكان الموقف الشعبي الأردني أن قدم المساعدات المادية والغذائية للشعب العراقي المحاصر من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات بالإضافة إلى المساعدات من قبل الحكومة الأردنية بالعمل على إرسال الكوادر الطبية وتقديم المطاعيم للأطفال العراقيين(ليلى، 1991: 43)، ومن أجل وضع حد للإنتقادات الموجهة للأردن فقد قامت الحكومة الأردنية ببناء ساتر ترابي بإرتفاع مترين وأكثر على الحدود مع العراق للعمل على منع التهريب، مما دعا الحكومة العراقية إلى نقد الأردن وإنتقاد الحكومة الأردنية لأول مرة بصورة علنية، وهو ما جاء من تصريح على لسان طه ياسين رمضان وإتهام الأردن بالمشاركة لفرض عزلة على العراق، حيث في 30/نيسان/1993م، طلب الملك حسين بن طلال من الرئيس صدام حسين التنحي عن الحكم من أجل مصلحة العراق والشعب العراقي، حيث قال" إنني أهتم بشدة بشعب العراق وقد أوضحت بجلاء تام أنني لو كنت عقبة أمام الأردن وتقدمه فإنني لن أفكر مرتين بشأن التنحي فشعب الأردن يجب أن يكون أكثر أهمية، وأن هذا المفهوم لا يؤمن به كثيرون في الشرق الأوسط، المهم فيما يتعلق بالعراق هو الشعب العراقي(حسان، 2003: 151-155).

إبتعدت سياسة الحكومة الأردنية عن التصريحات بشأن العراق والعقوبات المفروضة عليه وعلى شعبه، حيث ذهب الأردن في الإقتراب أكثر فأكثر من الولايات

المتحدة الأمريكية من أجل إتمام عملية السلام، بعدما رأى أن العمق الإستراتيجي له وهو العراق وما حصل له من تدمير للقوات العراقية، والتمزق والتشرذم والتشظي العربي،سواء قبل وبعد عملية السلام، وبعد إبرام معاهدة وادي عربة في 26/تشرين الأول/ 1994م، حيث بدأ العراق يبتعد تدريجياً، وجراء ما كان فقد أصاب الأردن ما أصاب الأردن من حصار اقتصادي، خسر الأردن نتيجته الكثير من المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، وتحمل الأردن أعباء اللاجئين الذين دخلوا إلى الأردن، بالإضافة إلى عودة الكثيرين من العاملين الأردنيين في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهو ما رتب أعباء كثيرة على الأردن، نتج عنها خصخصة الكثير من موارد الأردن الاقتصادية؛كالفوسفات والإسمنت والبوتاس، من أجل العمل على إقامة وإنشاء مستشفيات جديدة، وتوفير فرص عمل لهم، وفي ضوء التقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل وبعد إبرام اتفاقية وادي عربة، قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم للإردن من خلال المساعدات في الجانب الاقتصادي بالإضافة إلى الدعم في الجانب العسكري(محافظة، 2001: 338).

في ظل تخلي الأردن عن العراق في سياسته المتوازنة، جاء لجوء صهر الرئيس العراقي الفريق حسين كامل وشقيقه العقيد صدام كامل مع إبنتا الرئيس العراقي صدام حسين للأردن، وقبول الملك حسين منح حق اللجوء لحسين كامل، وقد سمح له بعقد مؤتمر صحفي في قصره الملكي بتاريخ 12/ آب/ 1995م، حيث أنه أعلن عن أنه سيعمل مع المعارضة العراقية على إحداث تغيير في العراق، لكن وبعد إقامته بضعة أسابيع في الأردن، أدرك الأردن من أن هذا اللجوء السياسي قد سبب لأردن العديد من الأعباء والثقل عليه وأصبح مصدر مضايقة له، حيث أن وجوده في الأردن قد أثار معارضة داخلية للحكومة، وكذلك إستياء شعبي، مثلما أثار نقد الملك حسن بن طلال، للحكم العراقي ودعوته غير المباشرة إلى التنحي، حيث أنه قال أنه حان الوقت للتغيير في العراق، وقد لقي ذلك تذمراً شعبياً جراء ذلك(نوار، 1995: 35).

وفي إطار تحرك السياسة الخارجية الأردنية؛ فقد قامت بإبلاغ السفارة العراقية في عمان بضرورة تخفيض عدد أعضاءها وذلك وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة

للحصانات الدبلوماسية، إذ كان يوجد في السفارة الأردنية في بغداد ثلاثة عشر عضواَ دبلوماسياً(الرشدان، 1995: 654)، وقد أصر السياسة الخارجية الأردنية على تخفيض عدد أعضاء البعثة العراقية من اربعة وعشرون إلى ثمانية عشر عضواً وذلك بتاريخ 25/تشرين الثاني/1995م، حيث جاء هذا الإجراء بعد تسلم رئيس الوزراء عبدالكريم الكباريتي في شباط 1996م، حيث حاول فسخ العلاقات الخاصة مع العراق، فقد سمح لمجموعة من العراقيين المعارضين بفتح مكاتب لهم في عمان، وإستمرت القيادة الأردنية تطالب وتنصح العراقيين بإجراء إصلاح دستوري وديموقراطي في العراق(حسان، 2000: 185)، وقد زاد التوتر في العلاقات الأردنية العراقية مقتل عدد من المواطنين الأردنيين في العراق ومن بينهم طلاب جامعات، وفي ضوء ذلك طالبت الحكومة الأردنية بطرد عدداً من الدبلوماسيين العراقيين ومغادرة السفارة في عمان، حيث صرح رئيس الوزراء الأردني عبدالكريم الكباريتي منتقداً العراق ومنها الحكومة العراقية من أنها تتدخل في مظاهرات الإحتجاج ضد رفع أسعار الخبز في الأردن في آب/ 1996م(جريدة الدستور، 1996/9/4).

على الرغم من توتر العلاقات الأردنية العراقية فقد جاءت زيارة وزير الخارجية العراقي للأردن من أجل بناء علاقات اقتصادية بين البلدين، حيث إجتمع وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف مع رئيس الوزراء عبدالكريم الكباريتي، وذلك بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية، بالإضافة إلى طلب العراق من الأردن المساندة والمساعدة على الساحة الدولية، وفي ضوء ذلك فقد إتفق الجانبان على خطة التحرك على الساحة الدولية للعمل على إلغاء الحصار المفروض على العراق، لكن على أثر رفع أسعار الخبز، وما آل إليه الوضع من إحتجاجات كان على إثرها أن أسقطت حكومة عبدالكريم الكباريتي، وتم تعين عبدالسلام المجالي رئيساً للوزراء بعد إستقالة حكومة الكباريتي، وما أن تسلمت حكومة عبدالسلام المجالي رئاسة الحكومة حتى بدأ الأردن بالتراجع عن مواقفه ضد التباعد مع العراق، حيث إلتقى رئيس الوزراء الأردني بوزير الخارجية العراقي في عمان في 21/ آذار/1997م، وكذلك إلتقى طارق عزيز في 10/ أيار/1997م، مع الملك حسين بن طلال سعياً منه للحيلولة دون ضرب العراق، وقد أعرب العراق عن شكره للجهود وللوساطة الأردنية ومساعيه التي يقوم بها

تجاه مصلحة العراق وشعب العراق لرفع العقوبات والحصار الاقتصادي عن العراق (محافظة،2001: 340).

لكن العلاقات الأردنية العراقية ما لبثت أن عادت إلى التوتر والتصعيد من جديد، وذلك على أثر إعدام العراق لأربعة طلاب أردنيين بتهمة تهريب قطع غيار سيارات، وإحتجاجاً على ذلك إستدعت الحكومة الأردنية القائم بالأعمال الأردني في العراق، وطلبت الحكومة الأردنية تقليص عداد العاملين في السفارة العراقية في الأردن، وقد كان من نتائج إعدام الطلاب بروز ردود أفعال على كافة المستويات الشعبية وإستنكار من قبل مجلس النواب والأعيان لهذا العمل والسلوك الإجرامي، وقد أعلن الملك حسين بن طلال عن إمتعاضه وإستياءه بقوله"دم الأردنيين ليس رخيصاً"، مما دعا العراق إلى تعديل الحكم على الطالب الخامس، ولتخفيف سخط الأردن وغضبه تجاه العراق قامت السلطات العراقية بالإفراج عن (59) سجين أردني وتم إعادتهم إلى الأردن في 21/كانون الثاني/ 1998م، وهو ما دفع برئيس الوزراء بالتصريح ووصف العلاقات الأردنية العراقية بالعلاقات الحمية(محافظة، 2001: 341).

وعندما تعرض العراق إلى مهاجمة عسكرية من قبل الأنجلو أمريكية في تاريخ 17/كانون الأول/1998م، والتي سميت بعملية ثعلب الصحراء، تحرك الأردن في ضوء ذلك بمخاطبة المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ للعمل على إيقاف العملية وإذ أدت هذه العملية إلى إصابة المدنيين والأطفال والبنية التحتية العراقية، وقد قامت الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية في الأردن بإدانة هذا الهجوم على العراق، وقد قرر مجلس النواب الأردني في دورته الطارئة في عمان بتاريخ 27/كانون/1998م، مناقشة العملية والضربة الأنجلو أمريكية على العراق وتطوراتها، وإدانة هذا الهجوم، وتم دعوة الحكومات العربية إلى رفع الحصار عن العراق ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي، حيث أرسل الأردن وفداً برلمانياً عربي للتضامن مع العراق(صحيفة الرأي، 28/كانون الأول/ 1998).

وبرحيل الملك حسين بن طلال في السابع من شباط 1999م، فقد أدى ذلك إلى تقليص حجم التفاهمات السياسية بين البلدين من دون أن يكون هناك تراجع في العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين.

7.3 المساعدات العراقية من عام 2000-2003م واثرها على تطور العلاقات بين البلدين

قام العراق ببيع النفط للأردن من خلال أسعار دون مستوى أسعار السوق العالمي، وذلك بعد إرساء برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة في العراق، حيث كانت الأسعار الدولية في عام 2000م، حوالي 30 دولار للبرميل، وقد حصل الأردن على النفط العراقي بسعر 9,5 دولار للبرميل، بالإضافة إلى أن العراق قد سمح للأردن بأن يؤدي ثمن النفط المدعوم على شكل سلع إستهلاكية، حيث تمكن العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة من تمرير عقود مميزة للأردن، وفي ضوء ذلك مُنحت بعض الشركات الأردنية بصفة أساسية إحتكارات، وبلغت الصادرات إلى العراق 420 مليون دولار عام 2001م، أي ما يقارب ربع صادرات الأردن تقريباً، وقد أصبح هذا النظام بمثابة منحة سنوية فعلية تتراوح ما بين 400 إلى 600 مليون دولار أمريكي سنوياً، حيث أفادت بعض التقديرات أن المكاسب كانت أكبر من ذلك، فقد بلغت ما بين 500 مليون دولار ومليار دولار سنوياً(رايت وبيكر، 2004: 56).

لقد أشارت بيانات وزارة الخارجية الأردنية إلى أن العقود الإجمالية التي تتعلق بمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من مذكرة النفط مقابل الغذاء قد بلغت 3,577 مليار دولار، حيث كان نصيب الشركات الأردنية منها ما نسبته 8,53% وبقيمة 305,3 مليون دولار، وفي ضوء ذلك إحتل الأردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا واستراليا، فقد إستحوذت الشركات الأردنية على النسبة الأعلى في مجال عقود الادوية والتي بلغت قيمة هذه العقود 101,4 مليون دولار من أصل 602,12 مليون دولار هي إجمالي عقود الأدوية، بينما بلغت قيمة العقود الموافق عليها للمواد الغذائية حوالي 2,683 مليار دولار، إستحوذت الشركات الأردنية على المرتبة السادسة بإجمالي عقود بلغت قيمتها186 مليون دولار وبنسبة 6,93% من إجمالي العقود، وقد جاءت الشركات الأردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى؛ حيث بلغت قيمة عقود الشركات الأردنية 17,9 مليون دولار بنسبة 6,2% من إجمالي العقود للمواد الأخرى(حسان، 2000: 208).

لقد شهد عام عام 2000م، إرتفاع في مجال الصادرات الأردنية إلى العراق بواقع 300 مليون دولار، وكذلك في عام 2001م، إلى 450 مليون دولار، فيما تم إلغاء البروتوكول التجاري في عام 2003م، وذلك جراء الحرب على العراق(علاونه، 2006: 138)، ويمكن القول بأنه وجراء عدم الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق فقد أصبح الأردن نقطة إنطلاق للمستثمرين العراقيين، حيث بيانات دائرة الأراضي والمساحة إلى التزايد في أعداد العراقيين الذين إشتروا أراضي وعقارات في الأردن، من 56 مشتري في عام 2000م، إلى 59 مشترياً في عام 2001م، وفي عام 2002م، إلى 125 مشترياً، وفي عام 2003م، إلى 202 مشترياً، أما من حيث قيمة هذه المشتريات فقد إرتفعت من 1,4 مليون دينار عام 2000م، إلى 13,2 مليون دينار في عام 2002م، وإلى حوالي 33 مليون دينار في عام 2003م، وكنسبة مئوية فقد إرتفعت نسبة مشتريات العراقيين من 11,4% من إجمالي مشتريات غير الأردنيين في عام 2003م، إلى 39% عام 2003م، كما حدث زيادة ملحوظة في المساهمة العراقية في رؤوس أموال الشركات الأردنية المسجلة بعد ما جرى في العراق، حيث إرتفعت من 5,8 مليون دينار في عام 2000م، إلى 12 مليون دينار في عام 2001م، ومن ثم إنخفضت بشدة في عام 2002م، لتصل إلى 4,5 مليون دينار، ثم لتعود بعدها إلى الإرتفاع الكبير إلى 11,9 مليون دينار في عام 2003م، إلى 23,9 مليون دينار في عام 2004م، بنسبة زيادة تصل إلى أكثر من 100%(دائرة الأراضي والمساحة،2005).

وإرتفع حجم التبادل التجاري في عام 2000م، حيث رُفع سقف البروتوكول التجاري بين الأردن والعراق إلى 300 مليون دولار، وفي عام 2001م، إتفق البلدين على أن تكون قيمة التبادل التجاري لكل طرف 450 مليون دولار، وذلك بزيادة مقدارها 150 مليون دولار عن بروتوكول عام 2000م، وبموجب البروتوكول تم إستيراد البترول مقابل تصدير البضائع الأردنية إلى العراق، وقد بلغت صادرات النفط العراقي للأردن خلال الفترة من عام 2000- 2003م، على التوالي، ففي عام 2000م، بلغت 90,000 ألف برميل، وفي عام 2001م، بلغت 95,000 ألف برميل، وفي عام 2002م، بلغت 95,000 ألف برميل، ولغاية 19 آذار/ 2003م،

بلغت 107,000 ألف برميل، بمجموع 387,000 ألف برميل خلال تلك الفترة(ذنون، 2007: 148).

لقد شهدت السنوات من 2001–2003م، زيادة ملحوظة في حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق العراقية حيث بلغت أعلى مستوى لها في عام 2002م، بقيمة 311,8 مليون دينار، حيث شكلت ما نسبته 20% من حجم الصادرات الوطنية الأردنية إلى بقية دول العالم، وفي نهاية عام 2003م، بلغت الصادرات الأردنية إلى السوق العراقية 224,000 مليون دينار، بزيادة حوالي 61,6% عن عام 2002م، في حين بلغت المستوردات من العراق حوالي 532,5 مليون دينار في عام 2002م، وفي عام 2003م، بلغت 265,6 مليون دينار(دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2004: 10).

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق، فقد كان يميل لصالح العراق خلال الفترة من 1990–2003م، وذلك يعود بشكل أساسي إلى أن الأردن يعتمد في مستورداته على النفط العراقي الذي يشكل ما نسبته 70% من مستوردات الأردن من العراق، وقد حظي الأردن منذ عام 1991م، على أسعار منافسة لوارداته النفطية من العراق، بالإضافة إلى المنحة النفطية المقدمة إلى الأردن والتي قد تم الإتفاق على قيمتها بشكل سنوي، وهو الأمر الذي ذهب تجاه تخفيف قيمة الإلتزامات المالية اتجاه فاتورة النفط العراقية وخفض العجز الحقيقي للميزان التجاري مع العراق، ما كان له الأثر المباشر في المساهمة في الإستقرار النقدي في الأردن، حيث نجد أن هذا الوضع الخاص الذي حظي به الأردن في تجارته مع العراق؛ إستمر إلى أن بدأت الحرب على العراق واحتلاله في عام 2003م، حيث توقفت المنحة النفطية، وتوقف الإستيراد للنفط من العراق، مما أدى إلى إنخفاض حجم المستوردات والصادرات بشكل كبير بين الأردن والعراق، وأخذ الأردن في الإعتماد على دول عربية مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في العمل على تغطية إحتياجاته النفطية(البنك المركزي الأردني، 2004).

مما تقدم نستطيع القول أن العلاقات الثنائية التي تربط الجانبين العراقي والأردني والمصالح المشتركة بينهما، تُعد عوامل قوة تدفع نحو التقارب والتعاون ونبذ عوامل

الفرقة والضغينة بينهما، وهذا ما أثبتته تجارب الماضي. على الرغم من المنعطفات الكبيرة التي مرت بها تلك العلاقة على مدار العقود الماضية ألا أنها سرعان ما تعود الى مسارها الطبيعي والصحيح. فالأردن، بالرغم من محدودية إمكاناته وقدراته، إلا أنه يتمتع بثقل سياسي مؤثر، نظراً لما يقوم به من أدوار محورية في المنطقة، من خلال مشاركته في حل الكثير من المشكلات التي تثار فيها، عن فضلا أنه يُعد طرفاً رئيساً في مُعظم مُحادثات السلام العربية الإسرائيلية وبالنتيجة فإن هذه المكانة التي يتميز بها الأردن جعلته دولة لها وزنها في أية تغييرات قد تشهدها المنطقة، ومنها التغيير الذي حصل في العراق باحتلاله عام 2003م، وما تبعه من مُستجدات سياسية شهدتها الساحة العراقية بعد تغيير النظام السياسي فيه.

ومن هنا فإن مصلحة الأردن في إستقرار العراق لا يرتبط بالمخاوف التقليدية التي تتعلق بالأمن القومي وإنما بالحراك الداخلي أيضاً، حيث يتعين أن يتجنب الأردن إحتمال الإختلال في الميزان الحساس للقوى السياسية والإجتماعية والاقتصادية في الداخل جراء الأحداث في العراق بعد أن تم احتلاله في عام 2003م، إذ لا شك بأن احتلال العراق له تأثير على منطقة الشرق الأوسط، حيث أن مجموعة الضغط الأمريكية ترغب في إقامة نظام أموال لأمريكا في العراق ليكون قادراً على فتح الأبواب أمام شركات النفط الأجنبية وخاصة الأمريكية للسيطرة على الثروة الإستراتيجية ووضعها تحت نفوذها ومخططاتها وهذا ما حدث بعد غزو واحتلال العراق، ومن هنا فإنه يمكن القول بأن الأهداف الأمريكية في المنطقة هي السيطرة على منابع النفط لإحتوائها على 60% من إحتياطي العالم.

الفصل الرابع

تحليل العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية للفترة 2003-2022م

أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق في عام (2003) في بدايته بتراجع الأنشطة الرسمية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين عموماً، بسبب تردي الحالة الأمنية وعدم وجود مؤسسات رسمية في العراق إبان الاحتلال، وخلال هذه الفترة شهدت ولادة مجلس الحكم الانتقالي العراقي لم تكن العلاقات العراقية الأردنية واضحة، وغالباً ما خضعت العلاقات الاقتصادية للاعتبارات السياسية التي كان يشوبها الحذر في التعامل عدا بعض الاستثناءات المحدودة بسبب موقف الأردن من بعض الأطراف في مجلس الحكم الانتقالي، واستمر الوضع على ما هو عليه لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (خماس، 2011).

ومع التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام (2003)، وتغيير أطراف المعادلة السياسية العراقية، وتولي السلطة من قبل احزاب تحمل فلسفة ورؤى وتوجهات مختلفة تماما فلسفة النظام السابق، حتى لو كانت تلك التوجهات على حساب علاقات العراق العربية المميزة، الاردن تحديدا والتي بنيت قبل الاحتلال، والتي طالما بقيت من وجه نظر البعض، مؤيدة لسياسات النظام العراقي ازاء ابناء شعبه(السعدون، 2011).

هذه التوجهات الجديدة للقيادة العراقية الجديدة أثارت مخاوف الأردن. وتنامى الخوف أكثر عندما تجاهلت الإدارة الأمريكية مخاوف حلفائها أو شركائها في المنطقة ورفضها الاستجابة إلى نصائح قدمت لها من جانبهم، مثل تأجيل الانتخابات التي أجريت في (2005) ،ثم رفض الأخذ بنصائحهم في عدم الاستعجال بإقرار الدستور في ظل استمرار مقاطعة أطراف عراقية كبيرة لها(مجيد، 2011).

ويعتمد الأردن كليا على العراق في استيراد احتياجاته النفطية وبأسعار تفضيلية إضافة إلى منحة نفطية تصل قيمتها إلى حوالي 350 مليون دولار، ويؤمن العراق سوقا لحوالي 21% من الصادرات الأردنية، وكان العراق أهم مصدر لدعم الأردن اقتصاديا وبخاصة في الفترة بين 1980 و1990، وارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية ونشأت مصانع كثيرة في الأردن قائمة كليا على تلبية حاجات السوق العراقية، وصارت مدينة العقبة الأردنية على البحر الأحمر الميناء الرئيسي للواردات العراقية،

وقدم العراق معونات وتسهيلات كبيرة للأردن والأردنيين كالمنح التعليمية والنفط والمعونات المالية المباشرة والأفضلية في الاستيراد. (الجبوري، 2016)

ومرت بالأردن ظروف اقتصادية صعبة بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 بسبب الحصار المفروض على العراق، ولعله المتضرر الثاني من هذا الحصار بعد العراق، ويعاني اليوم بسبب ذلك من ضائقة وركود وبطالة، كما أدى الموقف الرسمي والشعبي المؤيد للعراق إلى خسائر وحصار وضرر كبير بالاقتصاد والعمالة الأردنية والعلاقات الممتازة بدول الخليج قبل عام 1990، ولجأ إلى الأردن مئات الآلاف من الرعايا الأردنيين الذين كانوا يقيمون في الكويت ودول الخليج، وأدت هذه العودة إلى ضغط كبير على البنى التحتية والمرافق الرئيسية والخدمات العامة والأساسية في البلد.(العزاوي، 2015)

1.4 التبادل التجاري:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً اساسياً في العلاقات العراقية–الاردنية، إذ أن هذا العامل بقي المحور الاساس في استقطاب سياسات البلدين نحو الحرص على الاستمرارية والتقدم، في ضوء المصالح السياسية والامنية والجوار الجغرافي، فالأردن وعلى مدى عقود كان يمثل عمقاً ومنفذاً اقتصادياً وتجارياً للعراق تزداد اهميته أكثر فأكثر مع كل حرب او أزمة يمر بها العراق.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العراق عدم استقرار الأوضاع في مدنه الجنوبية نتيجة التظاهرات الشعبية لاسيما مدن البصرة منفذ العراق البحري الوحيد الى العالم، بالإضافة الى الصراع الامريكي–الايراني وتزايد الضغوط الامريكية على العراق لتطبيق العقوبات على ايران وتقليل اعتماده الاقتصادي عليها، جاء هذا التوجه الاقتصادي ليجسد مصلحة متبادلة للبلدين الشقيقين؛ فالعراق يسعى الى ايجاد بدائل اقتصادية في حال اشتداد الضغوط الامريكية عليه لتعويض أي نقص محتمل في وارداته من السلع والطاقة، اما الاردن فإنه يسعى من خلال هذا التوجه الجديد الى تخفيف أزماته الاقتصادية المزمنة وتعويض النقص في احتياجاته من الطاقة، وتخفيف احتقان الشارع الداخلي الذي يشهد هو الآخر تظاهرات ناقمة على الحكومة، نتيجة تردي

الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، تعرض أمن واستقرار المملكة الهاشمية للخطر (كيطان، 2019).

إن مصالح الأردن في العراق ترتكز على أمرين اساسيين، هما: أمن المملكة وضعف اقتصادها من ناحية، والمعادلة الاقليمية المعقدة والتي يلعب فيها الاردن دور الحليف الموثوق به للولايات المتحدة في العراق والحرص في الوقت نفسه على عدم الانزلاق الى مستنقع الصراع الاقليمي والدولي على الساحة العراقية من ناحية اخرى. ولقد تفاقمت مصادر التهديد للأمن القومي الاردني نتيجة تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق عام(2003)، والتي كان أخرها ظهور داعش عام(2014) واحتلاله ثلث مساحة العراق، الامر الذي وضع الاردن امام تهديد أمني خطير، يستدعي من الاردن تعاوناً وتنسيقاً أمنياً وثيقاً مع العراق، فالداخل الاردني معرّض للخطر لاسيما مع وجود تيارات سلفية جهادية في الاردن يزداد خطرها، مع أي نجاح تحققه التنظيمات الارهابية المتشددة في الجوار الجغرافي، وهذا ما تجسد بانخراط أكثر من (900) ارهابي من جنسية اردنية في تنظيم داعش في العراق وسوريا بحسب تقديرات رسمية اردنية.(العلاق، 2017)

إن المصالح الاقتصادية والامنية للبلدين الجارين الشقيقين، والحاجة المتبادلة لكل منهما للآخر في هذه المرحلة الصعبة، تدفع الى المزيد من توسيع مجالات التعاون والتنسيق الثنائي وتعميق الروابط الاقتصادية والامنية، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تعزيز العلاقات السياسية بينهما وتقريب الرؤى والمواقف بشأن العديد من القضايا الاقليمية والدولية التي تسببت في السنوات السابقة بفتور العلاقات الثنائية بين العراق والاردن وتوتيرها في بعض الاحيان، الامر الذي يعود بالنفع الى مصالح البلدين. وفي مجال السياحة اشارت بيانات وزارة السياحة والآثار الأردنية عام(2012) الى إنّ عدد الزوار العراقيين إلى الأردن بلغ نحو(364)ألف زائر، وبلغت حصيلة الدخل السياحي المتأتي منهم نحو(273) مليون دينار(رهبان، 2013).

واحتفظ الاردن بعلاقات اقتصادية قوية مع العراق وتحول جانب كبير من العلاقة التجارية العراقية–الأردنية إلى القطاع الخاص الأردني، ونشط سوق العقارات نتيجة هجرة عدد كبير من العراقيين حيث توسعت الكثير من المشروعات التجارية الأردنية نحو العراق،

وحتى سوق السيارات المستعملة حقق طفرة كبيرة منذ الحرب، حيث أن القواعد المرنة المتبعة في الاردن فيما يتعلق بالصفقات المالية أدت إلى زيادة الأرصدة العراقية في القطاع المصرفي المتنامي في الأردن(عبد الله، 2017).

وبالرغم من تحسن العلاقات التجارية بين العراق والاردن مع مطمع عام (2010) وما بعدها واتفاق البلدين عام (2013) على مد خطي انابيب نفط وغاز بطول (1700) كم يربط حقول البصرة بميناء العقبة الاردني الا ان ذلك لم يتحقق حينها بسبب سقوط محافظة الانبار بيد تنظيم داعش الارهابي، وهو ما انعكس سلبا على مجمل عمليات التبادل التجاري بين البلدين لسنوات عدة، اذ انخفضت عمليات التبادل التجاري بين العراق والاردن بشكل مضطرد، فبعد ان بلغت نحو (1.3) مليار دولار عام (2013) ،انخفضت الى نحو (1.2)مليار دولار عام (2014) ،ثم الى (749)مليون دولار عام (2015) ،والى (497)مليون دولار عام (2016) ،ثم ارتفعت قليلا الى (541) مليون دولار عام (2017) ،لتعود وتنخفض الى (400)مليون دولار عام 2018 ،والسبب في الانخفاض المستمر هو لأغلاق المنفذ الوحيد بين البلدين (طريبيل–الكرامة)، بسبب سيطرة عصابات داعش عليه، وهو ما تسبب بخسائر كبيرة للبلدين(عبدالكاظم، 2020).

2.4 تحليل الهيكل السلعي الصادرات العراقية للأردن للأعوام 2003 –2021:

ولتحليل هيكل التجارة الخارجية دوراً في الكشف عن طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة وواقع علاقاته التجارية لان بنية كل من الصادرات والواردات تعكس نوعية النشاط الاقتصادي القائم.

ولدراسة هيكل التجارة الخارجية فقد تم تقسيمها الى سلع استهلاكية غذائية ومشروبات، سلع استهلاكية غير غذائية، مواد خام، وسلع رأسمالية. فالسلع الاستهلاكية (الغذائية وغير الغذائية) هي "السلع والخدمات المتجهة إلى المستهلك، حيث تُشبع الحاجات الانسانية بصفة مباشرة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تُجرى عليها كالخبز والملابس. وأما السلع الرأسمالية (الإنتاجية) فهي سلع تقوم بشرائها المنشآت وتوجها إلى المشروعات الصناعية للمساعدة في الانتاج أو لتكون مدخرات في عملية الانتاج وبمعنى آخر أنها ال تقدم للمستهلك النهائي.

ومن ثم فلا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة؛ ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الارض والآلات والمواد الأولية(رهبان، 2013)، اما سلع المواد الخام (الأولية) الصناعية غير الغذائية، والتي تتكون من العديد من السلع وأهمها الجلود، والصوف، والتبن والتبوغ، والاسمدة، والمنتجات البلاستيكية، والسليلوزية، والمصنوعات من حجر الجبس والمنتجات، واللدائن الصناعية، وبعض المنتجات الكيمياوية وغيرها من المواد(مجيد، 2011).

ويعكس الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية مستوى التطور الاقتصادي الذي بلغه البلد وذلك من خلال معرفة مركز ثقل السلع التي يتكون منها،

جدول رقم (1)

حجم الصادرات العراقية للأردن خلال الأعوام 2003-2021

السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الراسمالية
2003	4.3	6.9	0	0
2004	0.6	1.0	1.6	0
2005	10.9	32.8	4.1	0
2006	4.5	8.28	2.0	0
2007	1233.3	59679.6	27.9	0
2008	1040.9	53307.8	0	0
2009	7545.7	20185.7	22.5	0
2010	9987.6	45715.1	27.8	0
2011	9987.4	50368.4	30.3	0
2012	12192.3	87268.3	0	0
2013	10086.4	90202.0	0	0
2014	1453.2	14388.5	57.6	0
2015	1130.0	5437.1	27.8	0
2016	1096.1	3581.5	51.2	0
2017	1056.2	41479.1	63.9	0
2018	1521.0	49671.2	72.6	0
2019	16891	50987.8	71.9	0
2020	1193.1	39741.1	48.6	0
2021	1438.9	51963.7	69.8	0

يلاحظ من الجدول (1) قيم الصادرات العراقية للأردن كانت تسجل قيم منخفضة جداً بل انها كانت تختفي في العديد من السنوات، فقد سجلت في صادرات السلع الغذائية والمشروبات فأقل قيمة سجلت سنة 2004م وبلغت (0.6) مليون، أما أعلى قيمة فكانت عام (2019) وبلغت(16891)، وابرز السلع الغذائية المصدرة هي التمور الرطبة، والمجففة، ودبس التمر غير المخمر، وبعض السكريات والفواكه.

اما الصادرات العراقية من المواد الخام بلغت أوطأ قيمة لها سنة (2004) وبلغت (1.0) مليون دينار، بينما اعلى قيمة سجلت سنة (2013) وبلغت (90202.0) مليون دينار وابرز المواد لخام المصدرة كانت جلود الحيوانات والاصواف، ومواد علفية، وبعض المستحضرات الكيميائية.

اما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فقد سجلت أوطأ قيمة لها سنة (2004) وبلغت (1.6) مليون دينار اما اعلى قيمة سجلت سنة (2018) وبلغت (72.6) مليون دينار وتضمنت السجاد اليدوي، والانسجة القطنية، والشمع، والفلين، وبعض المستحضرات الكيمياوية.

هيكل الواردات العراقية من الأردن للأعوام 2003-2021

جدول رقم (2)

حجم الصادرات الأردنية للعراق خلال الأعوام 2003-2021

السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الراسمالية
2003	0	0	2.1	0
2004	18.6	4.8	20.2	0
2005	4015.6	1043.3	37157.2	0
2006	5897.1	9566.8	250313.1	224.2
2007	27121.4	6652.7	46224.5	0
2008	49789.9	15387.9	85234.9	988.6
2009	50512.6	34733.3	87388.4	549.8
2010	66543.2	45431.4	116375.6	654.6
2011	130721.8	129285.2	309105.2	3780.5
2012	125978.2	52876.8	132432.2	2991.5
2013	142311.9	78908.7	178797.9	3312.9
2014	157311.9	97666.9	230914.6	43044.9

السنوات	السلع الغذائية والمشروبات	المواد الخام	السلع الاستهلاكية غير الغذائية	السلع الراسمالية
		السلع		
2015	169541.0	78871.0	136332.1	32112.2
2016	171651.9	83692.8	259761.2	35661.4
2017	173879.4	85954.1	278767.1	38782.6
2018	175771.3	86781.9	288545.6	391328.1
2019	189748.6	91978.9	311687.4	415269.2
2020	64591.7	49361.6	41324.1	874.6
2021	177951.6	80971.2	227131.6	308816.2

يتبين من الجدول (2) ان هيكل الواردات العراقية من الاردن والمتمثل بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية احتل مكان الصدارة طوال مدة الدراسة حيث بلغت أدني قيمة له سنة (2003) وبلغت (2.1) مليون دينار ثم سرعان اخذت تسجل قيم مرتفعة حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة (2019) وبلغت (311687.4) مليون دينار بالملابس والاحذية والمساحيق والعطور.

أما الواردات العراقية السلع الغذائية والمشروبات فأقل قيمة سجلت سنة 2004م وبلغت (18.6) مليون، أما أعلى قيمة فكانت عام (2019) وبلغت(189748.6)، وأبرز السلع الغذائية الواردة كافة السلع الغذائية من الدقيق واللحوم بأنواعها، والحبوب، والفواكه، والالبان، والحلويات، والمشروبات الغازية.

ما المواد الخام فهي الاخرى سجلت قيم مرتفعة تراوحت ما بين (4.8) مليون دينار سنة (2004) وهي اقل قيمة وبين (129285.2) مليون دينار سنة (2011) وتمثلت أبرز المواد الخام احجار الرخام، والمواد الكلسية، والاخشاب، والاسمنت وحديد التسليح وغيرها،

ما السلع الرأسمالية فقد سجلت حضورها في العديد من سنوات الدراسة وبقيم متباينة تراوحت اقل قيمة (224.2) مليون دينار سنة (2006) وبين (415269.2) مليون دينار كأعلى قيمة سنة (2019) وقد تمثلت بالسيارات والشاحنات والباصات وقطع غيارها.

3.4 العجز في الميزان التجاري العراقي الأردني للأعوام 2003 -2021:

يعد التوسع السريع في حركة التجارة، أحد أشكل التكامل الاقتصادي، الناتج عن قدرة الدول على اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، وذلك بإقامة علاقات اقتصادية بينها وبين الدول الأخرى

كما يُعد الميزان التجاري بأنه الفرق بين مقدار الصادرات والواردات لدولة معينة في فترة زمنية معينة، وكذلك يُعتبر الميزان التجاري بأنه عنصر من عناصر ميزان المدفوعات؛ حيث يُعتبر ميزان المدفوعات بأنه وحدة اقتصادية كبيرة وشاملة تحتوي على الميزان التجاري. وعادةً ما يرتبط الميزان التجاري بوحدة العملة الخاصة بالدولة(السواعي، والعزام، 20215)

ويُعد الميزان التجاري من ابرز المؤشرات الاقتصادية، وأحد ابرز الارقام المهمة في أي اقتصاد، ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، والذي يتعلق بالبضائع أو الاشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة، يتألف الميزان التجاري من الصادرات والاستيرادات المنظورة وتظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن من الميزان والاستيرادات في الجانب المدين(اياد، 2017).

ويبدو الميزان التجاري في حالة العجز عندما يصبح حجم او قيم الصادرات في الدولة اقل من حجم الواردات او لا يغطي حجم الواردات، وبالتالي فهو مؤشر على ضعف تنافسية البلد امام المنتجات الاجنبية وهو ما يؤدي الى استنزاف احتياطي الدولة من النقد الاجنبي، بينما يصبح الميزان التجاري في صالح الدولة إذا كان هناك فائض تجاري اي زيادة صادرات البلد عن وارداته.

جدول رقم (3)

الميزان التجاري للتجارة الغير نفطية بين العراق والأردن للأعوام 2003 -2021

السنوات	قيم الصادرات	قيم الواردات	الميزان التجاري
2003	11.20	2.10	9.10
2004	3.20	43.60	-40.40
2005	47.80	42216.10	-42168.30
2006	14.78	266001.20	-265986.42
2007	60940.80	79998.60	-19057.80
2008	54348.70	151401.30	-97052.60
2009	27753.90	173184.10	-145430.20

-173274.30	229004.80	55730.50	2010
-512506.60	572892.70	60386.10	2011
-214818.10	314278.70	99460.60	2012
-303043.00	403331.40	100288.40	2013
-513039.00	528938.30	15899.30	2014
-410261.40	416856.30	6594.90	2015
-546038.50	550767.30	4728.80	2016
-534784.00	577383.20	42599.20	2017
-891162.10	942426.90	51264.80	2018
-940733.40	1008684.10	67950.70	2019
-115169.20	156152.00	40982.80	2020
-741398.20	794870.60	53472.40	2021

استنادا لمعطيات الجدول (3) التي شهدتها قيم كل من الصادرات والواردات يتضح ان الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز دائم مع الأردن طوال مدة الدراسة باستثناء سنة (2003) ما عدا ذلك ومن خلال تحليل معطيات الجدول يتضح ان العجز في الميزان التجاري قد تزايد بل وتضاعف باستمرار نتيجة اتساع الفجوة بين الاستيرادات والصادرات وكون الصادرات ادنى من الاستيرادات بالنسبة للعراق إذ سجل عجز مقداره (-40.4) مليون دينار عام (2004) ثم سرعان ما اخذ يتضاعف حتى بلغ العجز عام (2019) (940733.40-) مليون دينار واستمر بالتذبذب حتى تضاعف بشكل واضح سنة 2018 حيث بلغ مقدار العجز (891162.10-) مليون دينار. وعام (2021) بلغ (741398.20-)مليون دينار.

واسباب تضخم الواردات العراقية يعود لعدم كفاية الانتاج المحلي خصوصاً الصناعي لسد العجز في السوق المحلية، وزيادة الطلب على السلع المستوردة لغرض الاستهلاك المحلي، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية نتيجة الاهمال الذي لحق القطاع الزراعي وعدم وجود سياسة تنموية الغرض منها رفد القطاع الزراعي وتشجيع المنتوج الوطني. اما تعثر الصادرات فأسبابه تعثر الصناعة في العراق فقد ادت الاوضاع التي مر بها العراق الى تعطل اكثر من (6000) معمل وشركة وبالتالي انعكس على حجم الصادرات العراقية .وتردي الصادرات العراقية والتي اقتصرت بشكل اساسي على المواد الخام التي لا تحتاج الى مهارة كبيرة لتهيئتها، والانهيار الذي لحق بالقطاع الزراعي وخاصة النباتي، وبالتالي اهملت مساحات كبير

من الاراضي الزراعية، لعدم دعم الحكومة وعدم حماية المنتوج المحلي نتيجة انفتاح باب الاستيراد بشكل واسع على مختلف المنتجات الزراعية.

4.4 الاستثمارات العراقية في الأردن:

إن الاستثمارات تستحوذ على اهتمام الدول المضيفة وخاصة الفقيرة منها؛ لانها تساعد على تدفق رؤوس الاموال الخارجية الى اسواقها وتعمل على تغطية نقص التمويل لديها، وتقوم بتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق، وزيادة الصادرات وتدعم ميزان المدفوعات وتعمل على ادخال تكنولوجيا وتقنيات واساليب انتاج وادارة حديثة، وتنمية الصادرات للدولة المضيفة (قدومي، 2016).

وفي ظل النشاط الكبير للعلاقات الاقتصادية الدولية، وزيادة حدة التنافس الاقتصادي بين دول العالم، ظهرت تغيرات جذرية في المفاهيم والسياسات الاستثمارية؛ فبعد ان كانت الاستثمارات الاجنبية تمثل عاملاً من عوامل الشك ومصدراً من مصادر القلق لدى الدول النامية، أصبحت الآن ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذابها. فتحولت السياسات الاقتصادية في الدول النامية من مهمة تمويل العجز المزمن في موازناتها الى مهمة توفير الظروف الاستثمارية الملائمة، الامر الذي يتطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الاجنبية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية بعد توفير كافة التسهيلات والحوافز الممكنة لهذه الاستثمارات.

أن السياسة التي تتبناها العديد من الدول الآخذة في النمو والحريصة على اجتذاب الاستثمارات للمساهمة في تنميتها الاقتصادية، والرغبة في الوقت نفسه في الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها القومي، فأحتفظت بالقطاعات الحيوية المؤثرة في حياتها الاقتصادية. ويرى اصحاب هذا الاتجاه ضرورة عدم التمادي في رفض تلك الاستثمارات لما ينطوي ذلك على اثار سلبية على البلدان المضيفة ومنها النامية التي هي في اشد الحاجة الى مثل هذا التدفق في رؤوس الاموال الأجنبية ، وضياع فرصة الاستفادة، ما يرافق تلك الاستثمارات من انسياب في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والكفاءات الادارية والتنظيمية والتسويقية بين البلدان المختلفة ، ومن جهة أخرى لا يذهب هذا الاتجاه بعيدا في التفاؤل والاعتقاد ان تلك الاستثمارات ستمثل الدواء الشافي لكل ما

تعانيه البلدان النامية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية (ملاوي، نواصرة، 2020).

وأدى الاستثمار دوراً هاماً في دعم النمو الاقتصادي في دول العالم النامي، حيث نشطت حركة الاستثمار خصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والذي يعود إلى عدة عوامل منها: زيادة الاتجاه لاقتصاديات السوق وتحرير نظم التجارة والاستثمار(خضر، 2014)، كما أسهم اندماج الشركات بشكل كبير في ظهور كيانات اقتصادية خاصة متعددة الجنسيات أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات عبر الحدود (تقرير الاستثمار العالمي،2008)، فبالرغم من وصول الاستثمار عام 2000 إلى مستويات قياسية وكذلك الأمر بالنسبة إلى عمليات الدمج بين الشركات إلا أن التدفق وعمليات الدمج بين الشركات ارتفعت عام 2007 بمقدار يتجاوز 21% عما كان عليه الحال في عام 2000 ليصل إلى مستوى قياسي بلغت فيه صفقات الدمج بين الشركات حوالي 1.4 ترليون دولار وبتدفق استثماري بلغ 1.97 ترليون دولار (تقرير الاستثمار العالمي،2008) كما أن الصناديق السيادية أسهمت بشكل عام في تعزيز الاستثمار، فبالرغم من أن ظهور الصناديق السيادية بدأ في الخمسينات من القرن العشرين إلى أن نشاطها أخذ بالتأثير على تدفق الاستثمار عبر الدول خلال العشرين سنة الأخيرة فهذه الصناديق أخذت بالاستفادة من التراكم السريع للاحتياطيات في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة الأصول التي تديرها حوالي 5 تريليونات دولار في العام 2007 (تقرير الاستثمار العالمي،2008).

في بلد كالأردن والذي يصنف على أنه من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض والذي يقل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 3000 دولار في السنة فإن تدفق الاستثمار سوف يعمل على تغطية فجوة الموارد التي يعاني منها، كما أنه سوف يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وتسريع أنجاز بعض المشاريع ذات رأس المال الكبير، والتي يعجز عن تمويلها رأس المال المحلي كما أن الحكومة قد تتردد في تنفيذها خصوصاً أنها تعاني منذ مدة طويلة من عجز مزمن في موازناتها على مر الزمن (مشعل وأبو ليلى، 2017).

يعاني الأردن من فجوة الاستثمار "فجوة التمويل" حيث تقود هذه المشكلة في حال تفاقمها إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ عمليات التنمية. وهو الأمر الذي عاني منه الأردن بشكل مزمن، ولذلك كان لزاماً على صانع القرار بالعمل على تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار في الأردن وتوفير البيئة المناسبة له.

وعدا عن أن الاستثمار لا يمد الاقتصاد فقط برؤوس الأموال التي يحتاجها وإنما يعمل على توفير التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج حيث أن الخبراء الاقتصاديين ينسبون أكبر من 45% من تزايد نمو الدخل في الدول المتقدمة يعود في الأساس إلى الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة في التصنيع (مهدي، 2019). كما أنه يعمل على توفير إدارة ذات فاعليه، فهو يميل إلى أن يكون أكثر استقراراً من الاستثمارات في الأسواق المالية والتي تخضع كثيراً إلى المضاربات والتي تعد أكثر سيولة من الاستثمار في القطاع الحقيقي حيث يسهل خروج هذه الأموال بشكل سريع في حال وقوع الأزمات مما ينعكس بشكل سلبي على وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية له(مشعل وأبو ليلى، 2017).

وبما أن الأردن يعاني حالياً من معدلات بطالة مرتفعة، كما يتوقع أن يزداد عرض العمالة في المستقبل بصورة كبيرة في ظل معدلات النمو السكاني الحالية ودخول العمال الجدد إلى سوق العمل، فإن معدلات أعلى للنمو الاقتصادي تصبح ضرورية لاستيعاب هؤلاء العمال، والمحافظة على مستوى معيشة السكان بل وتحسينها أيضًا. وهذا يعني أن الأردن يواجه تحدياً يستلزم زيادة التراكم الرأسمالي بالقدر اللازم، سيما انه يواجه الفجوة المحلية بين الادخار والاستثمار، وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار نحوه يمكن أن تدعم الاستثمار المحلي غير الكافي (شحاته، والحلالمه، 2022).

استخدمت معظم الدراسات حسب علم الباحث متغير التدفقات الواردة للاستثمار للدولة فيما لم تناقش هذه الدراسات صافي التدفقات الواردة بمعنى أنها لم تدرس حجم الارباح أو الاستثمارات التي تنهي عملها في دولة ما، ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تدرس بالاستناد إلى البيانات المتوفرة حجم صافي تدفقات الاستثمار العراقي في الأردن.

ويعرف صافي تدفقات الاستثمار على أنه: تسجيل تدفقات الاستثمار خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون عاماً (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق الملكية، مطروحاً منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة) وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار الواردة إلى دولة ما سالباً خلال بعض السنوات (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2020).

أن من أبرز مزايا الاستثمار في الأردن هو الموقع المتميز والبيئة السياسية المستقرة والاعتماد على الاقتصاد الحر والسياسات الاقتصادية القائمة على قيادة القطاع الخاص وتحرير التجارة، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوفر حزمة من الحوافز، والإعفاءات لتشجيع الاستثمار، إذ تعفى المشاريع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع (25%) أو (50%) أو (75%) كما قد تصل الإعفاءات إلى (100%) للموجودات الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية ولمدة عشرة سنوات.

المستثمر العراقي يشكل ذخراً للاقتصاد الاردني وعامل جذب للاستثمارات العربية والاجنبية، وان المستثمر العراقي يعتبر مثالاً يحتذى به للمستثمر غير الاردني للنجاح الذي حققه في ظل مختلف التحديات والظروف، وان عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان بلغ(2000) مستثمر ويملكون (96) مليون ورقة مالية، كما قدرت قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمان بنحو (295) مليون دينار اردني.

يلاحظ من الجدول أعلاه تركز الأستثمارات العراقية في مجال الصناعة بشكل واضح في حين نجد أن المجالات الأخرى لا تشكل حضوراً ملحوظاً لدى المستثمر العراقي لما يوفره مجال الصناعة من أرباح تفوق باقي المجالات الأخرى، كما ان هنالك نحو (200) مصنع في المناطق الحرة الاردنية تعود ملكية (70%) منيا لمستثمرين عراقيين تقدر صادراتها بنحو (600) مليون دولار سنويا تعتمد بشكل رئيس على تصدير منتجاتها الى السوق العراقية.

أدت نتائج الاحتلال الامريكي للعراق وما رافقه من انفلات امني وعدم استقرار فضلاً عن الفساد المالي الى خروج الكثير من رؤوس الاموال العراقية الى الاردن

لغرض الاقامة والاستثمار كونها بلد مستقر ويوفر حزمة من الحوافز والاعفاءات الضريبية التي تشجع على الاستثمار، اذ تشير البيانات والارقام الى ان وجود العراقيين في الاردن قد اسهم بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية وادى الى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، اذ تشير الارقام الى ان الاستثمارات العراقية قد تضاعفت (20) ضعفا للمدة ما بين عامي (2004–2006) كما تصدر العراقيون قائمة المستثمرين في الشركات الاردنية المسجلة في دائرة مراقبة الشركات لأعوام عدة (عبدالكاظم، 2020).

وأدى الحضور الكبير للعراقيين في الأردن إلى زيادة ضغوط التضخم في سوق العقار فالميزات التي يتمتع بها الأردن التي سبق أن أشرنا إليها، شجعت الكثير من العراقيين وغيرهم، ممن يطمح إلى الاستفادة من الفرص الموجودة في العراق على القدوم إلى الأردن وشراء العقارات فيه لأغراض سكنى عائلاتهم بينما يقومون بإدارة إعمالهم في العراق، كما ساهم في رفع الطلب على المكاتب وتحفيز قطاع البناء الأردني.وتشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة الأردنية، أن العراقيين يستحوذون على اكثر من (50) من قيمة المشتريات العقارية فقد تزايدت أعداد العراقيين الذين أشتروا أراضي في الأردن من (202) مشترياً عام (2003) إلى (1400) مشترياً عام (2009)، وإلى (864) مشترياً في عام (11)، وإلى (917) مشترياً في عام (2017)، و(465) في عام (2021).

5.4 حجم صافي تدفقات الاستثمار العراقي في الأردن مقارنة مع العالم

لإعطاء صورة أفضل عن تحرك الاستثمار العراقي في الأردن فقد تم مقارنته مع عدة مستويات، على المستوى العالمي وعلى المستوى الدول النامية وأخيراً مقارنة مع مستواه لدى الدول العربية الأخرى. فقد بلغ متوسط صافي تدفقات الاستثمار الوارد للأردن كنسبة من مستواها العالمي للفترة ما بين عامي 2003 – 2012 كما يظهر في الجدول رقم (4) فقد ارتفعت نسبة مقارنة مع الدول العربية لتصل إلى 13% تقريباً إلا أنه لا يمكن اعتبار هذه النسبة كمؤشر على التحسن لعدة أسباب من اهمها أن

معظم الدول العربية لم تهتم كثيراً لجذب الاستثمار لعدة أسباب تشترك هي ومجمل الدول النامية فيها من ضمنها التخوف من السيطرة الأجنبية على اقتصاداتها المحلية.

الجدول رقم (4)

صافي تدفق الاستثمار العراقي للفترة 2003 – 2012 (نسب مختاره)

السنة	كنسبة من صافي التدفق العالمي	كنسبة من صافي التدفق للدول النامية	كنسبة من صافي التدفق للدول العربية
2003	0.03%	0.14%	1.0%
2004	0.03%	0.18%	124.8%
2005	0.01%	0.08%	1.4%
2006	0.001%	0.004%	0.1%
2007	0.02%	0.11%	2.9%
2008	0.01%	0.03%	0.5%
2009	0.02%	0.08%	1.1%
2010	0.02%	0.04%	0.9%
2011	0.001%	0.003%	0.1%
2012	0.004%	0.01%	0.5%
المتوسط	0.01%	0.05%	13.02%

النسب من إعداد الباحثة

يظهر الجدول رقم (4) أن متوسط نسبة صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية في الأردن كنسبة مع مستواها العالمي قد تحسنت للفترة ما بين عامي 2013 – 2022 لتصل إلى 0.07% من المتوسط العالمي.

كما تحسن المتوسط بالمقارنة مع الدول النامية لتصل إلى 0.23% من متوسط دول العالم النامي وهذا يعد مؤشراً إيجابياً إلى حد ما لأن مختلف دول العالم أصبحت تعتبر أن جذب الاستثمار العراقي يعد هدفاً اقتصادياً هاماً مما يدل على تحسن القدرة التنافسية الأردنية.

وبالمقارنة مع الدول العربية فقد ارتفع المتوسط ليصل إلى 5% تقريباً، حيث استطاع الاقتصاد الأردني أن يجتذب 15.5% تقريباً من صافي التدفق الاستثماري الوارد للدول العربية في العام 2017.

الجدول رقم (5)

صافي تدفق الاستثمار العراقي للفترة 2013-2021

السنة	كنسبة من صافي التدفق العالمي	كنسبة من صافي التدفق للدول النامية	كنسبة من صافي التدفق للدول العربية
2013	0.004%	0.01%	0.31%
2014	0.07%	0.19%	5.88%
2015	0.04%	0.16%	6.09%
2016	0.01%	0.07%	3.61%
2017	0.07%	0.35%	15.48%
2018	0.24%	0.83%	5.04%
2019	0.13%	0.46%	3.22%
2020	0.16%	0.43%	2.92%
2021	0.21%	0.48%	3.19%
المتوسط	0.07%	0.23%	4.91%

النسب من إعداد الباحثة

6.4 العلاقات النفطية بين العراق والأردن:

منذ ثمانينات القرن الماضي شكل العامل الاقتصادي عصب العلاقات العراقية الأردنية، حيث كان العراق يقوم بتأمين معظم احتياجات الأردن من الطاقة بأسعار دون أسعار السوق، وفي اواخر التسعينيات شكل النفط عنصراً مهما في هذه العلاقات فضلا عن التبادل التجاري والاستثمارات،

وباع العراق النفط إلى الأردن بأسعار دون مستوى أسعار السوق بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، ففي العام (2000) عندما كانت أسعار النفط نحو(30) دولاراً للبرميل، حصل الأردن على النفط العراقي بسعر(9.5) دولار للبرميل، وعلاوة على ذلك سمح العراق للأردن بأن يسدد ثمن النفط المدعوم على شكل سلع استهلاكية، وتم منح بعض الشركات الأردنية بصفة أساسية احتكاراً في توريد سلع معينة، واصبح ذلك بمثابة منحة سنوية فعلية من العراق للأردن تتراوح قيمتها بين (400-600)مليون دولاراً تقريباً.

وبقي الميزان التجاري يميل لصالح العراق، حيث بلغت المستوردات الأردنية من العراق في العام(2000) نحو(682.6)مليون دولار، وبحسب الإحصاءات الصادرة عن مكتب المستشار التجاري العراقي في عمان، فإن حجم الصادرات الأردنية الكلية للعراق عام (2002)، قبيل غزو العراق بعام، قرابة (150) مليون دولار.

إذ كان الاردن يستورد من العراق عدداً من السلع أهمها: النفط، سماد اليوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش، أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتمثلت في مواد الحليب، والخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والإسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا.

وقد واجهت العلاقات الثنائية بعد عام (2003) تحدياً كبيراً لاسيما من جهة الأردن، والمتمثلة بفقدان الميزة التفضيلية التي كان العراق يتعامل بها مع الأردن الذي كان يحصل على (50%) من حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الاخر بأسعار تفضيلية تصل الى ثلث القيمة الحقيقية للبرميل الواحد، وكان الأردن بوابة مرور للعراق طول فترة الحصار وبقي مستمراً بسبب حالة عدم الاستقرار الذي يعيشها العراق.

لعب الاحتلال الامريكي للعراق في (2003) دوراً في خفض كميات الصادرات العراقية من النفط الخام إلى الاردن وبشكل كبير، فبعد أن كانت (107) ألف برميل يومياً، قبل الاحتلال، وصلت إلى (20) ألف برميل يومياً بعده، فقد تعرضت الامدادات النفطية العراقية إلى الانقطاعات المتكررة نتيجة الحرب، وبدأت الصهاريج الناقلة بالانخفاض من (600) إلى (140) صهريج إلى أن وصل إلى (10)صهاريج في الايام الاولى للحرب.

وبعد توقف الحرب توقفت وبشكل قطعي الصادرات النفطية العراقية إلى الاردن وأستمر هذا الانقطاع نتيجة تدهور الوضع الامني أن توقف وصول النفط العراقي إلى الأردن، وكلف الاردن من الناحية الاقتصادية مبالغ كبيرة أرهقت ميزانيته المحدودة بسبب اضطرار الاردن الى شراء النفط من الاسواق العالمية بأسعاره المرتفعة، وبالتالي فإن كلفة استيراد الوقود والمنتجات النفطية في الاردن ارتفعت فجأة، إذ ازدادت من

(540) مليون دينار في عام (2002)، إلى (1.7) مليار دينار في عام (2005)، أي بنسبة زيادة مقدارها (217%) خلال هذه السنوات الاربعة، وقد أرتفعت إلى (1.9) مليار دينار في عام (2006).

كما ازدادت نفقات الاردن نتيجة شراء الوقود بسبب ارتفاع الاسعار العالمية منذ توقف المساعدات النفطية، إذ إن سعر النفط الذي يدفعه الاردن أرتفع بنسبة (134%) مع الاخذ بعين الاعتبار للتضخم، خلال الفترة من (2002-2005). واستمرت الاسعار بالزيادة بنسبة (29%) عام (2006)، كما أن كميات النفط ارتفعت بنسبة (38%) ولكنها انخفضت خلال الفترة (2002) وعام(2006) بنسبة(13%)، بهذا نجد أن ارتفاع نفقات الوقود هو بسبب ارتفاع الاسعار العالمية وليس سبب زيادة الاستهلاك . كما أن انقطاع الامدادات النفطية كان لابد له أن يترك آثاراً سلبية على قطاعات الاردن الاقتصادية والاجتماعية كافة.

وساهمت ارتفاع تكاليف استيراد النفط في امتصاص جزء كبير من إيرادات الأردن فانعكس ذلك بالتقليل من مقدرتها على استيراد السلع والخدمات الضرورية الاخرى. لذلك تكررت اللقاءات بين مسؤولي البلدين وظهرت التأكيدات على أهمية تعزيز التعاون النفطي، وإعادة تزويد الاردن بالنفط العراقي وأحياء البرتوكول الموقع بين البلدين، هكذا حسمت زيارة رئيس الوزراء الاردني الاسب " معروف البخيت" هذا الموضوع عندما وقع مع رئيس الوزراء العراقي الاسبق " نوري المالكي " وأثناء زيارته إلى العراق في (2006)، اتفاقية تضمنت تزويد العراق الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية، ونص الاتفاق الموقع على أن يزود العراق الاردن بكميات من النفط الخام بأسعار تفضيلية تبدأ تدريجياً من عشرة الاف برميل يومياً لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً إذ تبلغ حاجة الاردن اليومية نحو (120) ألف برميل يومياً، وتضمن الاتفاق أيضاً أن تقل الأسعار نحو (18)دولاراً للبرميل الواحد عن سعر نفط الخليج وهذا من شأنه أن يسهم في توفير الأعباء المالية الهائلة المترتبة على الاقتصاد الأردني بسبب شراء النفط بالأسعار العالمية التي تشهد ارتفاعات مستمرة.

ولعبت تداعيات الوضع الأمني الغير المستقر الذي عاشه العراق بعد توقيع الاتفاق، دوراً في تعثر وتنفيذ الاتفاق في وقت لاحق، وبعد محاولات عديدة لدراسة

إمكانية تأمين ضمانات كافية لحماية عملية نقل النفط العراقي إلى الأردن وعبر الطريق البري، إلا أن العراق وبعد تأمينه الطريق المؤدي إلى الأردن أطلق صادراته النفطية لتتدفق مرة أخرى نحو الأردن بواقع (30) ألف برميل يومياً بعد انقطاع دام أربع سنوات(خماس، 2011).

كما شهد العام(2008) تنفيذ الاتفاق النفطي، وبموجبه صدرت العراق (10) الاف برميل من النفط الخام يوميا إلى الاردن بسعر (18) دولار للبرميل يقل عن أسعار النفط في البحر المتوسط، وكان لتنفيذ هذا الاتفاق واقع إيجابى على المستوى الشعبي والرسمي الأردني. وكان النفط محوراً مهما.

في مفاوضات رئيس الوزراء الأردني الاسبق نادر الذهبي مع رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي أثناء زيارته إلى بغداد في الثالث من أيلول عام 2009، إذ تناولت المباحثات موضوع تزويد الاردن باحتياجاته من النفط العراقي تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين الجانبين عام(2006) ، ولمواجهة الاثار المترتبة على توقف إمدادات النفط العراقي وتعثر تنفيذ اتفاقية تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار تفضيلية حقاً، وأتخذ الاردن إجراءات عديدة ساعدته على مواجهة هذه الاثار ومنها تنويع إمداداته من مصادر الطاقة، وأضحت السعودية والامارات مصدراً لاستيراد النفط ومشتقاته عبر ميناء العقبة، ومصر مصدراً للكهرباء والغاز الطبيعي عبر شبكات النقل.

كما وافق العراق على اعطاء المرونة اللأزمة للجانب الاردني لاستلام النفط الخام من كركوك أو البصرة سواء بالبر او بالبحر مع دراسة امكانية زيادة الكميات المجهزة . ووافق العراق على زيادة الكميات التي تورد للأردن من مادة الوقود الثقيل لتصبح (60) الف طن بدلاً من (30) الف طن شهريا وبنفس الاسعار الحالية والمتفق عليها. كما وافق العراق على زيادة سعة خط الغاز المخصص لتأمين الغاز اللأزم كوقود لتشغيل محطات الضخ المخصصة لأنبوب النفط الخام وذلك لتأمين حاجة الاردن من الغاز الطبيعي العراقي (العلاق، 2017).

وخلال الأعوام 2010–2012 استمر تدعيم العلاقات النفطية بين العراق والأردن بواقع (10) برميل يومياً، الإ أن عمليات التبادل التجاري بين الأردن والعراق أنخفضت بعد سيطرة تنظيم داعش على محافظة الانبار في عام (2014) بشكل

مضطرد حتى عام (2017) إذ أثر اغلاق منفذ (طريبيل–الكرامة) الحدودي سلباً على عمليات التبادل التجاري بين البلدين بعد سيطرة تنظيم (داعش) الارهابي عليه وتضررت معها مشاريع مستثمرين عراقيين وآخرين في المناطق الحرة الأردنية وتكبدت خسائر فادحة، وأن المعبر الحدودي وهو المعبر الوحيد بين البلدين قد تمت اعادة فتحه من جديد في(2017)، بعد تحريره، وفي نهاية كانون الاول من عام 2018، زار رئيس الوزراء الاردني العراق، إذ مثلت تلك الزيارة تطوراً هاماً في علاقات البلدين على الصعيد الاقتصادي، وتم الاتفاق على الربط الكهربائي الاردني– العراقي من خلال شبكة الربط، وتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن اتفق الطرفان فيها على المباشرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريع عملية تزويد الاردن الطاقة الكهربائية للعراق، من خلال الربط المباشر لشبكتي الكهرباء في البلدين وبطاقة(300)ميغاواط، كما تم الاتفاق على الانتهاء من الاتفاقية الأطارية لأنبوب النفط العراقي– الاردني الذي سيمتد من البصرة الى العقبة عبر مدينة حديثة، وذلك في الربع الاول من عام 2019، فضلاً عن الاتفاق على أن تتوصل اللجان الفنية لتحديد تفاصيل النقل والتسعير لتصدير النفط الخام العراقي للأردن قبل (2019) (كيطان، 2019).

لا زال النفط يمثل جانباً مهماً في إطار العلاقات ما بين الأردن والعراق، لما يشكله النفط من كونه عصب الإزدهار في مجال تجارة الأردن مع العراق، وأهمية المشروع الذي يدور الحديث بشأنه منذ أكثر من 33 عاما، حيث كانت قد دخلت مباحثاته مرحلة من الجدية تخللتها اجتماعات لترتيب الأمور الفنية، إذ وقع الأردن مع العراق في 9 نيسان 2013م، اتفاقية لمد أنبوب لنقل النفط العراقي الخام من البصرة إلى مرافئ التصدير في ميناء العقبة بتكلفة إجمالية تبلغ 18 مليار دولار، وطاقة ضخ تقدر بنحو مليون برميل يومياً، وفي 2019م، أعلن العراق أنه يدرس إعادة النظر بدراسة الجدوى لمشروع خط النفط مع الأردن بشكل كامل، بهدف تأكيد تحقيقه أعلى منفعة اقتصادية، بحيث يتم إيصال الخط إلى مصر بدلا من إنتهائه في العقبة، في ضوء تحالف الشام الجديد، فمن خلال هذا التحالف يمكن إحياء مد خط أنبوب نفطي عراقي يمر عبر الأراضي الأردنية إلى خليج العقبة ومنها إلى مصر(صحيفة الإندبنديت العربية، 2020/7/1).

ويحث الأردن الخطى لتنفيذ هذا المشروع الذي يعتبره حيوياً يتمثل في مد أنبوب لنقل النفط من مدينة البصرة عاصمة البترول العراقية حتى مدينة العقبة جنوبي الأردن على البحر الأحمر، وكان رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة قد قال في تصريحات صحفية إنه من المهم العمل على تسريع الخطوات العملية للمشروعات الإستراتيجية المرتقب تنفيذها، وذكر الخصاونة أن أبرز تلك المشروعات يتمثل في مشروعي المدينة الاقتصادية على الحدود بين البلدين ومد أنبوب النفط العراقي، وأضاف أن مشروع مد أنبوب النفط من البصرة إلى العقبة ثم إلى مصر سيوفر نافذة تصديرية للعراق، وسيزود الأردن بجزء من إحتياجاته النفطية، وسيؤدي لإقامة مناطق لوجستية وصناعات بتروكيميائية في الدول الثلاث، وبالتزامن مع تصريحات الخصاونه، قال رئيس مجلس الأعمال العراقي الأردني سعد ناجي إن المشروع في مرحلة التصاميم الفنية تمهيدا لطرحه للإستثمار، حيث بين ناجي أن الحكومة العراقية أعدت قائمة بالشركات المؤهلة لهذه الغاية، إستعدادا لطرح عطاءات المشروع الذي يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للعراق كمنفذ تصديري من خلال العقبة(الجزيرة نت، 2021).

7.4 آليات التعاون المشترك والاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والأردن:

شهدت العلاقات الاقتصادية تراجعات كبيرة على اثر الانهيار الامني بعد سقوط العديد من المحافظات العراقية في قبضة تنظيم داعش الارهابي، الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الأردني، الذي يعتمد بشكل كبير على الاسواق العراقية والذي تظافر مع مجموعة عوامل اقتصادية اردنية داخلية اخرى الى التأثير سلباً على اقتصاد المملكة الهاشمية، وهو ما دفع البلدين الى عقد سلسلة من الزيارات المتبادلة على مختلف المستويات، ومنها زيارة الملك الاردني للعراق عام (2018)، وزيارة رئيس الجمهورية برهم صالح الى الاردن، وكذلك الزيارات على مستوى رؤساء الوزراء والوزراء والتي توجت مطلع عام (2019) بتوقيع عدد من الاتفاقيات على الحدود بين البلدين، ويمكن اجمالها بالاتي(عبدالكاظم، 2020):

1.في قطاع النقل، قررت الحكومة الاردنية إعفاء البضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة من (75%) من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة

العقبة الاقتصادية الخاصة، بحيث يصبح المبلغ الذي يدفعه المستورد العراقي هو نسبة (25%) من رسوم المناولة. كما توافق الجانبان على توقيع اتفاق تجاري ما بين الملكية الاردنية والخطوط الجوية العراقية في مجال (الرمز المشترك) (Share Code) لتمكين المسافرين على خطوط الطيران العراقي من الوصول إلى وجهات عالمية مختلفة.

2. في القطاع المالي فقد تم التوافق على المبادئ العامة لتسوية القضايا العالقة والمبالغ المالية المطلوبة من كل طرف للآخر، وتشكيل لجنة فنية تقدم حلولاً توافقية نهائية مقترحة للملفات المالية العالقة بين البلدين.
3. في قطاع الطاقة، ونظراً لحاجة الجانب العراقي للطاقة الكهربائية، فقد تم التوافق على أن يقوم الجانب الاردني بتزويد الجانب العراقي بالكهرباء من خلال الربط الكهربائي، وهو ما دخل ضمن المباحثات الاخيرة بين الاردن والعراق ومصر أيضا.

4- اما في الجانب النفطي، فتم التوافق بخصوص مشروع أنبوب النفط العراقي-الاردني عمى أن يتم البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب النفط بحيث يمتد أنبوب النفط العراقي من البصرة مرورا بمنطقة حديثة ومن ثم إلى ميناء العقبة، وذلك لتمكين العراق من تنوع منافذ تصدير النفط لديه، أما فيما يتعلق بتزويد النفط الخام العراقي للأردن. فقد توافق الجانبان عمى أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الاردني ب(10) الاف برميل يوميا من نفط كركوك الزرقاء وفق معادلة تسعيرية جديدة تعادل سعر نفط خام برنت ناقصاً (16) ستة عشر دولاراً.

5-الاتفاق على الاجراءات اللازمة لإنشاء منطقة صناعية مشتركة على الحدود بين البلدين وبمساحة (24) كيلومترا مربعا.

6-اعفاء مجموعة من البضائع الاردنية الصنع للدخول للعراق دون تعرفة الجمركية وتصل هذه المواد لقرابة (371) مادة منتجة داخل الاردن.

7- فتح المعابر الحدودية وحركة الشاحنات المستمرة من المصدر الى الموقع في البلد الآخر دونما تفريغ في نقطة الحدود.

8- منح أفضلية للسلع الزراعية العراقية للدخول للأردن في المواسم التي يشح فيها إنتاج الاردن لهذه السلع.

فضلا عما تقدم ذكره من اتفاقيات وتفاهمات عقد اجتماع قمة بعد منتصف عام (2020) بين رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وطرح فيه مشروع الشام الجديدة، كمشروع اقتصادي يدر بالمنفعة المتبادلة على الدول الثلاث بتكامل ميزة كل دولة.

7.4 إعلان تحالف الشام الجديد

في عام 2014م، قام البنك الدولي بطرح مقترح مشروع يدعو إلى إنشاء تحالف اقتصادي يجمع كل من مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان ومصر والأراضي الفلسطينية وتركيا، وأطلق عليه "الشام الجديد"، حي تأكد البنك الدولي أن هذه الدول تمتلك إمكانيات كبيرة يمكن أن تخلق منها قوة اقتصادية إقليمية يكون لها دور فاعل ومؤثر، بعدد سكانها البالغ 224 مليون نسمة، ومساحة أرضها التي تقدر بحوالي 2,4 مليون كم2، وبناتج محلي إجمالي إسمي يصل إلى 1,408 مليار دولار، إضافة إلى قربها من الأسواق التجارية الرئيسية في ظل إمكانية الوصول إلى ممرات النقل، مما سيتيح لدول الشام الجديد أن تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة على مستوى المنطقة بحيث تقدم فرصاً وإمكانات لتكامل إقليمي ناجح في الشرق الأوسط (Group,WorldBank,2014).

وفي العام نفسه أطلق رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العباد بالمقترح على أساس أن يضم هذا التحالف(العراق ومصر والأردن) فقط، وقد عُقدت أربع لقاءات بين قادة الدول الثلاث، كان الأول في القاهرة في آذار من عام 2019م، والثاني في أيلول من عام 2019م، في نيويورك، على هامش إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، أما الإجتماع الثالث فقد كان في عمان في آب من عام 2020م، ومع وصول السيد مصطفى الكاظمي إلى سدة رئاسة الوزراء، فإنه قد سعى بحماس أكبر إلى تشكيل تحالف يضم الدول الثلاث تحت أسم(تحالف الشام الجديد)، مع العلم أن سوريا ليست جزء من هذا التحالف، وقد نجح في عقد لقاء قمة جديد في بغداد في حزيران 2021م،

وتم إعتبار هذه القمة اللقاء التأسيسي لهذا التحالف(مجلة دراسات شرق أوسطية، 2021).

أما حول ما تقوم عليه مرتكزات هذا التحالف بالدرجة الأساس فإنها ترتكز على الموقع الإستراتيجي والقوة البشرية، والثروة التي تمتلكها الدول الثلاث، وما سينتج عنها مجتمعة من قوة جديدة من الممكن أن تكون قادرة على إحداث تغيير مطلوب في وقت صعب للغاية وأزمات متتالية، وفي إطار جو تتضاءل فيه الفرص للدول منفردة لتجاوز هذه الأزمات، وفي ضوء هذا المنطلق فإن لكل دولة من هذه الدول دوافع ومصالح حقيقية ومعطيات واقعية للدخول في هذا التحالف، فمن حيث الهدف السياسي بالنسبة لحكومة الكاظمي المرجو هو تقليل النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، ومعه تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذا التحالف الجديد يمكن أن يقوي الكاظمي والأطراف الرافضة للنفوذ الأيراني في العراق، رغم أن أمريكا هي السبب في وجود هذا النفوذ وتمدده على أرض العراق، من خلال هيمنة الفصائل المسلحة الموالية لإيران التي درجت على مهاجمة قواتها في العراق والقواعد التي تأويها، وكذلك لأن الكاظمي يحتاج إلى مثل هذا التقارب والدعم العربي، خاصة عندما يكون ممزوجاً بإنجازات اقتصادية مهمة على الأرض مثل تحسين الطاقة الكهربائية في بلد يعاني من فقدانها بصورة شبه كاملة ومنذ أمد بعيد، وتحريك عملية البناء والإعمار بعيداً عن فساد الأحزاب وسطوة المليشيات المسلحة، وفتح آفاق وطرق جدية للتجارة والإستثمار وتصدير النفط مع العالم، للنهوض بالواقع المأزوم في العراق، لذلك فإن كل ذلك يوفر للعراق فرصة لإعادة دوره كعضو فاعل في التكتلات العربية وقوة إقليمية صاعدة من جديد، وكل ذلك يمكن أن يتآتى في وقت يحاول الكاظمي فيه تجهيز أرضية مناسبة لإجراء الإنتخابات المبكرة في تشرين الأول من عام 2021م(مجلة دراسات شرق أوسطية، 2021).

أما فيما يتعلق بالأردن فإنه قد رحب بفكرة التحالف الجديد وذلك:

1- لأسباب اقتصادية، تتمثل في توفير النفط العراقي لها بأسعار زهيدة.

2- فتح الباب للشركات الأردنية للإستثمار والعمل في العراق، وهناك من يعتقد أن هذه الفكرة والخطة كانت مدرجة في ما عُرف بتقرير (راين كروكر) السفير

الأمريكي السابق، والذي ترأس لجنة ضمت مجموعة من الخبراء أطلق عليها أسم(مجموعة عمل مستقبل العراق) وكانت قد أصدرت تقريراً مطولاً في عام 2017م، ذكرت في جزء منه هدف أن يكون العراق الداعم الأساسي للاقتصاد الأردني عن طريق إعادة طرق التجارة الرئيسية بين الأردن والعراق، وصولاً لما يحقق إستقرار هذا الحليف(الأردن) للولايات المتحدة الأمريكية المعرض للخطر، والمقصود بهذا الأمر الطريق البري الذي يربط عمان- بغداد(طريبيل الحدودي) والخط البري الإستراتيجي المرتقب بغداد-القاهرة عن طريق عمان، ومن خلال هذا التحالف يمكن إحياء فكرة مد خط أنبوب نفطي عراقي يمر من خلال الأراضي الأردنية إلى خليج العقبة، وهذا المشروع الذي ترغب الأردن في العمل على تحقيقه بأسرع وقت ممكن سيوفر للأردن إمدادات نفطية دائمة ورخيصة، وليس الأمر فقط للأردن بل أيضاً لمصر، وكذلك يوفر للأردن عوائد من الضرائب المفروضة على التصدير من خلاله (كروكر، 2017).

3- المخاوف السياسة الأخرى، فإنها تتمثل في إستمرار ضعف الحكومات العراقية وإنتشار الأفكار الطائفية والفصائل المسلحة والمنظمات الإرهابية في العراق، لذلك فإن الأردن من خلال هذا التحالف يسعى لدعم الدولة العراقية لتتمكن من القدرة على مجابهة تلك المخاطر، ويضاف إلى ذلك لجوء إدارة ترامب لسياسة التضييق على الأردن لرفضه القبول بما عُرف (صفقة القرن) الأمريكية، وإنتقال سياسة الضغط إلى الدول الخليجية الموافقة على الصفقة، وخاصة المملكة العربية السعودية بعد حادثة (الفتنة) التي أشارت مصادر عديدة على وجود أيادي سعودية فيها(Riedeh Bruie,5\4\2021).

ومما سبق يمكن القول أن تحالف الشام الجديد ومن خلال الإستناد إلى الأفكار والمقترحات وتلك الجاري العمل عليها من اتفاقيات اقتصادية أخرى؛ مثل سوق مشتركة، منطقة جمركية، وأمنية-تشاورية، وما يمكن أن نشهده من توقيع اتفاقيات وبروتوكولات أكاديمية -تعليمية وثقافية- فنية قادمة بين الاطراف الثلاثة، فهي كلها ستجعل من التعاون والشراكة أساساً لطبيعة العلاقات القائمة بينها الحالية والمستقبلية، وربما تكون هي الأساس في العمل على الإبقاء على التكامل والتعاون بين الأردن

والعراق ومصر، حتى وإن تغيرت الحكومات، ومن هنا يمكن أن يكون هذا التحالف خطوة تغيير كبيرة في المنطقة عموماً، وبين الدول الثلاثة على وجه الخصوص، وبما يذهب تجاه النجاح والسعي للعمل على إيجاد سبل أخرى لتطوير علاقاتها وعدم الإكتفاء بشكلها الحالي لتبرز مراحل متقدمة نحو الإنفتاح تجاه التكامل وصولاً للوحدة الإندماجية، وهذا التحالف في حال نجاحه سيدفع هذه الدول إلى السعي لإيجاد سبل أخرى لتطوير علاقاتها في الإنفتاح على الدول الأخرى لتوسيع نطاق أطرافه وقدراته على المدى المستقبلي، أضف إلى ذلك ما يمكن أن يؤديه هذا التحالف إلى إعادة الحياة للشعور القومي العربي من جديد في مواجهة الفشل الذي مرت به على مدى العقود الماضية في العديد من الدول العربية.

إن التحالفات العربية–العربية تبقى مسألة حيوية وتنعكس في إيجابياتها على الشعوب العربية، شريطة أن تقام على أسس صحيحة ومنطقية ومدروسة وتخدم المصالح العربية العليا للدولة وللأمة العربية من خلال ضمان ديمومتها، وهذا يمكن أن يتآتى من خلال تقويم التجارب العربية المختلفة حتى وإن كانت حديثة لغرض التنبه إلى التحديات المحتملة التي قد تواجهها لكي لا تصدم الشارع العربي بفشلها كما صدم في السابق، وحتى لا تبقى هذه التحالفات حبراً على ورق أو مرحلة زمنية تنتهي وتطوى صفحتها دون أي إنجاز على أرض الواقع، وحتى تبقى النظرة التفاؤلية مستمرة بشأن هذا التحالف فعلى الدول الثلاث (الأردن والعراق ومصر) أن تضع في إعتبارها أهمية توسيع التحالف ليشمل دولاً عربية بعد أن يتم بروزه على أرض الواقع ويحقق النتائج المرجوة منه، وأن يتم ربط هذه المشاريع بالمصلحة العربية وألا تسمح بتدخل أجندات خارجية.

الفصل الخامس

سيناريوهات العلاقات الاقتصادية العراقية– الأردنية

السيناريوهات الاردنية المقترح اتباعها في علاقتها مع العراق بو صفه دولة كانت ولا تزال تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً على الساحة العراقية فالجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية تجعل الولايات المتحدة الامريكية ان تاخذ بعين الاعتبار مراعاة مصالحها مع حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة ولعل الاردن احدى نقاط الارتكاز المهمة للولايات المتحدة في المنطقة لذلك فان للأردن دوراً مهماً في تحديد ورسم كثير من السياسات الامريكية في العراق. فالأردن يعمل على إيجاد عراق موحد مستقر حر لا يهدد جيرانه ولا يكون مرتعا للجماعات الإرهابية لكن الأردن غير مطمأن لوجود "ديمقراطية" قد تؤدي الى مجيء أحزاب وهيئات سياسية الى السلطة في العراق، تكون بعيدة في توجهاتها عن تعزيز علاقاتها مع دول الجوار العربي.

1.5 سيناريو المصالح المشتركة بين العراق والاردن

إن المصالح المشتركة كانت العامل الأساس وراء تحديد طبيعة العلاقات، فضلاً عن تأثيرات البيئة الدولية والضغوطات التي تعرض لها البلدان، ولا يمكن إلغاء تأثير تحولات النظام الدولي بُعيد انتهاء الحرب الباردة على مجمل علاقات العراق العربية، إضافة لوجود عدد من القواسم المشتركة التي جمعت البلدين ودفعتهما باتجاه تبني علاقات إيجابية، فالأهمية الكبيرة للعراق بالنسبة للأردن كونه لا يمثل بلداً جاراً فقط وإنما عمقاً استراتيجياً له، وهو بلد غني ذو سوق كبيرة للصناعات والمنتجات، ويمكن للعراق أن يكون سوقاً حقيقة لاستيعاب الأيدي العاملة الأردنية والخبرات الفنية، إضافة إلى توافر فرص اقتصادية في عمليات إعادة إعمار العراق التي يمكن أن تلعب الأردن من خلاله دوراً مهماً في تنفيذ تلك المشاريع.

فالتطورات المهمة التي شهدتها العلاقات العراقية الأردنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك من خلال الدورات التدريبية المقامة لمنتسبي الأجهزة الأمنية العراقية داخل الأردن بناءً على اتفاقيات وقعت بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ودول

أخرى، ولا علاقة للجانب العراقي فيها، وأن الأموال التي تم تحويلها للأردن مقابل إقامة هذه الدورات على أراضيه كبدل تدريب، كانت تتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن مباشرة، وأن المردودات المادية لهذه الدورات أسهمت في تحقيق الفائدة المالية للجهات الأردنية، كما وفرت فرصة عمل للكثير من الأردنيين داخل هذه المعسكرات وخارجها، بالإضافة إلى أن هذه الدورات أكدت الرغبة الأردنية في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وإرساء الأسس لعلاقة متبادلة وتعزيز التعاون العسكري بين القوات المسلحة الأردنية والقوات المسلحة العراقية.

وتربط البلدين الشقيقين علاقات تاريخية طويلة الامد بحكم الجوار الجغرافي والروابط الدينية والقومية والاجتماعية والمصالح المشتركة في المجالات كافة ومنها:

1. المجال السياسي والسعي لتوحيد المواقف بين الدولتين في قضايا المنطقة والعالم بما يحفظ أمن واستقرار البلدين والمنطقة والعالم بما يحفظ امن واستقرار البلدين والمنطقة والعالم، وتبرز هنا ضرورة التواصل والزيارات المستمرة بين مسؤولي البلدين لتحقيق هذا الغرض. لابد من مراجعة شاملة للوضع السياسي في البلد من مختلف الجوانب الحكومية والبرلمانية والقضائية ومؤسسات الدولة الاخرى والعلاقات بين الكتل السياسية والسياسات العامة للدولة والعلاقات الاقليمية والدولية، ومعالجة الخلافات والمشاكل السياسية وما يرتبط بها من مشاكل الادارة والسلطة والصلاحيات وتوزيع الثروة وغيرها سعيا لتحقيق وحدة وطنية واستقرار سياسي وانسجام بين مكونات الشعب وقواه السياسية الممثلة لها، ومن هنا لابد من طرح مشروع وطني عام وشامل للمصالحة الوطنية والمجتمعية والتسوية السياسية واعادة النظر في الدستور واجراء التعديلات اللازمة عليه واشراك كافة مكونات الشعب العراقي في تحمل مسؤولية استكمال بناء الدولة والحفاظ على النظام السياسي ومكتسباته والدفاع عن الوطن وحفظ مصالحه العليا ، وتتويج ذلك كله بعقد مؤتمر وطني موسع ينتج عنه وثيقة وطنية متفق عليها بين كافة الاطراف وتلبي طموحات الجميع.

2.المجال الأمني وتبادل الخبرات والمعلومات الامنية والتعاون المشترك في مكافحة الارهاب بما يساهم في حفظ أمن البلدين الشقيقين، والافضل عقد اتفاقية أمنية بين

البلدين لهذا الغرض، ويمكن الاستفادة من المعسكرات والمؤسسات الأمنية الأردنية لتدريب القوات العراقية في مختلف الصنوف العسكرية.

2.5 سيناريو التطور الطبيعي :

بمعنى أن يتم استمرار التشاور بين البلدين في كافة القضايا محل الاهتمام المشترك مع اختفاء الإطار المؤسسي على هذه التفاعلات من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بصورة دورية، وإنشاء مجلس لرجال الأعمال العراقيين والأردنيين لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى وضع الترتيبات اللازمة للتعاون العسكري والحفاظ على الأمن والاستقرار.

3.5 سيناريو التحالف

وهي مرحلة أكثر تطورا من المرحلة السابقة حيث يمكن أن يتم عقد اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، إضافة إلى بناء آلية سياسية مؤسسية أكثر قوة من الآلية السابقة، كان يتم إنشاء لجنة مشتركة برئاسة القيادة السياسية في البلدين. أن الموقف الأردني واضح ومحدد وهو الاعتراف الفعلي والحقيقي بمخرجات الاحتلال من الامريكي للعراق، والتعامل معها، مع حرص المملكة على عدم إظهار ذلك إعلامياً خلال إيجاد حالة من الضبابية والتصريحات والتي يمكن تأويلها لاكثر من تفسير. وهذا الاتجاه القوي في تفسير السلوك الأردني يؤيده العديد من الشواهد أبرزها توافق السياسة الأردنية مع السياسة الامريكية وحرصها على ان تلعب الاردن دوراً محورياً في الأجندة الأمريكية، ويتوافق هذا مع الموقف الاردني الرسمي من الحرب على العراق والذي كان فيه ضبابية كبيرة حول وجود القوات الامريكية وحجمها ووظيفتها في الأردن، ، والذي تبين فيما بعد من خلال تسريبات الساسة الأمريكان، من أن الأردن كان حليفا كاملا للقوات الأمريكية الغازية للعراق.

4.5 سيناريو تفعيل العامل الاقتصاديّ، يخطط البلدان لبناء علاقات اقتصادية متطورة وإستراتيجية وتجلى ذلك في أنبوب تصدير النفط المار عبر الأردن الى دول العالم الأخرى إضافة الى أنبوب الغاز، ويمكن تطوير التبادل التجاري بين البلدين وتفعيل دور المنافذ الحدودية وسيكون لأعمار وتأمين الطريق الرابط بين البلدين والمار عبر محافظة الانبار الى منفذ طريبيل ومن خلال شركات عملاقة الأثر البالغ في تأمين نقل البضائع وحركة المسافرين وغير ذلك.

النقطة الأساسية التي تؤرق الأردن هو ملفه الاقتصادي الضعيف. وقد أضيفت لهذا الملف أعباء جديدة تفوق قدرة الأردن على الاستيعاب، وقد سعى الأردن الى القيام بتنسيق مواقفه مع كل من الولايات المتحدة والدول العربية (المعتدلة) لصالح ضمان مصالحه السياسية والاقتصادية، أي أنه (الأردن) ارتبط ارتباطا عضويا مع كل منهما. وتشكل حركة الطيران بين البلدين موردا اقتصاديا مهما لكلا البلدين يمكن تطويره ليشمل الطيران إلى جميع مطارات العراق في المستقبل. ويتوافق البلدان على إعفاء قائمة السلع من الرسوم الجمركية، واتخاذ العديد من الإجراءات لغرض انشاء المنطقة الصناعية الأردنية العراقية المشتركة والتي تشكّل فرصة لاستفادة المنتجات والصناعات العراقية من إعفاءات ومزايا اتفاقيات التجارة الحرّة التي وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية مع دول العالم ودخول أسواق يتجاوز عدد سكانها المليار نسمة بقدرة شرائية كبيرة دون أيّ قيود فنية أو جمركية، ولتشكّل فرصة لبناء تكاملٍ صناعيّ أردنيّ – عراقيّ مشترك.

5.5 سيناريو مد أنبوب البصرة – العقبة

شهدت علاقات العراق الخارجية نشاطاً ملحوظاً بعد العام 2003 جرَّاء الانفتاح على محيطه الإقليمي والدولي، وسعى عن طريقها إلى لعب دور أكبر بما يمتلكه من إمكانيات اقتصادية وبشرية من جهة، وما يواجهه من تحديات أمنية من جهة أخرى، فضلاً عن دوافع سياسية داخلية وخارجية كالتحالفات والتكتلات الإقليمية لتحقيق أهداف تنموية وسياسية وأمنية وغيرها، وعلى هذا الأساس عقد و ما زال يعقد العراق

اتفاقيات ومعاهدات ومذكرات تعاون وتفاهم في هذا المجال مع عديدٍ من دول العالم، كما هو الحال مع مشروع (الأنبوب النفطي البصرة– بغداد) وغيره من المشاريع.

وتعود فكرة المشروع إلى ثمانينيات القرن الماضي حينما بدأ العراق في البحث عن طرق لمنفذ ثانٍ لتصدير النفط، وحاول العراق تحقيق تقدُّم ملحوظ في فكرة إنشاء أنبوب نفطي يمتد من الأراضي العراقية إلى الأراضي الأردنية، ليصل إلى هدفه الأساسي في ميناء العقبة، لكن العقبات التي واجهت الحكومات العراقية كانت مختلفة، أولها العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي وكلفة المشروع العالية، ثم أُعِيدَ طرح تنفيذ المشروع في العام 2013 بوصفه جزءاً من فكرة التعاون المشترك بين العراق والأردن ومصر، حينما وقَّع العراق والأردن في نيسان من ذلك العام اتفاقاً لمشروع مد أنبوب بطول (1700) كلم لنقل النفط العراقي إلى الأردن بكلفة تقارب نحو (18) مليار دولار، وسعة مليون برميل يومياً، وكان من المفترض الانتهاء من تنفيذ المشروع في عام 2017. وتأجَّل تنفيذه بسبب هجوم تنظيم (داعش) الإرهابي واحتلاله لثلاث محافظات عراقية. وكذلك أخذ المشروع حيزاً كبيراً من الدراسة بسبب كلفته العالية (18 مليار دولار) وجدواه الاقتصادية (كلفة نقل البرميل الواحد إلى 6 دولارات، في حين ينقل العراق نفطاً للخليج العربي بكلفة لا تزيد عن 60 سنت).

6.5 سيناريو العلاقات العراقية– الأردنية في أوقات التوتر " الصراع ":

يقوم هذا السيناريو على افتراض التوتر في العلاقات العراقية– الأردنية، والتركيز على الخلافات وبؤر التوتر، وتتركز عوامل التوتر هنا على عدة مؤشرات، وهي تزايد وتيرة المشروع الإيديولوجي لإيران في منطقة الخليج بشكل عام، من خلال زيادة دعم الحركات الشيعية في الخليج، مما يؤدي تنافر إلى العلاقات بين البلدين، وما يرافق ذلك من زيادة جهود إيران للهيمنة على إقليم الخليج ، وتصعيد سباق التسلح، والقيام بأعمال الاستفزاز في المناطق الحدودية المتنازع عليها بينها وبين دول الخليج، وزيادة الشكوك الخليجية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

7.5 سيناريو الدور الأَمْرِيكيّ في العراق وتأثيره في منطقة الخليج العَرَبِيّ

أن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في العراق تحديدا ينصب بشكل واضح على المصالح الاقتصَادِيَّة، وضمان حمايتها واستمرارية عملها وإنتاجها، فنحن عندما نتحدث عن المصالح الاقتصَادِيَّة ونذكر منطقة الخليج العَرَبِيّ، فنحن بالمؤكد نتحدث عن(النفط).

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة، على عناصر وأبعاد مركبة، فهناك أولا: البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال تنفق أموالا ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العَرَبِيّ، وتحقيق من ورائها أموال ضخمة.

وهناك ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العَرَبِيّ إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

وهناك ثالثا: البعد الإسْتراتِيْجِيّ الخاص بالنفط كآلية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدّولِيّ، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة عليه أو الاقتراب منه.

ولم تواجه الولايات المتحدة حتى عام 1973م، عقبات تذكر دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات، غير إن هذا الوضع تغير جذريا بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973م، بعد إن تمكنت الدول العَرَبِيّة ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعار محققة فوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دورا محوريا في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة.

ومن ذلك نستطيع أن نصل إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة من حيث المبدأ الذي لا يختلف عليه أحد وعبر الزمن، هي تعنى بمصالحها بالدرجة الأولى، ليس في منطقة الخليج فقط بل في العالم أجمع.

وفي منطقة الخليج العَرَبِيّ نجد أن المصالح والخطط والإسْتراتِيْجِيّات الأَمْرِيكيّة اجتمعت في ثلاث أمور حسب المفكر الفرنسي (الكسندر دي لوفال) حسب قوله: " إن

الإسْتراتِيْجِيّة الأَمْرِيكيّة بشأن العالم الإسْلامِيّ تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه".

ومن هذا الواقع نستطيع التيقن بالركائز الإسْتراتِيْجِيّة للولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة النفطية في منطقة الخليج العَرَبِيّ كما يلي:

1- الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، ولا سيما من إيران بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العَرَبِيّ بين عمان وإيران أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر.

2- حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أما ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد اثبت انه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسة الأَمْرِيكيّة.

3- إضَافَةً للتخلص من نظام صدام حسين سيتبعه محاولات التخلص من أنظمة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل (عصا التأديب) ضد الدول العَرَبِيّة غير العَرَبِيّة التي تعلن العصيان على الإدارة الأَمْرِيكيّة، خاصة وأن الأهمية الإسْتراتِيْجِيّة للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايات إن تنظر له كعنصر حاسم في رسم الإسْتراتِيْجِيّة الاقتصَادِيَّة والعسكرية العالمية(صارم، 2003 ص60-63).

والتحولات الأَمْرِيكيّة الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقات العَرَبِيّة- الأَمْرِيكيّة، بل ونظيراتها الإقليميَّة، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامت به إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأَمْرِيكيّة للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولا: انتقلت إدارة اوباما من سياسة التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأَمْرِيكيّة السابقة التي استمرت لنحو ثلاث عقود، وقد أربك هذا التوجه الأَمْرِيكيّ الإيرَانيّ، وما قد يوفر لها من قناعة إقليميَّة قد تحول دون تزايد النفوذ الإيرَانيّ.

في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليميَّة مؤثرة، وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينية للأطراف العَرَبِيّة مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والسُّعودِيَّة والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليميَّة بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإسْتراتِيْجِيّة.

ويترائى للباحثة من هذا الطرح، أن استمرار دولة إيران وسعيها الغير محدود في استخدام التكنولوجيا النَوويّة سواء أكان ذلك في الغرض السلمي على حد وصفها، أو في الشأن العسكري كما هي القناعة على المستوى العالمي، يدفع بدول المنطقة إلى السعي على خطى الإيرَانيّين وقد يكون ذلك بحجة الغرض السلمي المدني، وفي نفس الوقت نجد أن منطقة غير مستقرة مثل المنطقة العَرَبِيّة والخوف من الخطر المتوقع من إيران قد يكون هو الدافع و السبب الحقيقي وراء سعي الآخرين من دول المنطقة على امتلاك التكنولوجيا النَوويّة.

ورغم أن إيران تسعى لزرع القناعة في الشرق الأوسط بأن سعيها في الاستفادة من التكنولوجيا النَوويّة، أنما سينعكس على العالم المسلم بالفائدة دون تفرقة بين السنة والشيعة، إلا أن هذا الرواية تعتبر مرفوضة وغير مقنعة لدول المنطقة وفي مقدمتها المملكة العَرَبِيّة السُّعودِيَّة، وهي مستمرة في عقد الصفقات العسكرية وتسعى بشكل جدي للحصول على التكنولوجيا النَوويّة، حيث أنها لا تزال تستشعر الخطر والتهديد الإيرَانيّ بجدية، وتدرك الأهداف والطموحات الإيرَانيّة من السيطرة والتوسع على مستوى المنطقة، وعلى الرغم من الحاجة للحصول على الطاقة النَوويّة هو أمر غير مبرر لدول المنطقة، إلا إن هذه الدول تفترض أن ذلك سوف يكون بمثابة الرادع الفعلي ضد الخطر المتوقع من إيران، آخذا بالاعتبار بأن هذا التطورات المثيرة في المنطقة وردود

الأفعال المختلفة بين دول المنطقة على رأسها العراق وايران، هو محط أنظار وترقب دول المجتمع الدّولِيّ كافة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة.

8.5 سيناريو الأمن القومي العربي في ظل استمرارية الخطر الإيرَانيّ

في وقت تتصاعد فيه الأهمية الإسْتراتِيْجِيّة للخليج العَرَبِيّ، تزداد التهديدات الجديدة بها، والمملكة الأردنية الهاشمية كدولة فاعلة ومحورية في المنطقة، تدرك أنه لابد من مجابهة هذه التهديدات البالغة الخطورة والتي أصبحت بمثابة محددات أمنية يجب التصدي لها، فابتداء من تزايد التهديدات في الخليج إلى اختلاف التوازن العسكري في المنطقة، كل ذلك يدفعها إلى العمل الذاتي والمشترك لحماية هذه المصالح والموارد وإيجاد بنية ملائمة لتنميتها وتطويرها.

تبنت المملكة الأردنية الهاشمية في إعقاب ظهور مفهوم أمن الخليج قضايا المحافظة على أمن دول الخليج العَرَبِيّ وهنالك عدة خصائص جعلتها ذات موقع مؤثر على دول الخليج العَرَبِيّ وأول هذه الخصائص هي مركزها الديني الإسْلامِيّ، أما الخصوصية الثانية فهي احتوائها احتياطي كبير من النفط، مما يجعلها الدولة الأولى التي تمتلك الاحتياطي النفطي في العالم، أما الخصوصية الثالثة فهي تحتل المساحة العظمى من الجزيرة العَرَبِيّة، مما جعلها تجاور جميع من الأقطار العَرَبِيّة الخليجية، ولها حدود مشتركة معهم، والخاصية الرابعة أنها تطل على حوض الخليج العَرَبِيّ والبحر الأحمر في آن واحد. ولذلك تتمتع بموقع استراتيجي وبهذه الخصوصية التي تمتلكها المملكة توجهت نحو الدول العَرَبِيّة الخليجية لتقوية نفوذها وإبعاد أي نفوذ يحاول أن يوثق علاقتها بها وبخاصة العراق وإيران.

من منطلق نقاط القوة ونقاط الضعف، نظرت المملكة الأردنية الهاشمية إلى أمن الخليج من منظور أمنها القومي وذلك عن طريق المحافظة على أمنها الداخلي وأمن دول الخليج العَرَبِيّ.

لذلك حرصت المملكة الأردنية الهاشمية على حل كافة مشاكلها الحدودية مع دول الخليج العَرَبِيّ التي ظلت زمنا طويلا مصدر إزعاج، كما حرصت المملكة الأردنية الهاشمية على الحفاظ على الأنظمة السياسيَّة في المنطقة، كما اهتمت أيضاً بحل

قضـايا الحـدود بـين دول الخلـيج العَرَبِـيّ، كـالنزاع بـين قطـر والبحـرين وعمـان ودولـة الإمارات والكويت والعراق واعتبرت المملكة الأردنية الهاشمية أن أي تهديد لدول الخليج أي كان مصدره داخليا أو خارجيا يعتبر تهديدا لها.

ولعلنا نتحدث عن هذه المحددات الأمنية وخاصة أنه بات واضحا الخطر والتهديد الإيرَانيّ سواء أكان ذلك في الوقت الحاضر او في المستقبل الغير بعيد، كما يلي:

أولا: تزايد التهديدات، إن أشكال التهديدات الأمنية والتي لها الأثر السلبي على المملكة الأردنية الهاشمية وعلى منطقة الخليج منذ الربع الأخير من القرن العشرين هي:

1. الصراع الدّولِيّ في المنطقة، والذي يهدف إلى السيطرة على المنطقة وثرواتها، وتأمين المجاري المائية التي تربطها بمناطق العالم كالخليج العَرَبِيّ والبحر الأحمر.
2. حرب إيران والعراق، هذه الحرب التي كلفتها خسائر بشرية ومادية ضخمة. كما دفعت المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من 26 مليار دولار لدعم المجهود الحربي العراقي.
3. حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) هذه الحرب التي وفرت المملكة الأردنية الهاشمية لها مسارح العمليات وقواعد الإمداد اللوجستي إضَافَةً إلى مساهمة قواتها بين 33 دولة متحالفة في تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي الذي خلف آثارا سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية.
4. احتلال العراق، لقد احتل العراق واسقط نظام صدام حسين من قبل دول التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة بحجة محاربة الإرهاب بعد إن اجتاحت دولة أفغانستان، وإسقاط نظام طالبان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.
5. إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العَرَبِيّ بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.
6. اعتناق إيران لأيدلوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف، التي تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية بإقامة العديد من معسكرات التدريب للمتطرفين خاصة العرب منهم (معسكر الإمام علي

شرق طهران، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين).

7. استمرار الحكومة الإيرَانيّة في تنفيذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها لجزر دول الإمارات العَرَبِيّة المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) وإمعانا في إتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل إصرار على الاستمرار في خطواتها الاستفزازية غير المبررة ويدعم عدم الاستقرار في المنطقة.
8. تهديد إيران المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثوري الإيرَانيّ قد قام بإجراء مناورة عسكرية متوسطة وكبيرة الحجم في الخليج ومضيق هرمز خلال الفترة من 1992 وحتى منتصف 1997 من قواعد الحرس الثوري في جزر موسى وبو شهر ولنجه وبندر عباس للتدريب على أسلوب غلق مضيق هرمز والسيطرة على الملاحة في الخليج.
9. القيام بتنفيذ عمليات إرهابية باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العَرَبِيّة مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول.
10. امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطي كامل المنطقة، شبه الجزيرة العَرَبِيّة والأهداف الحيوية لدول الخليج العَرَبِيّ، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات في المنطقة..

ثانيا: اختلال التوازن العسكري الإقليمي، لاشك أن خروج العراق من معادلة ميزان القوة العسكرية في المنطقة خلق حالة من الفوضى تمثل تحديا حقيقيا أمام دول مجلس التعاون الخليجي عامة والمملكة الأردنية الهاشمية ، بصفتها الدولة الخليجية الكبرى، خاصة، واستمرار غيابه كموازن إقليمي يفتح الباب أمام إيران للإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج وفرض السيطرة على دولها. وهو ما يقلق المملكة الأردنية الهاشمية ويجعلها أمام تحد أمني كبير في ميزان القوى الإقليميَّة.

لكن هذا الميزان تغير تغيرا كبيرا ومال لصالح إيران بعد مايو 2003م وهو التاريخ الذي احتل به العراق، وألغي به الجيش العراقي واستطاعت جمهورية إيران الإسْلامِيّة إن تبني قدراتها الذاتية مستفيدة من فشل الولايات المتحدة الأَمْرِيكيّة من السيطرة على

العراق وغياب الدور العَرَبِيّ، وخصوصا المملكة الأردنية الهاشمية أحد أكبر الدول المجاورة للعراق وأهم المتأثرين به.

ثالثا: التباين الحاد في مصالح الأطراف الإقليميَّة، إن المملكة الأردنية الهاشمية ومن كونها ابرز الأطراف في المنظومة الإقليميَّة تدرك تماما الاختلاف والتباين الحاد بين إطراف المنظومة مما يشكل أهم هذه المحددات الأمنية ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1. إحساس دول مجلس التعاون لدول الخليج العَرَبِيّة الأخرى بضعف المملكة وعدم قدرتها على تحقيق الأمن في المنطقة.
2. التباين بين سياسات هذه الدول وعدم تطابقها أحيانا مع الرؤية الإسْتراتِيْجِيّة للمملكة فيما يتعلق بأمن منطقة الخليج.
3. طبيعة الخلل البنيوي مع أطراف المنظومة الإقليميَّة حيث يبلغ إجمالي تعداد سكان دول المجلس حوالي 36 مليون نسمة قريبا منهم 10 مليون وافد أجنبي مقابل 70 مليون نسمة عدد سكان جمهورية إيران الإسْلامِيّة الأمر الذي يحد من بناء جيش خليجي موحد قادر على الدفاع عن منطقة الخليج العَرَبِيّ.
4. تعرض المملكة الأردنية الهاشمية لهجمات إرهابية متكررة.
5. الخوف من تداعيات احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين، وانتقال الاختلافات المذهبية والحركات الانفصالية إلى دول المجلس.
6. الاهتمام الدّولِيّ بمنطقة الخليج لما تشكله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية واقتصادية.

واستنادا لأمن المملكة القومي والذي ربط بمفهوم أمن الخليج فقد حددت المملكة الأردنية الهاشمية موقفها من منظومة أمن الخليج في النقاط التالية:

1. إن المملكة الأردنية الهاشمية تؤمن بأن التعاون بين دول الخليج هو إستراتيجية حتمية وأمر تمليه حساسية الموقف الدّولِيّ ومصالح المنطقة.
2. الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة هو واجب على دول المنطقة وهو مسئولية مباشرة مع مسئولياتها القومية الدّولِيّة.

3. إقامة التعاون هو الطريق لإبعاد خطر التدخلات الخَارِجِيَّة في المنطقة وبالتالي يمكن أن يجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدّولِيّة.
4. أبعاد المخاطر الدّولِيّة وما يمكن أن يتغلغل إلى المنطقة من عمليات والتهريب هو واجب أجهزة الأمن الداخلي وحدها في دول المنطقة وان التعاون في ذلك سيؤدي إلى تكريس سلامة وأمن المصالح الاقتصَادِيَّة التي لاتهم المنطقة فقط كمورد من موارد دخلها وإنما تهم العالم باعتبارها مصدرا حيويا من مصادر الإنتاج الصناعي.

ومن ثم حثت المملكة الأردنية الهاشمية دول الخليج على الارتباط عن طريق التعاون الثنائي والجماعي في المجالات الاقتصَادِيَّة والعلمية والثقافية والاجتماعية

أما بالنسبة للتعاون الأمني في المجال الداخلي " فعادة لا يعلن عنه إلا في الاجتماعات السرية غير المعلنة"، وقد جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العَرَبِيّ، كترجمة منظمة للاتفاقيات الجماعية السابقة التي دعت إليها والتي تمت في عقد السبعينات وتكللت بقيام هذا المجلس الذي أعلن في شباط 1981م.

النتائج

من خلال تتبع مسار العلاقات العراقية الاردنية بعد عام (2003) تبين ان سمة التقارب كانت الابرز في هذه العلاقات، وبالرغم من تراجع هذه العلاقات في بعض الاوقات لاسباب تتعلق بالرؤيا الاردنية لشكل العراق الجديد بعد عام (2003) وهو موقف مرتبط بشكل او اخر بالموقف العرابي العام ازاء عملية التغيير حينها، الا ان التتبع لمسار هذه العلاقات يجد الحرص من البلدين على مد جسور التعاون في كافة المجالات سواء السياسية او الاقتصادية او الامنية، وذلك يتضح من خلال الزيارات المتبادلة وعلى مختلف المستويات السياسية وعلى طول المدة مابعد (2003) ولغاية 2021 ،وكذلك الحال ينصرف الى معدلات التبادل التجاري بين البلدين والاتفاقيات والبروتوكولات والتفاهمات التي وقعت وبمدد زمنية مختلفة، فضلا عن منح العراق للأردن للنفط مقابل الميزة التفضيلية بأسعار مخفضة، والحال ينصرف ايضا الى التعاون الامني على مستوى التدريب والتعاون الاستخباري واخرها تصديق البرلمان العراقي على الاتفاقية الامنية المعقودة بين البلدين، ومن خلال ما تقدم يمكن تثبيت عدد من الاستنتاجات وكما يأتي:

1. كان وما يزال للنفط العراقي المدعوم بالأسعار المخفضة دورا كبيرا في تعزيز العلاقات العراقية الاردنية، فالعراق يمثل عمق الاردن الاقتصادي من خلال المساعدات النفطية العراقية التي ساهمت وتساهم في تحسين الوضع الاقتصادي الاردني. وشكل النفط محوراً مهماً وحساساً في العلاقات العراقية الأردنية، إذا كان الأردن يحصل على نصف حاجته من النفط العراقي بشكل مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية وذلك قبل عام (2003) ،إلأ ان وقوع الحرب حال دون تدفق كل هذه الكمية إلى السوق الأردنية، وأصبح لزاماً على الأردن أن يتجه إلى أسواق النفط العالمية لشراء حاجاته، كما أسهم الاتفاق النفطي الجديد بين العراق والأردن في عام 2006، على تزويد الأردن بالنفط العراقي بأسعار تفضيلة لكنها لا ترتقي إلى ما كان يحصل عليه الأردن.

2. أن معدل حجم الصادرات الأردنية إلى العراق بعد عام (2003) ، قد ارتفع وأصبح الميزان التجاري لصالح الأردن، وهذا يخالف ما يتصوره كثيرون، بأن حجم التبادل

التجاري قد انخفض بين العراق والأردن، وهذا أدى إلى دوراً أردنياً واضحاً في تطوير العلاقات التجارية مع العراق، وبالمقابل فقد عكس رغبة عراقية في تحقيق شراكة اقتصادية مع الأردن.

3. أن العامل الاقتصادي يلعب دورا اساسيا في العلاقات العراقية الاردنية، اذ ان هذا العامل بقي المحور الاساس في استقطاب سياسات البلدين نحو الحرص على الاستمرارية والتقدم، في ضوء المصالح السياسية والأمنية والجوار الجغرافي، فالأردن على مدى عقود كان يمثل عمقا ومنفذا اقتصاديا وتجاريا للعراق تزداد اهميته اكثر فاكثر مع كل حرب او ازمة يمر بها العراق.

4. ان المصالح الاقتصادية والامنية للبلدين والحاجة المتبادلة لكل منهما للآخر في هذه المرحلة تدفع الى المزيد من توسيع مجالات التعاون والتنسيق وتعميق الروابط الاقتصادية والامنية الامر الذي يؤدي بالضرورة الى تعزيز العلاقات السياسية بينيها وتقريب الرؤى والمواقف بشأن العديد من القضايا الاقليمية والدولية التي تسببت في السنوات السابقة بفتور العلاقات الثنائية بين العراق والاردن وتوتيرها في بعض الاحيان.

5. كشفت الدراسة عن إسهام العراقيين في الأردن بارتفاع مستوى السيولة في السوق المحلية الذي أدى إلى ازدياد حجم الاستثمارات والحركة الشرائية، مما سرع من وتيرة الحركة التجارية وجعلها أكثر مرونة، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، ودفع ذلك بعجلة الاقتصاد بشكل سريع في السوق المحلية وأثمر ذلك عن وجود مشاريع اقتصادية ساهمت بخلق فرص عمل سواء كانت للعراقيين أم للأردنيين.

6. كان لدخول العراقيين إلى الأردن تكلفة اقتصادية تمثلت بزيادة الضغط على البنية التحتية من موارد وخدمات كالمستشفيات والمراكز التجارية ووسائط النقل والمدارس مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع وارتفاع الأسعار كما أدى الحضور الكبير للعراقيين في الأردن إلى زيادة ضغوط التضخم في سوق العقار فالميزات التي تمتع بها الأردن شجعت الكثير من العراقيين على المساهمة في الارتفاع الواضح لحجم الاستثمارات العراقية في مجال شراء الأراضي والسكن في الأردن، وارتفاع القيمة الشرائية بشكل واضح وكبير، ويعود هذا الارتفاع إلى طبيعة الظروف التي مر بها العراق في الجانب

الأمني مما كان له الأثر الأكبر في زيادة الطلب على شراء الشقق والأراضي في الأردن.

7. المتغيرين الايراني والامريكي حاضران في العلاقات العراقية الاردنية بعد عام (2003) ، فلا يخفى دور المتغير الامريكي في تحديد اشكال العلاقات بين العراق والاردن من خلال الاتفاقيات الامنية الموقعة بين البلدين لمحاربة الارهاب من جهة، وكذلك الصراع الامريكي الايراني وتزايد الضغوط الامريكية على العراق لتطبيق العقوبات على ايران وتقليل اعتماده الاقتصادي عليها، وهو ما عمق المصلحة المتبادلة بين البلدين، فالعراق يسعى لايجاد بدائل اقتصادية في حال اشتداد الضغوط الامريكية عليه لتعويض اي نقص محتمل في وارداته من السلع والطاقة، والاردن يسعى الى تخفيف ازماته الاقتصادية المزمنة وتعويض النقص في احتياجاته من الطاقة وتخفيف احتقان الشارع الداخلي الذي يشيد تظاهرات ناقمة على الحكومة نتيجة تردي الوضع الاقتصادي الاردني.

8. أن من نتائج تدهور الوضع الامني في العراق تزايد اعداد العراقيين في الاردن والذي ساهم بأشكال مختلفة في زيادة التقارب العراقي الاردني خاصة في المجال الاقتصادي من خلال ازدياد اعداد المستثمرين العراقيين في الأردن.

9. ان مصالح الاردن في العراق ترتكز على امرين اساسيين هما امن المملكة وضعف اقتصادها من ناحية، والمعادلة الاقليمية المعقدة والتي يلعب فيها الاردن دور الحليف الموثوق به للولايات المتحدة في العراق والحرص في الوقت نفسه على عدم الانزلاق الى مستنقع الصراع الاقليمي والدولي على الساحة العراقية من ناحية اخرى.

التوصيات

وفي سبيل ديمومة العلاقات الأردنية– العراقية وتطورها ترى الباحثة أن هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم وتعزيز وإدارة المحافظة على حجم ونوعية العلاقات القائمة بين البلدين وهذه التوصيات هي:

1- ضرورة تعزيز العلاقات السياسية من خلال تبادل الزيارات وعلى مختلف المستويات والصعد في كلا البلدين على مستوى رؤساء الحكومات والمستويات الأخرى والاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة وفتح اتجاهات جديدة تساعد في تحقيق نوع من التكامل والتفاعل والارتباط في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

2- بذل الجهد المشترك لإدامة ما أُنجز من اتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق تجارة حرة ما بين البلدين، وعوة المستثمرين الأردنيين والعراقيين وتشجيعهم للإستثمار في كلا البلدين.

3- أهمية تفعيل التعاون النفطي بين البلدين؛ بما في ذلك تشجيع مد خط أنابيب نفطي إلى ميناء العقبة؛ بما يُعزز الصادرات النفطية العراقية، وهو ما يحتم على البلدين مراجعة ومتابعة هذا الملف دورياً للوصول إلى إتمامه على أرض الواقع، لما في ذلك من فائدة كبيرة على الأردن.

4- أن تدفع العلاقة ما بين البلدين تجاه التوصل إلى بروتوكولات أو اتفاقيات للمفاضلة في التبادل الاقتصادي وفي مجال الجمارك وبما يشجع التبادل السلعي والتكامل الاقتصادي ما بين البلدين.

5- على البلدين مضاعفة التعاون بقصد جلب المزيد من الدعم الاقتصادي غير المرتهن لشروط أو توجهات سياسية بما يحقق التنمية وضمان الإستقرار والأمن على المستوى الداخلي بين البلدين.

6- بذل الجهود الدبلوماسية تجاه تحقيق المزيد من الإستقرار السياسي في العراق؛ كون هذا الإستقرار يُعد مصلحة أردنية وذلك للحفاظ على التوازن الاقتصادي والأمني في كلا البلدين.

7- على الأردن الحفاظ على وحدة العراق والعمل على دعوة جميع القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب العراقي وأراضيه والتخلص من مظاهر التهميش والمحاصصة وسياسات الإقصاء الطائفية التي يعيشها العراق.

8- بذل كل السبل في مجال تعزيز حركة النقل والسفر ما بين البلدين لما يوفر ذلك من وقت وجهد وخصوصاً في مجال قطاع النقل المتعلق بالبضائع ما بين البلدين.

9- تمتين العلاقة الوثيقة من خلال وجود السفارات وتواجد الملحقيات الثقافية والعسكرية والتجارية، وفي هذا المجال كانت مبادرة الأردن بإفتتاح قنصلية لها في أربيل (إقليم كردستان) وهذا يُعد مؤشراً إيجابياً في هذا الإتجاه وهو ما يسهم أيضاً في تعميق العلاقات ما بين البلدين.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

أبو جبله، عامر(1988)، **قمة الوفاق والاتفاق**، جمعية معامل المطابع التعاونية، عمان، الأردن.

أجوان، أ.ب (Agwan, A.B) (2017)، السياسة الخارجية العراقية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة العلاقات العراقية – السعودية حتى عام 2004م، وآفاقها المستقبلية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية،

أسود، عبدالرزاق محمد(د ت)، **موسوعة الحرب العراقية الإيرانية**، ج1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

الثبيتات، قاسم جميل علي(2010) ، **أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999م**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجنابي، صلاح حميد، وسعدي علي غالب(1992)، **جغرافية العراق الإقليمية**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

الحسني، عبدالرزاق(1988) **تاريخ الوزارات العراقية**، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشروق الثقافية العامة،ط7، بغداد، العراق.

الحسني، عبدالرزاق(1998)، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي**،ج10، بغداد، العراق.

حقي، توفيق سعد(2006)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحمداني، قحطان أحمد سليمان(2008)، **السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8 شباط 1963**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

الخماش، نبال تيسير(1999)، **مقدمة فيي الخطاب السياسي الأردني إستناداً للنطق السامي 1952-1958م، ج1، الأردن والعلاقات العربية**، مركز الأصدقاء للنسخ السريع، عمان، الأردن.

خيري، وليد يونس(1979)، **الجغرافية العسكرية**، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

دورتي، جيمس، بالتسغراف روبرت(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، نرجمة عبدالحي وليد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

الرقاد، محمد خلف(2021)، **السياسة العسكرية فيالفكر القيادي الهاشمي: من الحسين بن علي إلى عبدالله الثاني ابن الحسين 1916-2021م**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

العاني، خطاب صكار، ونوري خليل البرازي(1979)، **جغرافية العراق**، دار الكتب والطباعة والنشر، بغداد، العراق.

عبدالوهاب، عطا(2008)، **سيرة عمل سياسي بغداد- عمان(2003-2006)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن.

عواد، عامر هاشم(2010)، **مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الإستمرارية والتغيير:في الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي**، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، بغداد العراق.

الفاعوري، إبراهيم(2011)، **تاريخ الوطن العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كتاب السفارة العراقية في عمان رقم 2343، 13 أيلول 2009م، نقلاً عن خماس، عدي أسعد، الاحتلال الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010م.

كتاب السفارة العراقية في عمان رقم 4055، 31 كانون الأول 2009م، نقلاً عن خماس، عدي أسعد، الاحتلال الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010م.

اللصاصمة، إحمود حرب(2007)، **الهاشميون والوحدة العربية في التاريخ المعاصر**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المجالي، عصام(2006)، **الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الأردني**، مؤسسة فريدريك إيبرت الألمانية، عمان، الأردن.

محافظه، علي(1988)، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية(1977- 1987م)**، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.

محافظه، علي(2005)، **المملكة الأردنية الهاشمية بناؤها وتحصينها في عشرين عاماً 1946-1966**، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

مفارحة، أحمد(2009)، **العلاقات الأردنية العراقية بعد الحرب الأنجلو أمريكية على العراق**، عمان، الأردن.

مقلد، إسماعيل صبري(1982)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة الكويت، الكويت.

مقلد، إسماعيل صبري(1993)، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة الاحوال والنظريات**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

موسى، سليمان(2010)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

ميرل، مارسيل(1986)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.

النور، ياسر عبدالمحسن(2021)، **مئة عام من السياسة الخارجية للعراق 1921-2021م**، دار الشؤون الثقافية العراقية، بغداد، العراق.

الهزايمة، محمد عوض(1999)، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وزارة الصناعة والتجارة(1984)، **مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية**،ج2، عمان، الأردن.

الياسري، مازن(2010)، **العراق والمجتمع الدولي والعهد**، دار السلام، بيروت، لبنان.

الرسائل الجامعية:

الجبوري، محمد محمد(2016)، العلاقات الأردنية- العراقية1921-1951م، الوثائق الهاشمية أوراق عبدالله ابن الحسين مصدراً، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حسان، هيثم حسن(2003)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق 1990-1998، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

حسان، هيثم حسن(2003)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق من 1990 إلى 1998م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حمدي، عثمان فتحي صالح(2007)، العلاقات العراقية الأردنية 1968-1991م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

خماس، عدي أسعد(2011)، الاحتلال الأمريكي وأثره على العلاقات العراقية الأردنية 2003-2010م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، عمان، الأردن.

العبداللات، ارشيد فالح عيسى(1993)، العلاقات الأردنية- العراقية 1946-1958، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، أربد، العراق.

العزاوي، مساهر رحيم شريف(2015)، تداعيات التدخل الأمريكي في العراق وأثره على العلاقات العراقية- الأردنية خلال الفترة من 2003-2014م، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

علاونه، موسى محمد أحمد(2006)، أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من سنة 1990-2003، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

اللوزي، فاتن محمد(2008)،السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة 2003-2008، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المشهدي، تغريد معين حسن(2002)، المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة في جيوبوليتيكية الموقع الجغرافي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق.

المناصير، أروى عطا فضيل(2007)، تأثير الأزمة العراقية على التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي- دراسة حالة الأردن من 2003-2005، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النوايسة، عناد أحمد(1994)، الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الونداوي، مؤيد إبراهيم كاظم(1994)، الحرب العراقية-الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

المجلات العلمية والمراكز:

أبراش، إبراهيم (1999)، حدود النظام العالمي وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد: العرب وتحديات النظام العالمي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

أبو طالب، حسن(1981)، على هامش الحرب التقارب العراقي- الأردني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد63، القاهرة، مصر.

الإمام، محمد محمود(1990)، التكامل الاقتصادي الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

البنك المركزي(2004)، التقرير السنوي 2004م، **وحدة الدراسات والأبحاث**، عمان، الأردن.

الجمعية العلمية الملكي(2005) ، الحالة العراقية وأثرها على الاقتصاد الاردني، **قسم الدراسات الصناعية**، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الاردن.

الحضرمي، عمر(2010)، وزارة الخارجية الأردنية في سطور، **مجلة الدبلوماسي الأردني**، العدد1، المجلد 1، كانون الثاني، عمان، الأردن.

حميد، رشيد(1977)، التكامل الاقتصادي العربي، **سلسلة دراسات**، العدد 128، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، العراق.

خضر، حسان. (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعارف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، **المعهد العربي للتخطيط**، 34(1): 8- 15.

ذنون، فواز موفق(2012)، العلاقات العراقية- الأردنية بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وآفاق المستقبل، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

ذنون، فواز موفق(2013)، **العلاقات الأردنية الإيرانية 1980-2003 دراسة سياسية**، مجلة دراسات إقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

الرشدان، عبدالفتاح(1995)، مسيرة الدبلوماسية الأردنية عام 1989 وتحدياتها في التسعينات، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، مجلد22، العدد4، عمان، الأردن.

رهبان، عبد الرؤوف(2013)، الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية العراقية والعوامل المؤثرة فيها، **مجلة جامعة دمشق**، 29(4)، 1-33.

السعدون، واثق محمد(2011)، العراق والولايات المتحدة ودول الجوار –الاهداف الأمريكية والخيارات العراقية، نشرة تحليلات إستراتيجية، **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 64، جامعة الموصل، العراق.

السواعي ، خالد، العزام، أنور(2015)، العجز التوأم في ظل المتغيّرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، 2(2): 97-114

شحاته، وفاء، الحلالمه، إبراهيم (2022) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. في الأردن خلال الفترة (1990-2017)، **المجلة العلمية للبحوث التجارية(جامعة المنوفية)**، 44(1): 429-460

الطالب، مظفر نذير(2005)، العلاقات العراقية الأردنية بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد 17.

عبدالكاظم، رياض، (2020) العلاقات العراقية الاردنية بعد عام 2003، **مجلة كلية التربية**، جامعة واسط، 4(2): 167-188.

عبدالله، أياد. (2017). إشكاليات العلاقة بين العراق والأردن 2003-2017 .**المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية**،31(4): 607-628.

العلاق علي (2017) **عراق ما بعد داعش ومستقبل العلاقات الاردنية العراقية، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الاردن في بيئة 35 إقليمية متغيرة سيناريوهات المرحلة المقبلة** الذي نظمه مركز القدس للدراسات السياسية خلال الفترة من 4-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في عمان-الأردن

فليح، حسين علي(2012)، اثر السياسة الأمريكية في الحرب العراقية-الإيرانية1980-1988م، دراسة تاريخية، **مجلة السياسة الدولية**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 20، العراق.

قدومي، ثائر، (2016)، "العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الاردن"، دراسة تحليلية للفترة من2005-2015، **مجلة البصائر**، 10(1) :205،231.

كروكر، رايان(2017)، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، **المجلس الأطلنطي: مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط**، أيار 2017، ص2، على الموقع https://publications.atlanticcouncil.org-private.

الكساسبة، أحمد(2001)، انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية، **وحدة الدراسات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة**، عمان الأردن.

كيطان، احمد يوسف (2019)، **العراق والاردن: مرحمة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، مركز النيرين للدراسات الاستراتيجية**، متوفر عبر الموقع:https://www.alnahrain.iq/post/372

ليلى، شرف(1991)، موقف الأردن من أحداث الخليج: الموقف الرسمي، الشعبي، وموقف المثقفين، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 148، بيروت، لبنان.

مجلة دراسات شرق أوسطية(2021)، ملامح وآفاق "تحالف الشام الجديد" بين العراق ومصر والأردن: الإنعكاسات والطموح، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد97، مج 25.

مجيد، اياد عبدالكريم(2003)، العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، **دراسات دولية**، العدد الخمسون، بغداد، العراق.

مجيد، إياد عبدالكريم(2011)، العلاقات العراقية-الأردنية بعد عام 2003 وآفاقها المستقبلية، **مركز الدراسسات الدولية**، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

مجيد، اياد عبد الكريم (2011) العلاقات العراقية الاردنية بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية، **مجلة دراسات دولية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 50(1):61-103.

محافظه، علي(2001)، الديموقراطية المقيدة حالة الأردن 1989-1999م، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

مركز الجزيرة للدراسات(2017)، **العراق: مبررات واهية ونتائج كارثية**، 23 آب، 2017، الدوحة، قطر.

مشعل، زكية وأبو ليلى، زياد. (2017)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الامارات العربية المتحدة**، الإمارات، 23(1): 1-29.

ملاوي، أحم، نواصرة، أحمد (2020) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الأردن، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية**، 20(2): 226-244

المنذري، سليمان(1998)، المشروعات العربية المشتركة، ما هو دورها في التكامل الاقتصادي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 94، يونيو 1998م.

مهدي، صائب. (2019)، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، المجلد 11 العدد 3، ص 124.

النعيمي، حازم عبدالحميد(2010)، العراق والأردن دراسة في العلاقات السياسية، **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، العدد20-21.

نوار، إبراهيم(1995)، القيود الإقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق، **السياسة الدولية**، الأهرام الرقمي، WWW.digtal.ahram.org.

ياغي، اسماعيل(1980)، العلاقات العراقية الأردنية 1930-1958م، **مجلة كلية الآداب، البصرة**، العدد 16، السنة الرابعة عشر، العراق.

المؤتمرات والندوات:

إبراهيم، محمد يوسف، وحسون خالد عكاب(2007)، الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل:** العراق ودول الجوار للفترة من 20-21 كانون الأول 2006، الموصل، العراق.

أبو الشعر، هند(2010)، **العلاقات الدبلوماسية في عهد إمارة شرقي الأردن (1921-1946) العراق نموذجاً**، المؤتمر الذي عقدته الجامعة الهاشمية" الأردن: دبلوماسية عربية في العالم للفترة من 1-3 كانون الأول 2010، الزرقاء، الأردن.

ذنون، فواز موفق(2007)، النفط في العلاقات العراقية- الأردنية 1982-2007، **الندوة العلمية (25) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها** للفترة من 28 آذار 2007، الموصل، العراق.

ذنون، فواز موفق (2006)،"الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من نيسان 2003، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"، للفترة من**20-21 كانون الأول 2006، الموصل، العراق.

الصحف:

جرادات، حمه(2017)، تطور متوسط دخل الفرد خلال عهد المملكة الرابعة، **صحيفة الرأي الأردنية**، 27 تموز 2017.

جريدة الدستور، العدد 3795، في 22/ أيلول/ 1980م، عمان، الأردن.

جريدة الدستور، العدد 6038، في 6/حزيران/1984م، عمان، الأردن.

جريدة الدستور، العدد5998، في 26/نيسان/1984م، عمان، الأردن.

الحاج، حمدان(2017)، توجه لإقامة مدينة صناعية مشتركة على الحدود بين العراق والأردن، **صحيفة الدستور الاردنية**، في 13 تشرين الأول 2017.

حسن، علي دنيف(2006)، العلاقات العراقية الأردنية 1921-2003، **صحيفة الصباح العراقية**، 26 آب 2006م.

أبو داود، السيد(2010)، هوامش على الإنسحاب الأمريكي من العراق، **صحيفة العرب الأردنية**، في 2010/8/31م.

الدعجة، طارق(2017)، اتفاق أردني عراقي لإنشاء منطقة صناعية مشتركة، **صحيفة الغد الأردنية**، 11 أيلول 2017.

صحيفة الإندبندنت العربية (2020) اقتصاد البترول والغاز: العراق يصر على تنفيذ أنبوب بصرة – عقبه– النفطي رغم الإنتقادات، www.independentarabia.com/node.

صحيفة الحياة السعودية، في 12 شباط2018.

صحيفة الدستور، في 1996/9/4م.

صحيفة الدستور، في 7 آيار 2007م.

صحيفة الرأي، في 22 آب 2006م،

صحيفة الرأي، في 3 نيسان 2006م،

صحيفة الرأي، في 15 نيسان 2008م.

صحيفة الرأي، في 26 أيار 2006م،

صحيفة الرأي، في 28 كانون الأول 1998م.

صحيفة الرأي، في 5 تشرين الأول 2006م،

صحيفة الرأي، في تموز 2006م.
صحيفة الشرق الأوسط، في 30 آيار 2009م.
صحيفة المستقبل، في 26 آب 2003م.
العرب، إبراهيم أسامة(2010)، الوجه الحقيقي للإنسحاب الأمريكي من العراق، **صحيفة الخليج الإماراتية**، في 4 أيلول 2010م.
الفزاع، علاء الرواشدة(2013)، العلاقات الأردنية-العراقية: من تجارب الحروب إلى صناعة المستقبل، **صحيفة الرأي الأردنية**، العدد2064، الجمعة تموز 2013.
كشك، أشرف محمد(2011)، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها الإقليمية، **صحيفة الأهرام المصرية**، 19 حزيران 2011م.
موقع إيلاف الإلكتروني 27 آيار 2007م.
وكالة الأنباء الأردنية بترا، في 17 حزيران 2006م.
وكالة الأنباء الأردنية بترا، في 2 آذار 2007م.

التقارير والنشرات:

دائرة الإحصاءات الأردنية(2004)، **نشرة الإحصاء السنوية، 2001-2004م**، عمان، الأردن.
دائرة الأراضي والمساحة الأردنية(2005)، **تقارير داخلية 2005**، عمان، الأردن.

المواقع الإلكترونية:

التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لعام 2008م،www.mofa.gov.iq.
تقرير الاستثمار العالمي، (2008)
https://www.aleqt.com/2009/09/17/article_276191.html
الحاج، عبدالله جمعة(2008)، المصلحة الوطنية، www.aawsat.com

الحسون، نصير (2018)، التبادل التجاري بين الأردن والعراق ينشط عبر معبر طريبيل. www.aljazeera.net.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لعام 2015-2016.

دائرة الإحصاءات الأردنية، www.dosweb.des.gov.jo، 2010م.

سليمان، محمد(2011) ، **ضبابية السياسة الأردنية المعلنة تجاه العراق**، www.alhadhariya.net.

علان، علاء(2017)، اتفاق أردني عراقي لإقامة مدينة صناعية، **موقع نبض البلد**، عمان، الأردن.

فوزي، رائد(2010)، **محددات السايسة الأردنية تجاه العراق ومخاوفها إزاء الإنسحاب الأمريكي**، www.airssforum.com.

القوانين والتشريعات العراقية من 1960-2006، Wiki.dorar.aliraq.net.

الملحقية التجارية في سفارة جمهورية العراق في عمان، 2010م،www.mofa.gov.iq.

الموسوعة القانونية الشاملة (2022)،www.ae.linkedin.com .

الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الأردني، WWW.pm.gov.jo.2022م.

الموقع الرسمي لوزارة النقل العراقية، www.mot.gov.jo. 2022م

الواقعية كما يراها أوباما لتجديد الزعامة الأمريكية: إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2010م، www.aljazeera.net

وزارة الخارجية الأردنية، اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية، www.agreements

وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية،www.mit.gov.jo، 2018م.

وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية،www.mit.gov.jo، 2022م.

وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، www.memr.gov.jo، 2022م.

المراجع الأجنبية

Curtis,ryam(2000),Between Iraq and Ahard Place, **Jordanian-Iraq Relation Middle East Report**,No 215Summer,2000,p40.

Ali, Alawi (2007) .(**The Occupation of Iraq winning the war losing the peace**) .London :New Haven.

Abdullah II, (2011). **Our Last Best Chance: The Pursuit of Peace ina Time of Peril.**

Group, World Bank(2014),**Over the Horizon; A New Levant, Document of the World Bank**, report no.Washington, TheWorldBank,March2014,p.36,availableonlinehttps://documents1.worldbank.org.

Riedel Bruce (2021) Jordan in Turmoil, **Brooking blog**, 5.4.2021 https://www.brookings.edu/blog/order-fromchaos/jordan-in-turmoil

المعلومات الشخصية

الاسم: أثير أحمد الطراونة

التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2022